



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص: نقود و تمويل.

تحت إشراف الدكتور:

داودي الطيب

من إعداد الطالب:

برباص الطاهر

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	د/ مفتاح صالح
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	د/ داودي الطيب
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	د/ رايس حدة
ممتحنا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر	د/ عزي لخضر

السنة الجامعية: 2009/2008

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

یَمْحَقُ اللّٰهُ الرِّبَا وَیُرِیْبِ الصَّدَقَاتِ
وَاللّٰهُ لَا یُحِبُّ کُلَّ کَفَّارٍ اَیْمٍ

الآية (276) من سورة البقرة

﴿ شكر و عرفان ﴾

﴿ربّ أوزر عني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ﴾

سورة النمل، الآية 19.

أولاً الحمد والشكر لله عز وجل الذي اصطفانا بخير دين شرع و نبي
أمرسل محمد صلى الله عليه وسلم، ووفقنا لإنهاء هذا العمل.

ثم الشكر للأستاذ الفاضل المشرف على هذا العمل:

الدكتور داودي الطيب

كما أتقدم بشكري لكل من ساهم من قريب أو من

بعيد في إتمام هذا العمل.

وأخيراً أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم

بإثراء هذا العمل.

شكراً جزئياً

برياف الطاهر

الإهداء

ما أثقل قلبي في يدي و ما أثقل قلبي في صدري وأنا أكتب هذا الإهداء.....
إلى التي عملتني وهنا على وهن وأحاطتني بعطفها وحنانها ووفرت لي شروط الراحة
التامة، إلى أعز ما أملك في الوجود و أبر الناس بصحبتني.

إلى التي تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها وأتق عاجزا عن رو بحميلها.

إلى من عملت الشقاء يسرا ، منبع الحنان والحب ومثلي الأعلى في الحياة أسمى العزيزة رحمها
الله بربها واعترافا لحميلها و وفاء لعطائها.

لله واخفض لهما جناح الزل من الرحمة وقل رب ارحمهما

كما ربياني صغيراً لله

سورة الإسراء، الآية 23.

كم تمنيت لو حضرتني مناقشة منزحتني هذه... لكن هيبات... قرر الله و ما شاء فعل...
كما أهري ثمرة عملي المتواضع هذا إلى الوالد الكريم أسر الله في عمره متمنيا له وولام
الصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي : قويدر، مسعي، كمال، نورة ، صباح، نجاة و صليحة.

إلى جميع زملائي وزميلاتي في العمل و الدراسة.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

الصفء	العنوان
I	شكر و عرفان
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
المقدمة [أ - ج]	
1	الفصل الأول: نشأة و ماهية المؤسسات النقدية و المالية الدولية
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: صندوق النقد الدولي
3	المطلب الأول : التعريف و النشأة
3	الفرع الأول: التعريف
3	الفرع الثاني: النشأة التاريخية لصندوق النقد الدولي
8	المطلب الثاني: الأهداف و الهيكل التنظيمي
8	الفرع الأول: الأهداف
10	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي
15	المطلب الثالث: الوظائف و الطرق الرقابية
16	الفرع الأول: الوظائف
17	الفرع الثاني: الطرق الرقابية
21	المطلب الرابع: موارد الصندوق
21	الفرع الأول: رأس المال
25	الفرع الثاني: الاقتراض
27	الفرع الثالث: بيع الذهب
27	الفرع الرابع: حقوق السحب الخاصة
28	المطلب الخامس: المهام الجديدة لصندوق النقد الدولي

28	الفرع الأول: الأهداف الجديدة
29	الفرع الثاني: شرطية صندوق النقد الدولي
31	الفرع الثالث: المشروطية المتقاطعة
32	الفرع الرابع: تعزيز عملية الرقابة
32	المبحث الثاني: مجموعة البنك الدولي
33	المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير
33	الفرع الأول: النشأة و التعريف
35	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك وأهدافه
38	الفرع الثالث: موارد البنك
40	المطلب الثاني: مؤسسة التمويل الدولية
40	الفرع الأول: النشأة
40	الفرع الثاني: الأهداف و الهيكل التنظيمي
42	الفرع الثالث: موارد المؤسسة
42	المطلب الثالث: الهيئة الدولية للتنمية
43	الفرع الأول: النشأة
43	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي
44	الفرع الثالث: موارد المؤسسة
45	المطلب الرابع: الأطراف المكلفة بتسيير الاستثمار الأجنبي
45	الفرع الأول: الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار
46	الفرع الثاني: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
46	الفرع الثالث: هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي
49	خلاصة الفصل الأول
50	الفصل الثاني: أشكال و نتائج تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية
51	تمهيد
52	المبحث الأول: أشكال و نتائج تدخل صندوق النقد الدولي
52	المطلب الأول: السياسة الإقراضية للصندوق
52	الفرع الأول: أهم سمات الإقراض المقدم من الصندوق.

54	الفرع الثاني: التسهيلات التي يقدمها الصندوق:
59	الفرع الثالث: الترتيبات و الاتفاقات المالية المعتمدة للسنة المالية 2008.....
63	المطلب الثاني: تدخل صندوق النقد الدولي لحل مشكلة المديونية
63	الفرع الأول: ماهية إعادة جدولة الديون.....
64	الفرع الثاني: دور الصندوق النقد الدولي في مفاوضات إعادة الجدولة.....
65	الفرع الثالث: نتائج برامج إعادة الجدولة.....
66	المطلب الثالث: سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية و آثارها
66	الفرع الأول: شروط نجاح سياسة التخفيض.....
67	الفرع الثاني: آثار عملية تخفيض سعر صرف العملة المحلية.....
68	الفرع الثالث: أثر تخفيض سعر الصرف على الدول النامية.....
70	المطلب الرابع: أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة الآسيوية
70	الفرع الأول: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة.....
72	الفرع الثاني: النتائج المترتبة عن تدخل الصندوق.....
72	الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للصندوق في تعامله مع الأزمة.....
75	المطلب الخامس: تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية
75	الفرع الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية.....
76	الفرع الثاني: اقتراحات الصندوق لحل الأزمة.....
78	المبحث الثاني: أشكال و نتائج تدخل مجموعة البنك الدولي
78	المطلب الأول: السياسة الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء و التعمير
78	الفرع الأول: أنواع القروض التي يمنحها البنك.....
79	الفرع الثاني: شروط الاقتراض التي يضعها البنك العالمي.....
81	الفرع الثالث: قدرة تدخل البنك الدولي في الاقتصاديات الوطنية.....
84	الفرع الرابع: تدخل البنك الدولي في الأزمة الآسيوية.....
88	المطلب الثاني: تدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع
89	الفرع الأول: مشاريع البنية الأساسية.....
89	الفرع الثاني: المشاريع الصناعية.....
89	الفرع الثالث: مشاريع النفط والغاز.....

90	الفرع الرابع: الزراعة والتنمية الريفية.....
91	الفرع الخامس: تنمية القطاع المالي و القطاع الخاص.....
94	المطلب الثالث: تدخل الشركة المالية الدولية في ترقية الاستثمار الخاص.....
94	الفرع الأول: السمات الأساسية لمساعدات الشركة:.....
96	الفرع الثاني: الدور الاستشاري للشركة المالية الدولية.....
97	الفرع الثالث: المبادرات العالمية المبتكرة للشركة.....
98	المطلب الرابع: نشاط هيئة التنمية الدولية.....
98	الفرع الأول: معايير منح القروض.....
99	الفرع الثاني: قروض هيئة التنمية الدولية.....
102	الفرع الثالث: إستراتيجية هيئة التنمية الدولية في مجال مكافحة الفقر.....
103	المطلب الخامس: تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الاستثمار الأجنبي.....
103	الفرع الأول: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.....
103	الفرع الثاني: الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار.....
104	الفرع الثالث: أثر تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الاستثمار.....
106	المطلب السادس: نمو المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي في خضم أزمة المواد الغذائية.....
108	المبحث الثالث: برامج الإصلاح الاقتصادي و آثارها.....
109	المطلب الأول: ماهية برامج الإصلاح الاقتصادي.....
109	الفرع الأول: تعريف برامج الإصلاح الاقتصادي و أنواعها.....
111	الفرع الثاني: روضة صندوق النقد و البنك الدوليان.....
118	الفرع الثالث: أهداف برامج التكيف الاقتصادي.....
121	المطلب الثاني: آثار برامج التكيف الاقتصادي.....
121	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية.....
124	الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية.....
129	خلاصة الفصل الثاني.....
130	الفصل الثالث: أشكال و نتائج تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الجزائر.....
131	تمهيد:.....
132	المبحث الأول: تدخل صندوق النقد الدولي في دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.....

132	المطلب الأول: الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989
133	المطلب الثاني: الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991
135	المطلب الثالث: الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني أفريل 1994
137	المطلب الرابع: اتفاق القرض الموسع ماي 1995
139	المبحث الثاني: تدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية و دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
140	المطلب الأول: المشاريع التي مولتها المجموعة في الجزائر
141	الفرع الأول: المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير
146	الفرع الثاني: المشاريع الممولة من طرف مؤسسة التمويل الدولية
147	المطلب الثاني: دور مجموعة البنك في دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
147	الفرع الأول: اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي لسنة 1996
149	الفرع الثاني: اتفاقية القرض لدعم مسار الخوصصة في الجزائر
150	المبحث الثالث: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
150	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية
150	الفرع الأول: القطاع الحقيقي
154	الفرع الثاني: ميزان المدفوعات
155	الفرع الثالث: الميزانية
156	الفرع الرابع: الوضعية النقدية
157	الفرع الخامس: التضخم
159	الفرع السادس: احتياطي الصرف
160	الفرع السابع: المديونية
162	الفرع الثامن: الخوصصة
163	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية
163	الفرع الأول: من حيث البطالة و التشغيل
165	الفرع الثاني: من حيث المداخيل و الاستهلاك
166	الفرع الثالث: من حيث التربية و الصحة و السكن
169	خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة (171-175)

قائمة المراجع (177-182)

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الدول المشاركة في مؤتمر برينتين وودز المنعقد في سنة 1944 م	07
02	حقوق التصويت و المساهمات الجديدة للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بناء على آخر تعديل للحصص بتاريخ 2006/12/31	22
03	الترتيبات المعتمدة للسنة المالية 2008 بموجب التسهيلات الرئيسية	61
04	الاتفاقات المعتمدة للسنة المالية 2008 بموجب "تسهيل النمو و الحد من الفقر" ..	62
05	عمليات إعادة الجدولة التي قام بها نادي باريس 1976-1998	66
06	الإعانات المالية المقدمة من طرف هيئات مالية مختلفة لكوريا الجنوبية، أند ونسيا وتايلنديا بعد الأزمة المالية الآسيوية	71
07	التمويل الرسمي المقدم إلى بعض دول جنوب شرق آسيا	74
08	تطور نسبة التغيرات الناتج الإجمالي الخام بالنسبة للسنوات السابقة	86
09	تطور بعض المؤشرات في بعض دول جنوب شرق آسيا إبان الأزمة الآسيوية (الفترة : 01 جويلية 1997 – 16 فبراير 1998)	87
10	معدلات الفائدة المطبقة من طرف الشركة الدولية (جوان 1985م)	96
11	توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف أنحاء العالم بملايين الدولارات (1991-2001)	106
12	نمو المساندة التي قدمتها مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2008 في خضم أزمة المواد الغذائية والأزمة المالية	109
13	تطور في الانتقال لبعض دول أوروبا الشرقية السداسي الأول 1998	117
14	الإصلاحات في بعض دول أوروبا الشرقية نهاية 1991	118
15	القروض التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للجزائر إلى غاية 23 أوت 2001	144
16	مساهمات الشركة المالية الدولية في تمويل بعض المشاريع في الجزائر في قطاع البنوك إلى غاية جانفي 2002م	148
17	معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بين 1994 و 2004	152
18	معدلات النمو القطاعية في الجزائر بين سنتي 1993 و 1998	153

155	تطور وضعية ميزان المدفوعات في الفترة 1992-1998.....	19
156	وضعية الموازنة العامة في الفترة 1993-1996م.....	20
157	تطور المؤشرات النقدية.....	21
158	تطور أسعار بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع في الفترة 1990م-1997م.....	22
159	تطور معدلات التضخم.....	23
160	احتياطات الصرف (1993م-2000م).....	24
161	تطور المديونية الخارجية في الجزائر ﴿1990-2006﴾.....	25
163	توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى 30 جوان 1998).....	26
165	تطور عرض العمل ، التوظيف، البطالة في الجزائر منذ 1994 حتى 2002.....	27
167	تطور مؤشرات استهلاك العوائد.....	28
167	تطور مؤشر الحصص المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للدولة.....	29
168	تطور الاستثمارات في مجال السكن.....	30

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أكبر 12 مقترضا من صندوق النقد الدولي من سنة 1947 إلى غاية سنة 2000.....	60
02	مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب المناطق حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 مليون دولار.....	93
03	مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب محاور التركيز حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 مليون دولار.....	94
04	مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب القطاعات حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 مليون دولار .	94
05	مجموع ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق/السنة المالية 2007 حصة من مجموع الإقراض البالغ 11.5 بليون دولار.....	101
06	مجموع ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز/السنة المالية 2007 حصة من مجموع الإقراض البالغ 11.9 بليون دولار.....	101
07	مجموع ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات/السنة المالية 2007 حصة من مجموع الإقراض البالغ 11.9 بليون دولار.....	102
08	ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية لقطاع البنية الأساسية/السنوات المالية 1998 - 2007.....	103

المخلص

الملخص

أوكلت لصندوق النقد الدولي مهمة أن يكون آلية التمويل الدولي قصير الأجل من خلال خلق وسائل الدفع الدولية لمواجهة الاختلالات في موازين المدفوعات، أما مجموعة البنك الدولي فهي بمثابة آلية التمويل الدولي المتوسط و طويل الأجل من خلال تمويل التنمية.

منذ بداية الثمانينات، أصبح تدخل صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك العالمي واضح من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، بحيث اختص صندوق النقد الدولي بالبرامج قصيرة الأجل متمثلة في برامج التشبيث التي تختص بجانب الطلب الكلي، أما البنك الدولي فاهتم بمعالجة جانب العرض و ذلك من خلال برامج التعديل الهيكلي، ولكن في الواقع لم تحترم هذه التخصصات، إلا أنهما يشتركان في المشروعية. لقد كان تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الجزائر لغرضين أساسيين يتمثل الغرض الأول في تمويل التنمية، حيث مولت مجموعة البنك الدولي عدة مشاريع تمويلية منذ الاستقلال.

أما الغرض الثاني فيتمثل في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، وفي هذا الصدد عقدت الجزائر عدة اتفاقات للتمويل مع صندوق النقد الدولي كان آخرها و أهمها اتفاق القرض الموسع ماي 1995 بمبلغ يقدر بـ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة هو الأكبر على الإطلاق، في حين مول البنك الدولي سنة 1996 برنامجا للتصحيح الهيكلي بقيمة 300 مليون دولار.

خلف تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي تحسنا على مستوى المجمعات الاقتصادية الكلية ممثلا في استعادة التوازنات الكلية و كذلك ارتفاع في معدل النمو أما بالنسبة للآثار على المستوى الاجتماعي فكانت بمثابة الفاتورة الباهظة مقابل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية تتمثل في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع في معدلات البطالة و الفقر، كذلك تزايد الهوة بين طبقات المجتمع إلى غير ذلك من الآثار السلبية الأخرى. الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي.

Résumé

la mission qui a été confiée au Fonds monétaire international est d'être le mécanisme de financement international à court terme par la création de moyens de paiement internationaux face aux déséquilibres de la balance des paiements, tant que le Groupe de la Banque mondiale, est considéré comme un mécanisme de financement international de moyen et long terme par le biais du financement du développement.

Depuis le début des années quatre-vingts, l'intervention du Fonds monétaire international et Groupe de la Banque mondiale est claire par le biais de programmes de réforme économique, de sorte que le Fonds monétaire international adjugé aux programmes à court termes présentes par des programmes de stabilisation concernant le demande globale, et la Banque mondiale est axé sur le traitement de l'offre, par le biais de programmes l'ajustement structurel, mais en fait, cette spécialisation n'a pas été respectée, sauf qu'ils partagent la conditionnalité.

L'intervention des institutions monétaires et financières internationales, en Algérie a été pour deux buts fondamentaux dont l'objectif principal est de financement du développement, où le Groupe de la Banque mondiale a financé plusieurs projets de développement depuis l'indépendance.

Le deuxième objectif est de financer les programmes de réforme économique et, à cet égard, l'Algérie, a tenu un certain nombre d'accords de financement avec le Fonds monétaire international, la dernière étant la plus importante est l'accord de prêt et d'élargir Mai 1995 estimé à 1.169,28 millions d'unités de droits de tirage spéciaux c'est l'accord le plus grand que jamais, tandis que la Banque mondiale a financé en 1996 un programme pour la correction de la valeur structurelle de 300 millions de dollars.

L'intervention des institutions monétaires et financières internationales, par les programmes de réforme économique a laissée une amélioration au niveau des complexes macroéconomiques, ainsi que l'augmentation du taux de croissance

Quant à l'impact sur le plan social c'était la facture chère effet à l'amélioration des indicateurs macro-économiques représenté par la détérioration significative des conditions de vie de la communauté majoritaire, du fait de taux élevés de chômage et la pauvreté, l'écart croissant entre les couches de la société et ainsi de suite des autres conséquences négatives.

Les mots clé:Le Fonds Monétaire International, Groupe De La Banque Mondiale

Summary

Entrusted with the task of the International Monetary Fund as a mechanism of international finance short-term through the creation of means of payment and the international community to deal with imbalances in the balance of payments, The World Bank Group, it serves as a mechanism of international finance and long-term average through the financing of development.

Since the beginning of the eighties, the intervention of the International Monetary Fund and World Bank Group and clear through the economic reform programs, so singled out by the International Monetary Fund Programs Entemltp in the short-term stabilization programs related to the side of aggregate demand, and the World Bank focused on addressing the supply side, through programs structural adjustment, but in fact did not respect these disciplines, they share the conditionality.

It was the intervention of international monetary and financial institutions in Algeria for two fundamental purposes is the primary purpose of financing for development, where the World Bank Group has financed several development projects since independence.

The second purpose is to finance the economic reform programs, and in this regard, Algeria, held a number of funding agreements with the International Monetary Fund, the latest being the most important of the loan agreement and an expanded May 1995 estimated at 1169.28 million units of Special Drawing Rights is the largest ever, while the World Bank Year 1996 program for the correction of the structural value of 300 million dollars.

The intervention of the international monetary and financial institutions, through programs of economic reform has left an improvement in macroeconomic complexes, and the increase in growth rate .

As for the impact on the social level it was the expensive bill to effect the improvement of macroeconomic indicators represented by the significant deterioration of living conditions of the majority community, because of high rates of unemployment and poverty, the growing gap between the layers of society and so on from other negative consequences.

Key words:International Monetaty Fund, World Bank Group

المقدمة

المقدمة:

بسم الله و الحمد لله، و الصلاة و السلام على أشرف خلق الله، اللهم صلي على محمد عبدك و رسولك ونبيك الأمي و على آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

بعد الحرب العالمية الثانية، حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، إلا أن المستعمر تركها في حالة اقتصادية و اجتماعية متدهورة، و بالتالي شرعت كل دولة من هذه الدول في رسم إستراتيجية تنموية كفيلة بمعالجة مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية التنموية، تطلب موارد مالية معتبرة لم تكن في حوزة الكثير من الدول خاصة النامية منها، و لذلك كان تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية بطلب من هذه الدول واضح للعيان، و ذلك بهدف الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها التنموية في مرحلة أولى، و لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية و من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي أفرزتها تجارب التنمية في مرحلة ثانية.

و في ضوء ذلك يظهر كل من صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي على أنهما المؤسسات النقدية و المالية الدولية المركزية للنظامين النقدي و المالي الدوليين، فصندوق النقد الدولي يعد بمثابة القلب النابض المحرك للنظام النقدي الدولي، في حين يأتي البنك الدولي على رأس النظام المالي الدولي.

و الجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية، لجأت إلى هذه المؤسسات منذ السنوات الأولى من استقلالها للحصول على موارد مالية، ولقد كان تدخل صندوق النقد و البنك الدولي في الجزائر لغرضين أساسيين:

يتمثل الغرض الأول في تمويل التنمية حيث مولت مجموعة البنك العالمي عدة مشاريع تنموية في الجزائر منذ الاستقلال.

أما الغرض الثاني لتدخل هذه المؤسسات فيتمثل في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، و في هذا الصدد مول صندوق النقد عدة برامج للتثبيت الاقتصادي من خلال عدة اتفاقات انطلاقا من سنة 1989 إلى غاية 1998 سنتطرق إليها بالتفصيل من خلال الفصل الثالث، واستكمالا لإصلاحات الصندوق مول البنك الدولي برنامجا للتعديل الهيكلي سنة 1996.

أهمية الموضوع:

يعد موضوع التمويل الدولي من أهم المواضيع الاقتصادية التي كثر حولها الجدل و تفاوتت بشأنها الآراء، خاصة في فترة الحربين العالميتين و فترة الكساد العظيم.

و لقد كان من نتيجة عدم وجود مؤسسات نقدية و مالية دولية مركزية في مستوى صندوق النقد و البنك الدوليين تتكفل بهذا الجانب قبل انعقاد مؤتمر بريتن وودز إلى عدم استقرار في النظام النقدي و المالي الدوليين و ما صاحب ذلك من عجز في الموازنة العام للدول التي تعتمد في تغذية العجز على الائتمان الخارجي، و هو ما حال دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة

و انطلاقا من الأهمية التي يلعبها صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك العالمي في الإشراف على النظامين النقدي و المالي الدوليين من خلال تدخلهم في تمويل التنمية و إعداد و تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، و تدخلهم في إيجاد حلول للزمات المالية العالمية التي شهدتها العالم، ظهرت عدة دراسات و أبحاث و مؤلفات معاصرة في الاقتصاد الدولي لتوضيح مدى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات و علاقتها ببعضها و فعاليتها في التمويل الدولي و الإشراف و السهر على استقرار النظام النقدي و المالي الدوليين

و على هذا الأساس و لدراسة هذا الموضوع بشيء من التفصيل و التحليل و المقارنة للإمام بجميع جوانبه تم اختيار هذا الموضوع لبحثه و دراسته بعنوان:

~ أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد }

- دراسة حالة الجزائر -

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن مبررات اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

§ الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط في عقد الثمانينات و أحداث أكتوبر و اضطرارها إلى دخول في تجربة مريرة مع هذه المؤسسات من أجل الحصول على التمويل اللازم في إطار إصلاحات مشروطة امتدت من سنة 1989 إلى غاية 1998 و التي أفرزت لا محالة آثارا اجتماعية بالغة تتلخص في انخفاض المستوى المعيشي لغالبية أفراد المجتمع.

§ الرغبة الشخصية في التعرف على مكانة هذه المؤسسات النقدية و المالية و دورها في الإشراف

على النظامين النقدي و المالي الدوليين، و علاقتها ببعضها البعض

§ محاولة الإمام ببعض جوانب الاقتصاد الدولي لإثراء و تنمية قدراتنا المعرفية

إشكالية البحث و فرضياته:

على ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم إشكالية البحث التي نحن بصدد طرحها من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد ؟

و في هذا الإطار و للإلمام أكثر بجوانب الإشكالية ، نطرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمؤسسات النقدية و المالية الدولية ؟
- ما هي أشكال تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية، خاصة في اقتصاديات الدول النامية ؟
- كيف كان تدخل هذه المؤسسات في معالجة الأزمات المالية العالمية ؟
- ما هي الآثار المترتبة عن تدخل هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول النامية ؟
- كيف كان تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الجزائر و ماهية الآثار المترتبة عن ذلك ؟

وفقا للعرض السابق للإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يكون تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية لتمويل عنصرين أساسيين: التنمية و برامج الإصلاح الاقتصادي.
- لقد كان تدخل المؤسسات في اقتصاديات الدول النامية إيجابيا من ناحية المجمعات الاقتصادية الكلية لكن تحقيق ذلك كان على حساب تدهور الجهاز الإنتاجي و المستوى المعيشي لغالبية فئات المجتمع.
- برامج الإصلاح الاقتصادي هي وصفا واحدة لأي دولة تلجأ لهيئتي بريتين وودز دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد.
- تهدف برامج التصحيح الهيكلي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- توضيح الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في النظامين النقدي و المالي الدوليين
- تحديد نقاط الالتقاء و نقاط الاختلاف بين صندوق النقد و البنك الدوليين
- دراسة أشكال تدخلات هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول و اقتصاد الجزائر بصفة خاصة
- تحليل الآثار المترتبة عن تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد العالمي و الأزمات المالية الدولية
- دراسة الآثار المترتبة عن تدخل هذه المؤسسات في الجزائر من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية

منهجية البحث:

سوف يجمع هذا البحث بطبيعته بين المنهج الوصفي التحليلي لبيان طبيعة و آثار تدخل هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول ، و المنهج المقارن لدراسة أشكال تدخل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي .

الدراسات السابقة حول البحث:

لقد تمت دراسة هذا الموضوع من خلال دراسات و أبحاث سابقة ، كل دراسة كانت لها إسهامات و إضافات على سبيل المثال:

1. كمال ديب ، "النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الإقتصادية" ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2000-2001.
2. نبيلة بودي، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في إطار العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، مارس 2001
3. أبو دراز سفيان "العولمة المالية،(الأسباب، الأثر، العلاج)، رسالة ماجستير، ، جامعة الجزائر، 2003-2004 .
4. زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.
5. رفيق بودريالة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية -دراسة حالة الجزائر(1970-1999)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2006/2007
6. دحماني رشيد، دور البنك الدولي في التمويل التنموية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

أما الإضافة التي يقدمها هذا البحث فتتمثل في وضع مقارنة بين أشكال تدخل كل من صندوق النقد و البنك الدوليين، و تحليل الأثر المزدوج لكل من المؤسساتين على اقتصاديات الدول.

أقسام البحث:

ستكون هذه الدراسة في ثلاثة فصول.

سيتضمن الفصل الأول و المعنون بـ: "نشأة و ماهية المؤسسات النقدية و المالية الدولية" هذه المؤسسات بشيء من التفصيل و التحليل من خلال التعرف و البحث في ماهيتها ، نشأتها، هيكلها التنظيمية و المؤسسات الفرعية التي تعمل تحت إشرافها.

أما الفصل الثاني و المعنون بـ: ~ أشكال و نتائج تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية} فيتناول القروض التي تقدمها هذه المؤسسات للدول التي تلجأ إليها لتمويل التنمية أو لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي فيها خاصة منها الدول النامية، كذلك كيف كان تدخل هذه المؤسسات في إيجاد حلول للأزمات المالية سواء كانت إقليمية كأزمة جنوب شرق آسيا، أو عالمية مثل الأزمة المالية العالمية الأخيرة .

الفصل الثالث : (تطبيقي) و الذي جاء بعنوان ~ أشكال و نتائج تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الجزائر} يتناول هذا الفصل المشاريع التي مولتها مجموعة البنك الدولي منذ الاستقلال و برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها هذه المؤسسات في مرحلة ثانية من خلال المشروطة التي وضعتها هذه المؤسسات حتى تستطيع الجزائر الحصول على الدعم ، و في هذا الصدد مول صندوق النقد الدولي و البنك العالمي برامج التثبيت و التعديل الهيكلي من خلال عدة اتفاقيات عقدت مع الحكومة الجزائرية .

الفصل الأول

**نشأة وماهية المؤسسات
النقدية والمالية الدولية**

تمهيد :

يمثل كل من النظامين النقدي و المالي الدوليين إحدى الأركان الثلاثة للنظام الإقتصادي العالمي بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي .

و النظام الإقتصادي الكفاء هو ذلك النظام الذي يحقق استقرارا لكل من النظامين المالي و النقدي الدوليين و تمويلا للنظام التجاري الدولي .

يعتمد النظام المالي الدولي على البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، هيئة التنمية الدولية ، شركة التمويل الدولية ... الخ ، أما النظام النقدي الدولي يعتمد على الآليات التي يديرها صندوق النقد الدولي .

إذن فالقيادة المركزية للنظام النقدي و المالي الدوليين تتمثل في ركيزتين أساسيتين : صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي .

لما كانت إشكالية البحث في هذا العمل تتمثل في دراسة الآثار التي رتبها سياسات صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي على الاقتصاد فإنه لا يغدو منطقيا التعرض للموضوع بالدراسة دونما تناول لمقولتين أساسيتين تمثلان أداتين محوريين في التحليل .

أولى هاتين المقولتين هي صندوق النقد الدولي بوصفه آلية التمويل الدولي قصير الأجل ، كيف نشأ و لماذا و ما هي الإتجاهات العامة لسياسته .

ثاني المقولتين هي مجموعة البنك الدولي بوصفها آلية التمويل الدولي طويل الأجل ، كيف نشأت و لماذا ، و ما هي الإتجاهات العامة لسياستها أيضا .

سنحاول في هذا الفصل إبراز هاتين المؤسستين من خلال التعرض إلى: نشأتها، تعريفها أهدافها، مواردها ، إستخداماتها ، هياكلها التنظيمية ، إدارتها و مهامها الجديدة وهذا ما سنتبعه في هذا الفصل من خلال مبحثين ، يتناول المبحث الأول نشأة و ماهية صندوق النقد الدولي، أما المبحث الثاني فيتناول نشأة و ماهية مجموعة البنك الدولي .

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي

سوف نبدأ دراستنا هذه بالإشارة إلى أن ميلاد صندوق النقد الدولي كان بمناسبة مؤتمر بريتن وودز بولاية نيوهامشير في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944 .

نشير إلى أن صندوق النقد الدولي تمخض عن اقتراح المشروع الأمريكي و الذي قدمه وزير الخزانة الأمريكي يومها "وايت" مقابل المشروع الإنجليزي الذي قدمه اللورد كينز و من الضروري أن نتعرض إلى الإقتراحين المذكورين بشيء من التفصيل ، وذلك من خلال المطلب الأول ، أما المطلب الثاني فسوف نستعرض فيه أهداف هذه المؤسسة و هيكلها التنظيمي ، و في المطلب الثالث سنتناول كل من الموارد و إستخدامات الصندوق ، و أخيرا سنبرز مهامه الجديدة في المطلب الأخير .

المطلب الأول: التعريف و النشأة

يتضمن هذا المطلب فرعين الأول نقدم فيه تعريفا لصندوق النقد الدولي أما الثاني نستعرض فيه بشيء من التفصيل النشأة التاريخية لهذه المؤسسة .

الفرع الأول: التعريف

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الإستقرار و علاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء فيه⁽¹⁾ .

وهو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات أنشأت بموجب معاهدة دولية (بريتون وودز) تولى وضع مواده ممثلون عن 45 دولة اشتركوا في مؤتمر عقد في بريتين وودز بولاية نيوهامشير في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بين الأول و الثاني و العشرين من شهر تموز 1944 للإشراف على النظام العالمي الجديد⁽²⁾ .

الفرع الثاني: النشأة التاريخية لصندوق النقد الدولي

بدأ التفكير في تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، و كان العالم قد عانى فيما بين الحربين من عدم استقرار أسعار الصرف بين العملات و الحروب التنافسية لتخفيض أسعار الصرف و كسب الأسواق ، و ما انتهى إليه من تقييد للتجارة الدولية⁽³⁾ .

و على الرغم من تماثل الغاية بين الدول الرأسمالية في ذلك الوقت إلا ان ذلك لم ينف وجود صراع فيما بينها ، صراع بين إمبراطوريات تأفل و قوى أخرى جديدة صاعدة ، لذا كان الصراع على الدور

(1) عبد الحميد عبد المطلب ، النظام العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ، دار الجامعة الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص: 84

(2) بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ص : 176

(3) زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 ، ص: 152

القيادي للإقتصاد الرأسمالي العالمي .. فقد كانت إنجلترا تمثل مركز الإقتصاد الرأسمالي العالمي قبل الحرب العالمية الثانية لينتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنهاية الحرب .
و على ما أشرنا فإن الدول الرأسمالية حاولت البحث عن تنظيمات جديدة -حتى قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية رسميا - من أجل ضمان استقرار النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي ، حيث شهدت هذه المرحلة فعليا نشأة المنظمات الدولية ذات الأهمية في هذا الصدد ففي أوائل إبريل 1943 قدمت خطتان من جانب كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية ، الأولى من طرف اللورد كينز البريطاني ، أما الأخرى فقدمها هوايت الأمريكي ، حيث دعيت الدول المتحالفة إلى الاجتماع في بريتون وودز Bretton Woods بالولايات المتحدة في 4 يوليو 1944 لمناقشتها⁽¹⁾ .

1- مشروع كينز :

قامت خطة اللورد كينز على أساس أن النظام الجديد يرتكز أولا على إنشاء مؤسسة نقدية دولية تسمى إتحاد المقاصة الدولية **Iternational Clearing Union** ، و تكون مهمتها مثل مهمة البنك المركزي داخل الدولة نفسها و ما يقوم به من عمليات المقاصة ، و تسمى خلق الائتمان و محاولة التقليل من الآثار الانكماشية الناتجة عن الطلب العالمي ، على أن تكون لهذا الإتحاد صفة القومية un caractère supranational ، حيث تعلو سلطته سلطة الدول الأعضاء⁽²⁾ .

بمعنى آخر تصور كينز وجود "إتحاد تقاص دولي" يقوم بدوره على وجود "غرفة تقاص دولي" فالمصارف المركزية في العالم تفتح لبعضها البعض حسابات تسهيلات ائتمانية تضم عملياتها خلال شهر . و في نهاية هذا الشهر تعلم مركز "إتحاد التقاص" بأوضاعها و تحول له رصيدها الدائن أو المدين حيث ستكون الحصيلة صفر بعد التقاص.وبذلك فان ((مركز اتحاد التقاص)) يكون قد سهل عمليات الاقراض من المصارف المركزية الدائنة الى المصارف المركزية المدنية بالإضافة الى تمكنه من تقديم القروض او التسهيلات الائتمانية اللازمة للمصارف المركزية المدنية فالذي يفترضه إذن الاقتصادي الشهير كينز هو إنشاء مصرف مركزي دولي بكل معنى الكلمة يتمتع بواسطة إدارته بسلطات على الأنظمة النقدية للدول الأعضاء في هذا المصرف المركزي .

وقد اقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية ، لا تخضع لسيادة أي بلد ، و أطلق على هذه العملة مصطلح " البانكور " ، و هي عبارة عن وحدة حسابية قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد أن توافق الدول على استخدامها ، و تكون قيمتها مربوطة بالذهب و لكنها قابلة للتغير حسب الأحوال ، و على أن تكون كمية الذهب منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة منتظمة ، تعتمد على الثقة و الائتمان ، و هنا يتعين على الدول المشتركة في النظام أن تحدد سعر صرف

(1) كريمة محمد الزكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 2004 ، ص:

(2) كريمة محمد زكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، ط1 ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 19:

عملتها بالبانكور ، و هو ما يعني أن تكون قيمة عملتها مربوطة بوزن معين من الذهب ، ولا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة اتحاد المقاصة الدولي فالهدف يجب أن يكون استقرار أسعار الصرف⁽¹⁾ .

إن الغاية من التسمية BANCOR هي الربط بين كلمتي "وقد اختار كينز الكلمتين من اللغة الفرنسية ودمجهما" مصرف وذهب وهذه العملة ستكون مقبولة في التسويات الدولية و سيتم إصدارها دون أن تضطر البلدان الأعضاء لأن تودع مسبقا ذهباً أو عملات أجنبية⁽²⁾ .

أما عن آليات عمل ذلك الإتحاد فكانت أن يكون لكل دولة طرف فيه حساب بالبانكور تتم فيه تسوية قيم المدفوعات المترتبة عن المبادلات التجارية أو الخدمات بين الدول الأعضاء بتسجيل قيم تلك المبادلات في ذلك الحساب ، فلو أخذنا مثال تصدير دولة ما إلى دولة أخرى ، يكون على الإتحاد تسجيل قيمة المنتجات موضوع المبادلات في خانة أصول الدولة المصدرة ، و تسجل تلك القيمة في خانة الخصوم بالنسبة للدولة المستوردة ، و بذلك ينخفض رصيد هذه الدولة من تلك العملة الدولية مقابل ارتفاع رصيد الدولة المصدرة بنفس تلك القيمة و كان اللورد كينز قد وضع مخططه في سبتمبر 1941 و أسسه على قاعدة من المنطق الإقتصادي يشبه صيغة مخطط وايت⁽³⁾ .

نشير هنا إلى أن المخطط يبقي على تسوية المعاملات بالذهب إلى جانب البانكور و لكن مع القضاء على التعامل بالعملات الأخرى⁽⁴⁾ .

2- مشروع وايت :

لقد أطلق على هذا المشروع هذه التسمية نسبة إلى اسم المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزينة هاري ديكستر هوايت Harry Dexter Hwite⁽⁵⁾ .

هذا المشروع لم يكن يستهدف إيجاد سلطة نقدية دولية تحل مكان السلطات النقدية المحلية ، بل كانت فكرته تقوم على أساس التعاون النقدي بين السلطات النقدية لدول عالم ما بعد الحرب العالمية بحيث تصور هوايت إمكان التعاون بين هذه السلطات⁽⁶⁾ .

نادت خطة هوايت بعودة قاعدة الذهب ، و تضمنت إنشاء صندوق دولي يعمل على استقرار سعر الصرف مثل صناديق الصرف الوطنية التي كانت توجد في دول كثيرة في تلك الفترة ، هذا الصندوق تكون موارده عبارة عن مجموعة من الأسهم تقدمها الدول الأعضاء فيه ، و تتحدد لكل دولة حصة على

(1) زينب حسن عوض ، الإقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 ، ص: 153

(2) أمين رشيد كنوننة ، الإقتصاد الدولي ، ط1 ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1980 ، ص : 259

(3) قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص: 6

(4) عبد الواحد محمد الفأر ، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الإقتصادية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ص : 461

(5) Patrick lenain . le F.M.I collection , approches , paris , la découverte , 1996 , alger , casbah , 1998 , p:11

(6) زينب حسن عوض ، الإقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" ، مرجع سابق ، ص: 154

أساس تجارتها الخارجية و مقدار احتياطياتها من الذهب و حجم دخلها القومي ، و في مقابل ذلك يحق لكل دولة وقت الحاجة أن تلجأ لموارد الصندوق و لكن في حدود مبلغ حصتها للحصول على العملات الأجنبية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات⁽¹⁾ .

كانت غاية هوايت أن تصبح عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل و ذات أسعار صرف ثابتة و أن تتخلى الدول الأعضاء عن أنظمة الرقابة على الصرف و عن تعدد أسعار الصرف و ألا تلجأ لتخفيض قيمة عملتها إنه يهدف إلى إحداث صندوق تثبيت دولي للمساعدات المتبادلة بين دول الأعضاء في ظل نظام قاعدة الصرف بالذهب "الواقع قاعدة الصرف بالدولار"⁽²⁾ .

يختلف مخطط كينز عن مشروع هوايت من حيث الهيكله فلقد كان كينز يقول بتحمل الجهود المتعلقة بها من طرف البلدان التي تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها وذلك يجعل تلك البلدان ترفع من أحجام وارداتها .

أما مخطط هوايت فكان يقول بجعل البلدان التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها تتحمل عبء الهيكله ، وذلك بتقليصها من الإستيراد بعد أن تدفع إلى تطبيق برامج الإستقرار⁽³⁾ .

ولقد اقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي اليونيتاس التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب و على الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس ، و ليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق⁽⁴⁾ ، و يتم فتح مجموعة من الحسابات في الصندوق منها ما هو مدين و منها ما هو دائن ، تقيد فيها الأرصدة باليونيتاس⁽⁵⁾ .

و يمكن سحب العملة بالذهب أو بالعملات الأخرى ، و يقتصر دور الذهب في عمليات التسوية على دفع الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء ، في حالة حدوث خلل جوهري في ميزان المدفوعات تكون مهمة الصندوق هي السعي لتثبيت قيمة العملات من خلال الائتمانات المتبادلة بين الأعضاء⁽⁶⁾ .

ولقد انتقد كينز مشروع وايت وذلك بقوله إن مشروع هذا الأخير يشبه مركز إيداع الأمتعة حيث تودع أموال دون إمكانية سحب شيكات عليه أو أن تسحب ما كانت أودعته سابقا⁽⁷⁾ .

3- مؤتمر بريتن وودز و ميلاد صندوق النقد الدولي:

(1) أمين رشيد كنونة ، الإقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص : 221

(2) كريمة محمد زكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، مرجع سابق ، ص: 19-20

(3) قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، ص: 8

(4) زينب حسن عوض ، الإقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" ، مرجع سابق ، ص: 154

(5) كريمة محمد الزكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، مرجع سابق ، ص: 20

(6) زينب حسن عوض ، الإقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" ، مرجع سابق ، ص: 155

(7) أمين رشيد كنونة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 261

دعت الحاجة إلى التقريب بين المشروعين المتعارضين إلى التقاء ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا 9 مرات بواشنطن في سبتمبر و أكتوبر 1943 و حاول مقدا المشروعين هوايت و كينز التوصل إلى حل وسط يتمثل في مشروع مشترك ، و بعد ذلك تمت دعوة حوالي 10 دول من الحلفاء إلى حضور لقاء بأتلنتيك سيتي (بولاية نيوجيرسي) بهدف وضع تقرير خبراء يقترح ميثاقا لمنظمة دولية أصبحت تعرف بعد ذلك بصندوق النقد الدولي و عرض ذلك الميثاق على ممثلي الدول في مؤتمر بروتين وودز في جويلية 1944 الذي شاركت فيه 44 دولة مثلها 730 شخص ، و الجدول التالي يبين لنا تلك الدول :

الجدول رقم (01) : الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في سنة 1944 م .

01	أستراليـــــــــــــــا	23	إيـــــــــــــــران
02	بلجيكا	24	إيسلانــــــــــــدا
03	بوليفيـــــــــــــــا	25	ليبيرايـــــــــــــــا
04	كـــــــــــــــــــــــندا	26	لكسمبـــــــــــــــورغ
05	الشيـــــــــــــــلي	27	المكسيـــــــــــــــك
06	الصيـــــــــــــــن	28	زيلانـــــــــــــــدا الجديدة
07	كولومبيـــــــــــــــا	29	نيكارغـــــــــــــــوا
08	كوستاريـــــــــــــــا	30	النرويـــــــــــــــج
09	كوبـــــــــــــــــــــــا	31	بانمـــــــــــــــــــــــا
10	الدنمـــــــــــــــــــــــارك	32	البرغـــــــــــــــواي
11	الدومنيـــــــــــــــكان	33	هولـــــــــــــــــــــــندا
12	الإكوـــــــــــــــــــــــاتور	34	البيـــــــــــــــــــــــرو
13	مــــــــــــــــــــــــــــصر	35	الفيلبيـــــــــــــــن
14	الولايات المتحدة الأمريكية	36	بولـــــــــــــــــــــــندا
15	إثيوبيـــــــــــــــا	37	بريطانيـــــــــــــــا
16	فرنـــــــــــــــــــــــسا	38	السلفــــــــــــــــــــادور
17	اليونـــــــــــــــــــــــان	39	تشيكوسلوفاكيـــــــــــــــا
18	غواتيمـــــــــــــــــــــــالا	40	جنوب إفريقيـــــــــــــــا
19	هايـــــــــــــــــــــــتي	41	الإتحاد السوفيـــــــــــــــاتي
20	الهــــــــــــــــــــــــــــنـــــــــــــــدوراس	42	الأوروغـــــــــــــــواي
21	الهــــــــــــــــــــــــــــند	43	فنزويـــــــــــــــــــــــلا
22	العــــــــــــــــــــــــــــراق	44	يوغسلافيـــــــــــــــا

المصدر : خالد الهادي ، الهيمنة من خلال أطروحة التجارة الدولية ، مع دراسة حالة صندوق النقد الدولي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1992 ، ص:256

و في ذلك اللقاء ترأس هاري هويت اللجنة الأولى المتخصصة بصندوق النقد الدولي ما دام مشروعه هو الذي اتخذ بهدف إنشاء تلك المؤسسة الدولية ، أما اللورد كينز فقد ترأس اللجنة الثانية المتخصصة لإنشاء البنك الدولي⁽¹⁾.

و في نهاية المؤتمر عرض المشروع على الدول المجتمعة حيث وافقت عليه ثلاثون دولة ، لينشر في 21 إبريل 1944 تحت مسمى "بيان مشترك من الخبراء حول تأسيس صندوق النقد الدولي للأمم المتحدة و المشاركة" .

و بذلك انتهى المؤتمر إلى إنشاء مؤسستين دوليتين إحداهما مؤسسة نقدية و تسمى "صندوق النقد الدولي" أما الأخرى فمالية و تسمى "البنك الدولي للإنشاء و التعمير"⁽²⁾ .

و لقد دخلت الاتفاقية الخاصة بصندوق النقد الدولي حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 1945 بعد أن تحقق الشرط الذي تضمنته المادة العاشرة من ذلك الإتفاق و المتمثل ، في التوقيع عليه من طرف عدد من الدول يمتلك مجملها 65 % من حصص الصندوق و إيداع تلك الدول أدوات التوقيع لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

المطلب الثاني: الأهداف و الهيكل التنظيمي

يحتوي هذا المطلب على فرعين الأول نتناول فيه الأهداف التي يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيقها أما الفرع الثاني نستعرض فيه الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة

الفرع الأول: الأهداف

يسترشد الصندوق، في تصميم سياساته و اتخاذ قراراته، بالأهداف المرسومة من المادة الأولى في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي و هي كالتالي:

- 1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور و التآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية .
- 2- تيسير التوسع و النمو المتوازن للتجارة الدولية و المساهمة بذلك في تعزيز المستويات العالية للتشغيل و للدخل الحقيقي و الحفاظ عليها⁽⁴⁾.

(1) قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص: 7

(2) كريمة محمد الزكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، مرجع سابق ، ص: 21

(3) قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، ص: 9

(4) ستانلي فيشر ، " الأزمة الآسيوية و الدور المتغير لصندوق النقد الدولي" ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد: 02، 1998،

3- اختيار أسعار التعادل و العمل على استقرارها ، بمعنى أن الحدود العليا و الدنيا للأسعار التي يمكن تطبيقها على معاملات الصرف بين عملات الدول الأعضاء لا يجب أن تحيد عن سعر التعادل بأكثر من 1 % (ارتفاعا و انخفاضا) .

4- ضبط أسعار صرف العملات الوطنية لتصحيح الاختلال الأساسي في موازين مدفوعات الدول المختلفة ، فالصندوق يوافق تلقائيا على تخفيض قيمة عملة ما إذا كان هذا التخفيض في حدود 10 % من سعر التعادل الخاص بهذه العملة ، أما إذا كان التغيير مساويا أو أكثر من 10 % فيجب الحصول على موافقة مسبقة من الصندوق ، و لا يمنح الصندوق هذه الموافقة إلا بعد استقصاء عن الوضع الاقتصادي و النقدي و المالي للدولة العضو في صندوق النقد الدولي⁽¹⁾ .

5- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، و على إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف و المعرقة لنمو التجارة العالمية⁽³⁾ .

6- توفير الثقة للجمهور بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم بصورة مؤقتة في ظل ضمانات كافية و بذلك توفر لهم الفرصة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتهم بدون اللجوء لتدابير تدمر الإزدهار الوطني أو الدولي⁽⁴⁾ .

7- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء و الحد من درجة اختلال هذا التوازن⁽⁵⁾ .

8- مراقبة التطورات و السياسات الاقتصادية و المالية في الدول الأعضاء و على المستوى العالمي ، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استنادا إلى الخبرة التي اكتسبها الصندوق طوال أكثر من خمسين عاما مثل حث المجلس التنفيذي الحكومة اليابانية في إطار مراجعته السنوية لأداء الاقتصاد

(1) (2) نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ص:51

(3) جيرمي كليفت ، "ما هو صندوق النقد الدولي ؟" ، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت للصندوق www.imf.org ،

2008/02/01

(4) حمدي عبد العظيم ، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة" ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1998 ص:29

(5) زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 ، ص:158

الياباني لعام 2000 على تنشيط النمو بالحفاظ على انخفاض أسعار الفائدة ، و تشجيع إعادة الهيكلة في الشركات و البنوك و تعزيز جهود التحرير و المنافسة .

9-تقديم المساعدة الفنية و التدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الأعضاء ، و بنوكها المركزية و في ذلك تدخل الصندوق -في أعقاب انهيار الإتحاد السوفييتي -لمساعدة دول البلطيق و روسيا (و غيرها من بلدان الإتحاد السوفييتي سابقا) في إنشاء نظام خزانة لبنوكها المركزية كجزء من عملية التحول من نظم التخطيط المركزي إلى نظام الاقتصاد القائم على السوق⁽¹⁾ .

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي

تعمل في صندوق النقد الدولي أجهزة مسيرة و أخرى استشارية نتناولها فيما يلي:

1-الأجهزة المسيرة :

تتوزع الأجهزة المسيرة في الصندوق بين :

1-1-مجلس المحافظين:

يعد مجلس المحافظين الجهاز الموسع الذي يضم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي⁽²⁾.

ومجلس المحافظين هو السلطة الإشرافية العليا، الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة الإشرافية العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ - عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد - ومحافظ منابو. ويبيت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية⁽³⁾.

1-2-المجلس التنفيذي:

(1) كريمة محمد الزكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 2004 ، ص: 23

(2) قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص: 33

(3) جيرمي كليفت ، "ما هو صندوق النقد الدولي ؟" ، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت للصندوق ، www.imf.org ،

يعد المجلس التنفيذي الجهاز الدائم و المضيق في صندوق النقد الدولي، و يقوم هذا المجلس بأداء

المهام العادية لصندوق النقد الدولي و يسير عملياته النقدية . و هو بذلك يحدد سياسة الإستفادة من موارد الصندوق من مبالغ مالية و آليات قرض و مضامين المشروطة .

و الجدير بالملاحظة هو أنه من الممكن أن تفقد الدولة الدائمة العضوية منصبها الدائم في مجلس الإدارة إذا انخفضت حصتها في رأسمال الصندوق بشكل يجعلها لا تحتل إحدى المراتب الخمس المذكورة بل أن ذلك ما كان يحدث لفرنسا سنة 1978 عندما انخفضت حصتها ، غير أنها احتفظت بمنصبها الدائم بعد الزيادة من حصتها بقانون 29 أبريل 1978 أما في سنة 1990 فقد انتقلت كل من اليابان و ألمانيا إلى الرتبة الثانية متعادلتين و تحولت فرنسا و بريطانيا إلى الصف الرابع متعادلتين أيضا .

و من طريقة تعيين المديرين التنفيذيين تلك يسهل أن نستنتج أن البلدان الغربية الغنية هي التي تهيمن على بنيات "ص.ن.د"⁽¹⁾ هيمنة مالية و سياسية .

هذا و يعد مجلس الإدارة 24 مديرا تنفيذيا منهم 5 معينون قانونا يمثلون كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و ألمانيا و اليابان إلى جانب 3 آخرين يعينون بشكل واقعي يمثلون روسيا و الصين و المملكة العربية السعودية⁽²⁾ .

أما المديرون الستة عشر الآخرون فنتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية (constituencies) لفترات مدتها عامين .

و يقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي، وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي، وتقدم الوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، وإن كان هناك بعض الوثائق يقدمها المديرون التنفيذيون أنفسهم. وفي السنوات الأخيرة، بدأت إتاحة نسبة متزايدة من وثائق المجلس التنفيذي للاطلاع العام من خلال النشر في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org).

وعلى عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد، (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة)، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاماً للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق - والحصة تحدد عموماً على أساس حجمه الاقتصادي - كان عدد أصواته

(1) ص.ن.د : صندوق النقد الدولي .

(2) قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 34

أكبر . غير أن المجلس التنفيذي نادراً ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي، وإنما يتخذ معظم قراراته استناداً إلى توافق الآراء بين أعضائه، ويجري تأييد هذه القرارات بالإجماع.

ويضطلع المجلس التنفيذي باختيار المدير العام، الذي يتولى رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي. ويعين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويساعده في عمله نائب أول ونائبان آخران⁽¹⁾.

1-3- المدير العام :

ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين ، وهو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق و ذلك بنص اتفاق الصندوق و هو الذي يرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوت فيه ذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس ومدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد ، و لا توجد اشتراطات خاصة فيما يعين مديرا للصندوق ومع هذا فقد اتفق ومنذ إنشاء الصندوق على أن يكون مديره غير أمريكي و في عام 1949 أنشئ منصب نائب مدير الصندوق يعينه مجلس المحافظين أيضا ، وذلك لكي يتولاه أمريكي على الدوام و عادة ما يعين مديرا للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد و الائتمان⁽²⁾.

1-4- هيئة موظفي الصندوق :

يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلداً. ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريباً. ويضم الصندوق 22 إدارة ومكتباً يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام. ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة، وإن كان هناك حوالي ثمانون ممثلاً مقيماً للصندوق في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية. وللصندوق مكاتب في باريس وطوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، كما أن له مكاتب في نيويورك وجنيف هدفها الأساسي الاتصال بالهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

2- الأجهزة الاستشارية:

(1) جيرمي كليفت ، "ما هو صندوق النقد الدولي ؟" ، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت للصندوق ، www.imf.org ،

2008/02//01

(2) زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 ،

يوجد إلى جانب الأجهزة المنصوص عليها في نظام صندوق النقد الدولي أجهزة أخرى أنشأها مجلس المحافظين، داخل المؤسسة و هي اللجنة النقدية و المالية و لجنة التنمية .

كما توجد أجهزة أخرى تعمل خارج المؤسسة، و هي المجموعات التي تشكلها الدول .

2-1-1-الأجهزة العاملة داخل الصندوق :

تتمثل الأجهزة الاستشارية العاملة في الصندوق في العديد من اللجان نتعرض لها فيما يلي :

2-1-1-1-اللجنة النقدية و المالية الدولية : Le comité monétaire et financier international

يجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية، (وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999) ⁽¹⁾ .

أنشأت هذه اللجنة في عام 1974 لتقديم المشورة إلى مجلس محافظي الصندوق في شؤون الإشراف على إدارة و تعديل النظام النقدي الدولي و التصدي للتقلبات التي تهدده .

أما عن الدورات التي تعقدها هذه اللجنة فهي مرتين في السنة ، في الربيع (في أبريل أو ماي)

إن تعاضد دور مجموعة السبعة (التي أصبحت 1+7 بعد انضمام روسيا لها) التي أصبحت تتخذ فيها أهم القرارات المتعلقة بالنظام النقدي الدولي أو بصلاحيات الصندوق النقد الدولي قد يقلل من أهمية تلك اللجنة بجعلها تابعة لتلك المجموعة ⁽²⁾ .

2-1-2-لجنة التنمية : Le comité de développement

وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية ⁽³⁾ .

⁽¹⁾ جيرمي كليفت ، "ما هو صندوق النقد الدولي ؟" ، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت للصندوق ، www.imf.org ، 2008/02//01

⁽²⁾ عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص:288

⁽³⁾ جيرمي كليفت ، "ما هو صندوق النقد الدولي ؟" ، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت للصندوق ، www.imf.org ، 2008/02//01

و تعنى بنقل الموارد الفعلية إلى الدول النامية ، أنشأت في عام 1974 و تتكون من 64 عضو هم وزراء المالية يمثلون أعضاء في مجلس المدراء التنفيذيين المعنيين للبنك و الصندوق⁽¹⁾.

2-2-الأجهزة العاملة خارج الصندوق :

تتمثل الأجهزة خارج صندوق النقد الدولي في جميع المجموعات التي شكلتها الدول الأعضاء في الصندوق و هي كالتالي .

2-2-1-مجموعة الخمسة :

مجموعة الخمسة Group of 5 تضم الدول الصناعية التي تكون عملاتها حقوق السحب الخاصة وهي فرنسا و ألمانيا و اليابان و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة⁽²⁾.

2-2-2-مجموعة السبعة :

و تضم مجموعة الخمسة مضافا إليها كندا و إيطاليا⁽³⁾ هي ليست منظمة بالمعنى الحرفي للكلمة، ولكنها تلعب دوراً محدداً في تعيين مسار اقتصاد سياسي مشترك بين المشاركين في مؤتمراتها السنوية، نقصد بذلك لقاءات السبعة الكبار (G-7) ، أي مجموعة البلدان السبعة الأكثر تطوراً التي تضم أحياناً مندوباً عن الاتحاد الأوروبي والرئيس الروسي، وهذا ما يجعلها مجموعة الكبار السبعة + 2 (G-7 + 2)، وأحياناً الثمانية الكبار (G-8)⁽⁴⁾.

2-2-3-مجموعة الإحدى عشر :

و هي التي كانت تضم ، عند إنشائها سنة 1962 عشر دول فقط و تضم وزراء مالية فرنسا، وألمانيا، و اليابان، و المملكة المتحدة، و الولايات المتحدة و كل من بلجيكا و هولندا و السويد و انضمت لها

(1) عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق

(2) المنصور جعفر ، تأييلات ، http://www.d-a.org.uk/opinion/almansour27_10_06a.htm ، 2008/01/22

(3) Michel bélangier , institution economic , international , 5é ed , economica , paris , 1992.p :40

(4) جوزيف عبد الله ، عولمة ماذا ؟ كيف ؟ لماذا ؟ ، <http://www.un.org/arabic/av/radio/news/2004/n0406230.htm> ، 2008/01/22

سويسرا في عام 1984 وبقي اسمها على حاله القديم. وتهدف المجموعة لدعم صندوق النقد بعملاتها عند الحاجة وهو نوع سياسي من دعم القطاع الخاص⁽¹⁾.

و ما يجدر ذكره ، فيما يتعلق بمهام هذه المجموعة هو أنها تقوم بدور الناطق باسم بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لدى صندوق النقد الدولي⁽²⁾.

2-2-4-مجموعة "24" :

(أو المجموعة البيجهوية لـ "24" للشؤون النقدية الدولية) و هي مجموعة أنشأتها مجموعة "77" و مجموعة "24" تمثل البلدان النامية العضوة في صندوق النقد الدولي (منذ 1964) غير أنها لم تشكل رسميا إلا في سنة 1972 و هي تلعب دور الناطق باسم الدول النامية داخل أجهزة تك المؤسسة الدولية⁽³⁾

2-2-5-مجموعة الثلاثين :

مجموعة خاصة لكبار المصرفيين ورجال المال والأعمال والاقتصاد جمعهم عام 1979 المدير المتقاعد لصندوق النقد الدولي يوهانس فيتيفيين Johannes Witteveen بعد سنتين من تقاعده، و بشكل غامض تجتمع هذه المجموعة غير المنتخبة مرتين وأكثر كل سنة لغرض مفتوح هو مناقشة أمور العالم الاقتصادية وتقرير كيفية التعامل معها⁽⁴⁾ و التفكير في توجيه تطور صندوق النقد لدولي⁽⁵⁾.

المطلب الثالث: الوظائف و الطرق الرقابية

لصندوق النقد الدولي وظائف و طرق للرقابة نتناولها بشيء من التفصيل من خلال الفرعين التاليين
الفرع الأول: الوظائف

يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية

(1) المنصور جعفر ، تأنيلات ، http://www.d-a.org.uk/opinion/almansour27_10_06a.htm ، 2008/01/22

(2) Michel bélangier , *institution economic , international* , 5é ed , economica , paris , 1992.p:40

(3) قادري عبد العزيز ، *دراسات في القانون الدولي الإقتصادي* ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص: 39

(4) عبد العزيز ، *دراسات في القانون الدولي الإقتصادي* ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص: 39

(5) المنصور جعفر ، تأنيلات ، http://www.d-a.org.uk/opinion/almansour27_10_06a.htm ، 2008/01/22

مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والنتائج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.

و يركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان - أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف - وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها. وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي - بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور. ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار - أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.⁽¹⁾

و لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فإنه يقوم بالوظائف التالية :

1. توفير السيولة الدولية من خلال تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة
2. عمليات بيع الذهب و توزيع أرباحها على الدول النامية الأعضاء لعلاج خلل موازين مدفوعاتها
3. التمييز في أسعار الفائدة و أجل الائتمان الذي يوفره الصندوق للدول الأعضاء و التي تتفاوت من تسهيل إلى آخر مما يؤثر على حجم المعروض النقدي العالمي و على توجيه حركة رؤوس الأموال .
4. توجيه الموارد المالية من الدول الأعضاء التي لديها فائض في موازين مدفوعاتها إلى الدول النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها ، و التي تقوم بسداد مل تحصل عليه من موارد مالية بعد ذلك ، عندما يحدث تحسن في موازينها و هو ما يمكن اعتباره مصدر من مصادر السيولة الدولية .
5. التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل ، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينات بعلاج الاختلال في التوازن الهيكلي ، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثاً للبلاد المنخفضة الدخل ، و يمثل ذلك تداخلاً كبيراً مع اختصاصات و وظائف البنك الدولي⁽²⁾.

⁽¹⁾ جيرمي كليفنت ، " ما هو صندوق النقد الدولي ؟ " ، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت للصندوق ، www.imf.org ،

⁽²⁾ حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1998 ،

6. الرقابة على تثبيت أسعار الصرف ، حيث يقوم الصندوق بالرقابة الشديدة على سياسات الصرف التي يتبعها الأعضاء و لهذه الرقابة أسلوبان ، الأول تحديد المعايير التي يفترض أن يكون السلوك الإقتصادي ، الثاني التأكد عن طريق الفحص الدقيق و المشاورات و المناقشات أن العضو المعني ملتزم بتطبيق تلك المعايير ، و على أن يتعهد بصفة خاصة بالآتي :

- السعي إلى توجيه سياساته الاقتصادية و المالية نحو هدف دعم النمو الإقتصادي المنظم في ظل ثبات معقول للأسعار .
- السعي إلى دعم الاستقرار الدولي بتعزيز الشروط الاقتصادية و المالية الأساسية بطريقة منظمة و نظام نقدي لا يتجه إلى خلق اضطرابات
- تجنب التلاعب في أسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي
- إتباع سياسات الصرف التي تتفق مع التعهدات الواردة في النظام الأساسي و إجراءات الصرف⁽¹⁾

الفرع الثاني: الطرق الرقابية

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة "الرقابة الدقيقة" - أي الإشراف - على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء وطبقاً للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف .

وعلى نحو أكثر تحديداً، توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية منظمة، وتجنب التلاعب في أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال ، وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف في كل بلد عضو ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة وإستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني.

ومن شأن المتابعة المنتظمة للاقتصاديات حسبما تقتضي رقابة الصندوق، وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه إلى الأخطار قبل تحققها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب .

و يمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق متعددة يمكن إدراجها من خلال تقسيمين تقسيم أول من حيث نوعية الرقابة و تقسيم ثاني من حيث الأطراف التي تجري هذه الرقابة.

(1) أبو غازي ، 2007/11/17 : www.nahda.info/index/docs/arabic/awareness/imf.txt

1- التقسيم حسب نوعية الرقابة :

1-1- الرقابة القطرية:

وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة (تعقد على أساس مستوى في العادة) مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة. و يطلق على هذه المشاورات اسم "مشاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق. (كما تسمى أيضاً مشاورات "ثنائية"، ولكن هذه التسمية تسمية خاطئة إذا ما توخينا الدقة التامة، ذلك أن الصندوق يعتبر ممثلاً لجميع البلدان الأعضاء فيما يعقد من مشاورات مع أي بلد منفرد، ولذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف) .

ولكن كيف تتم مشاورات المادة الرابعة؟ أولاً، يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية للبلد المعني في سياق آخر التطورات، ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف)، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصاد الكلي. ويقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، بعد الحصول على موافقة الإدارة، ويقوم المجلس بمناقشة⁽¹⁾ التحليل الوارد في التقرير ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس. وبهذه الطريقة تكتسب آراء المجتمع الدولي والدروس المستخلصة من التجربة الدولية وزناً مؤثراً على سياسات البلد المعني.

و مع زيادة شفافية الصندوق وتنوع أنشطته في السنوات الأخيرة ، أصبحت الممارسة المتبعة هي نشر ملخصات مناقشات المجلس التنفيذي لعدد كبير من مشاورات المادة الرابعة ، إلى جانب ملخصات تحليلات خبراء الصندوق في إطار نشرات معلومات معممة .(Public Information Notices) والواقع أنه يتم في حالات كثيرة نشر التقارير الكاملة التي يعدها خبراء الصندوق عن هذه المشاورات ، هي تقارير يمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، شأنها شأن نشرات المعلومات المعممة.

(1) ميمون رحمانى ، "لمحة عن دور صندوق النقد الدولي" ، مداخلة ضمن : ندوة الدار البيضاء في المغرب ، 16 سبتمبر 2006 ، الموقع :

[ht/www.imf.org/external/index.htm.\(what is imf\)](http://www.imf.org/external/index.htm.(what%20is%20imf))

و بعثات صندوق النقد الدولي تجوب الأقطار للمراقبة و التفتيش و المحاسبة و الإطلاع على كل برامج إقتصاد البلد و دراسة التقارير عن النفقات و المدخولات لميزانيات تلك الأقطار . فصندوق النقد الدولي هو عبارة عن شرطي الإقتصاد العالمي ، و يشارك بعثات الصندوق أعضاء من موظفي البنك الدولي للتنسيق و التعاون بينهما⁽¹⁾.

1-2- الرقابة العالمية:⁽²⁾

وهي تستتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات و التطورات الاقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير "آفاق الإقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق، وهي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس. و من العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية و قضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً. كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواتراً حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق.

1-3- الرقابة الإقليمية:⁽³⁾

وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك ، على سبيل المثال ، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة (أي مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة) ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (APEC).

(1) أبوغازي ، المرجع السابق

(2) ميمون رحمانى ، "لمحة عن دور صندوق النقد الدولي" ، مداخلة ضمن : ندوة الدار البيضاء في المغرب ، 16 سبتمبر 2006 ، الموقع :

[http://www.imf.org/external/index.htm.\(what is imf\)](http://www.imf.org/external/index.htm.(what%20is%20imf))

(3) ميمون رحمانى ، نفس المرجع السابق

2- التقسيم حسب أطراف الرقابة:

إن الرقابة على حسب هذا التقسيم تتم على أساسين:

2-1- أساس ثنائي :

يكون بين الصندوق و الدولة العضو ، حيث تقوم بينهما مناقشات تتسم بالسرية التامة يجري فيها خبراء صندوق النقد الدولي و فنيوه على تحليل و دراسة سياسات الدولة العضو الاقتصادية و أوضاعها المالية و التأكد من مدى مطابقتها لقواعد السلوك الدولي و تبرر هذه السرية بالحرص على سلامة القرارات الاقتصادية التي تتخذ بشأن الدولة ، و هذا في حقيقته يضع الصندوق في موضع الاتهام بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العضو ، و فرض كثير من القرارات المالية و الاقتصادية ، و إخضاعها للشروط في ظل هذه السرية ، و خاصة و أن الصندوق يباشر المناقشات الثنائية بصفة دورية⁽¹⁾ .

يمكننا أن نذكر في هذا الإطار اتفاق التثبيت 30ماي 1989 أو الإستعدادي الائتماني الأول و الاتفاق الإستعدادي الائتماني (Stand-by crédit) الثاني الذي أبرمته الحكومة الجزائرية بتاريخ 13 جوان 1991 فكلاهما تما في سرية تامة⁽²⁾ .

2-2-الرقابة الجماعية:

تكون على شكل تنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى ، و وضع المعالم و الموجهات التي تحكم سير النظام النقدي الدولي ، و بالتالي تكون هذه الرقابة خالية من الفحص الذي يتم لاقتصاد الدول النامية ، و لا تخضع الدول الصناعية الكبرى لأية مساءلة من جانب الصندوق⁽³⁾ .

المطلب الرابع: موارد صندوق النقد الدولي

يحصل صندوق النقد الدولي "FMI" على موارده المالية أساسا من اكتتاب حصص الأعضاء فيه وتمثل الحصص رأسمال الصندوق حيث بلغت 7.5 مليار دولار في 1974 وأكثر من 200 مليار دولار في سنة 1997⁽⁴⁾ .

(1) أبو غازي : <http://www.nahda.info/index/docs/arabic/awareness/imf.txt>

(2) الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة ، الجزائر ، بوزريعة ، 1996 ص : 195

(3) أبو غازي : <http://www.nahda.info/index/docs/arabic/awareness/imf.txt>

(4) Michel Bélanger "Institutions économiques internationales :la mondialisation économique et ses limite" : 6 éditior.économica.paris,1997,p 44 »

وقدرت أموال الصندوق حتى نهاية شهر تموز/يوليو بنحو 317 مليار دولار⁽²⁾ ويمكن أن يلجأ أيضا للاقتراض لحماية العملات الرئيسية وقد تكون نادي باريس في جانفي 1961 لهذا الغرض بمقتضى اتفاقية تضع بمقتضاها دول النادي 6 مليارات دولار لمساعدة أي من عملات هذه الدول ، وقد يلجأ أيضا للاقتراض لتدعيم موارده وزيادة قدرته على منح التسهيلات المختلفة التي يمنحها مثلما حدث بعد ارتفاع أسعار البترول عام 1973، حيث أقرضت الدول البترولية الصندوق حوالي 20 مليار دولار، وكان على رأس الدول المقرضة المملكة العربية السعودية.⁽³⁾

إذن تتألف موارد صندوق النقد الدولي من : رأس المال المعبر عنه بالحصص ، و حقوق السحب الخاصة و الاقتراض من الدول الصناعية الكبرى التي يفتقر إلى عملاتها ثم حصيلة بيع الذهب الذي يمتلكه و أخيرا الرسوم التي يفرضها عن معاملته مع كل الدول الأعضاء .

الفرع الأول: رأس مال الصندوق

يتألف رأسمال الصندوق من مجموعة الحصص التي دفعتها الدول الأعضاء عند انضمامها إلى الصندوق و تتحدد حصة كل دولة بشكل يتناسب مع أهمية هذه الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية و ذلك بعد تطبيق صيغة تأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل الوطني للدولة ، مقدار احتياطياتها النقدية الرسمية و حجم التجارة الخارجية.

1- حصة المساهمة: Quote-part

إن كل دولة تنظم إلى الصندوق يجب أن تسدد حصتها بالشكل التالي :

- 25 % الحصة تسدد بالذهب قبل العمل بنظام حقوق السحب الخاصة منذ 1978.

- 75 % الحصة تسدد بالعملة الوطنية للدولة .⁽⁴⁾

وخشية الحصول على انكماش في الدول الأعضاء فقد نصت اتفاقية بريتن وودز على الاحتفاظ بالعملات الوطنية في بنوكها المركزية و تكون تحت تصرف صندوق النقد الدولي .⁽⁵⁾

إن هذه الطريقة في تحديد الحصص تتم بأن يحول الذهب إلى حساب صندوق النقد الدولي في بنوك مركزية ، أما العملات الوطنية فكان يتم الاحتفاظ بها من طرف كل دولة عضو في حسابات لصالح صندوق النقد الدولي في بنوكها المركزية و تكون تلك الأموال في شكل قسيمة صادرة عن البنك المركزي أو الخزينة العمومية توضع تحت تصرف الصندوق ، و هذا مع العلم أن العمل بحقوق السحب

⁽²⁾ مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد رقم 17، أكتوبر 2006، ص: 150

⁽³⁾ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره ص 86 .

⁽⁴⁾ مروان عطوان ، أزمت الذهب في العلاقات النقدية الدولية ، دار الهدى ، عين مليلة ، ص:78

⁽⁵⁾ ضياء مجيد الموسوي ، الإقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ، دون سنة نشر ، ص : 308 ، 309

الخاصة قد عوض المساهمات بالذهب منذ التعديل الثاني سنة 1978 ، كما يمكن أن يقبل الصندوق أن تدفع الدول الأعضاء حصصها بعملات صعبة لدول أخرى يحددها هو .

لقد أوجد صندوق النقد لدولي استثناءات على قاعدة تقديم 25% من الحصة بالذهب إذ أن العضو المنضم إلى تلك المنظمة الاقتصادية الدولية لا يلزم بتقديم أكثر من 10% من كتلة الذهب التي يملكها و هذا عندما يكون ما يملكه البلد يقل عن 25% من الحصة من الذهب و من الأمثلة على ذلك فرنسا التي لم تقدم سوى 15% من حصتها ذهباً و 85% بعملتها الوطنية⁽¹⁾.

لقد بدأ الصندوق عند التأسيس برأسمال قدره 8.5 مليار دولار⁽²⁾.

و بلغ بعد إنشائه حوالي 8.7 مليار دولار بلغت حصة الولايات المتحدة 31.4% و إنجلترا 14.9% . لذلك فإن أكثر من 50% من إجمالي الحصص قد حصلت عليها الولايات المتحدة ، إنجلترا وفرنسا⁽²⁾. بحيث جاءت حصص الدول كما يلي :

- الولايات المتحدة بلغت حصتها 2750 مليون دولار
- إنجلترا 1300 مليون دولار
- فرنسا 450 مليون دولار

و لخصص الأعضاء في الصندوق أهمية كبرى تتمثل على الأخص في تحديدها لموارده و في تأسيس التصويت داخل أجهزة المجلس على حجمها و في الاعتماد عليها في تقرير مدى حق الدولة في الالتجاء إلى موارد الصندوق.

و من الممكن تعديل مبالغ حصص الدول الأعضاء في الصندوق ، و كذلك بحسب تغير أوضاع و ظروف هذه الدول و قد نص اتفاق الصندوق على إعادة النظر في حصص كل خمس سنوات و تعديلها إن وجد مبرر⁽³⁾ ، مع ضرورة توفر 85% من الأصوات كي يتم تعديل تلك الحصص⁽⁴⁾.

لكن هذا التعديل يكون بناء على عناصر اقتصادية سميت في مجملها بـ "طريقة بروتون وودز" "Formule de Brotton Woods" التي اشتملت على عناصر اعتمد عليها الفريق الخاص المكلف من 16 بلداً ، و من تلك العناصر معدل الدخل الوطني و معدل الاستيراد و تغيرات معدل التصدير و نسبة الصادرات مقارنة بالدخل الوطني و الاحتياطي من الذهب و الدولارات .

ولقد ظل العمل جار بتلك الطريقة لتحديد حصص الأعضاء الجدد و لو أن تلك الحصص لم تكن من الناحية الواقعية ، متفقة مع نتائج طريقة بروتون وودز ، أما انطلاقاً من 1962 فقد تم العمل بطرق أخرى

(1) قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص:

(2) أمين رشيد ككونة ، الإقتصاد الدولي ، دار الجامعة ، بغداد ، العراق ، 1980 ، ص: 263

(3) زينب حسن عوض الله ، الإقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 ، ص: 160

(4) قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص: 51

منها الطريقة المعدلة و المبسطة سنة 1982-1983 التي تحتوي على المعطيات المتعلقة بالمنتوج الوطني الخام و المبادلات الخارجية و الاحتياطات الرسمية للصرف ، و من ثمة تكون حصة العضو متمثلة في معدل تلك المعطيات مجتمعة و بذلك تكون الحصة التي تم التوصل إليها عبارة عن قياس تقريبي للوضع النسبية للعضو المعني في الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

و جدير بالذكر أن آخر تعديل للحصص كان في نهاية جويلية 2006 ليرتفع رأسمال الصندوق نتيجة لهذا التعديل إلى 317 مليار دولار ، حيث بقيت الولايات المتحدة كأكبر المساهمين في الصندوق رغم تراجعها الطفيف من 17.08% إلى 16.79% و كان هذا التعديل في الحصص في إطار الإصلاحات التي عرفها الصندوق التي تقتضي زيادة حجم مساهمة أربعة من أعضائه و بالتالي زيادة حقه في التصويت و هم أصحاب اقتصادات تنمو بمعدلات كبيرة و سريعة و الدول الأربعة هي : الصين ، تركيا كوريا و المكسيك على أن يتبع هذا الإصلاح إصلاح آخر بعد عامين من التاريخ المذكور آنفا أي في جويلية 2008 .

وقد كان هذا الإصلاح الأخير بناء على انتقادات لاذعة لخبراء اقتصاديين كبار و ظروف اقتصادية عرفها العالم و عدم قدرة الصندوق على حلها مثل أزمة آسيا المالية.

و بحسب التعديلات الجديدة للدول الأربعة التي تعززت مواقعها أصبحت المساهمات و حقوق التصويت لأبرز أعضاء الصندوق كما هو موضح في الجدول رقم: (02)

الجدول رقم (02) : حقوق التصويت و المساهمات الجديدة للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بناء على آخر تعديل للحصص بتاريخ 2006/12/31 .

(النسب المئوية)

الدول	قديمًا	حديثًا
الولايات المتحدة الأمريكية	17.08	16.79
اليابان	6.13	6.02
ألمانيا	5.99	5.89
فرنسا	4.95	4.86
بريطانيا	4.95	4.86
الصين	2.94	3.67

⁽¹⁾ قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص: 50

إيطاليا	3.25	3.20
كندا	2.94	2.89
روسيا	2.38	2.70
هولندا	2.74	2.34
بلجيكا	2.13	2.09
الهند	1.92	1.89
إسبانيا	1.41	1.39
البرازيل	1.41	1.39
المكسيك	1.20	1.44
كوريا الجنوبية	0.76	1.33
تركيا	0.45	0.55

المصدر : مازن حمود ، صندوق النقد الدولي : هوية جديدة أم هوية بدل عن ضائع ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 311 ، بيروت ، لبنان ، أكتوبر 2006 ، ص:154

في ضوء هذه التعديلات الجديدة التي تعطي الحق لأربع دول ممثلة بشكل لا يذكر في التصويت بشكل أفضل على قرارات صندوق النقد احتجت أربع دول نامية وهي الهند ، البرازيل ، مصر والأرجنتين على هذه التعديلات وطالبت بوقف هذا المشروع وذلك قبل أن يتم الموافقة عليه بأكثر من 90% ، وأشار وزراء مالية هذه الدول وعلى هامش اجتماعات سنغافورة إلى ضرورة تعليق هذا الإصلاح الذي يعكس الوزن الجديد للدول الأربع الناشئة في الاقتصاد العالمي .

وبررت الدول النامية رفضها للمشروع على أن الإصلاح غامض وملء بالعيوب وشكوا برفض نجاح القسم الثاني منه حيث أنه يهدف إلى التفاهم حول آلية جديدة لاحتساب حصص تصديق تعكس وبشكل أفضل الوزن المستجد للدول الناشئة و اعتبر وزراء الدول النامية المعترضون أن بعض الدول النامية ستحصل في التعديل الثاني المرتقب بعد عامين على حقوق تصويت إضافية ستجلب في الحقيقة عن دول نامية أخرى تستحق بدورها هذه الزيادة .

وأضاف الوزراء في بيانهم أن هذا الأمر غير مقبول لأن ذلك يفقد صندوق النقد الدولي المزيد من مصداقيته⁽¹⁾.

2- اتخاذ القرارات : حق التصويت

تتخذ القرارات صندوق النقد الدولي عن طريق التصويت ، و حصة المساهمة هي التي تحدد نسبة الحق في التصويت لكل بلد. فهي تساوي 250 صوت زائد صوت واحد لكل 100 ألف من حقوق السحب الخاصة. بتعبير آخر أنها تتناسب: "دولار واحد = صوت واحد". أي لكل بلد الحق في التصويت بقدر مساهمته في رأسمال الصندوق وعلى هذا الأساس تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 17.08 % من حق التصويت ، متبوعة باليابان (6.13 %) وألمانيا (5.99 %)، فرنسا (4.95 %) ... وأخيرا مجموعة الدول الإفريقية التي تضم 24 دولة من إفريقيا السوداء، وتمثل أزيد من 140 ملون نسمة، لا تمتلك إلا نسبة 1.41 % من حق التصويت!

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، أن تمرر في مفاوضات بروتن وودز قرارا ذا أهمية يقضي بفرض أغلبية 85 % لجميع القرارات المهمة التي تهم مستقبل النقد الدولي، كالزيادة في حقوق السحب الخاصة أو إلغائها، رفع أو خفض عدد الحكام المنتخبين في إطار المجلس الإداري، تغيير حصة المساهمة... والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تتوفر لوحدها على أزيد من 15 % من حق التصويت فإن بإمكانها إيقاف أية محاولة لإجراء أي تغيير بصندوق النقد الدولي⁽²⁾.

الفرع الثاني: الاقتراض

يمكن لصندوق النقد الدولي كمنظمة اقتصادية دولية تأخذ و تعطي ، على الساحة الدولية أن تلجأ للاقتراض لتدعيم مواردها و تتخذ الاقتراضات الأشكال التالية :

1- الاقتراض من الأسواق المالية :

وذلك كي يعوض النقص في رأسماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء و تعتبر تلك الإمكانية جد هامة، خاصة عندما نعرف أن احتمال اقتراض أغلبية الدول 100% من حصصها وارد ما دام النظام يسمح بذلك.

2- الإتفاقات العامة للاقتراض L'accord général d'emprunt :

أنشأ هذا الاتفاق في 13 ديسمبر 1961 و الذي دخل حيز التطبيق في 24 أكتوبر 1962 و هو اتفاق مع 10 دول مصنعة .

(1) مازن حمود ، صندوق النقد الدولي : هوية جديدة أم هوية بدل عن ضائع ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد 311 ، بيروت ، لبنان ، أكتوبر 2006، ص:150

(2) ميمون الرحمانى ، نص مداخلة ندوة الدار البيضاء ، المغرب ، بتاريخ 16 سبتمبر 2006

ولقد جاء ذلك الاستعمال الأول لإمكانية الاقتراض من طرف صندوق النقد الدولي تحسبا لما قد يحدث من عجز ينجر عن سحب مبالغ كبيرة من قبل بلدان جعلت من عملاتها قابلة للتحويل ، و خاصة فرنسا و كان صندوق النقد الدولي قد قام بدراسة تلبية طلبات البلدان الأعضاء من الموارد المالية اقترح إثرها السيد جاكسون (الذي كان مديرا لصندوق النقد الدولي آنذاك) في فيفري 1961 أن يضع الصندوق اتفاقات اقتراض دائمة مع البلدان الدائنة كي يمكن استعمالها في تمويل المسحوبات الكبيرة من الصندوق ، و بذلك كان ذلك الاقتراح هو أساس اتفاقات الاقتراض العامة ، و كانت مدة ذلك الاتفاق 5 سنوات ، أما قيمته فقد بلغت 6 مليارات من الدولارات تعهدت سويسرا بإضافة 200 مليون دولار لها (865 مليون فرنك سويسري) ، هذا و لقد استفادت بريطانيا من ذلك الاقتراض عندما سحبت من الصندوق مليار دولار سنة 1964 ثم 1.4 مليار دولار سنة 1965 أما فرنسا فقد استفادت بسحب 745 مليون دولار سنة 1968 ثم 985 مليون دولار سنة 1969 كما استفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978 .

لكن هذه الآلية لا تخلو من عيوب منها أنها تنتقص من سلطة المنظمة ما دامت محصورة في الدول العشرة المشاركة فيها

3- الإتفاقات الجديدة للاقتراض :

ظهرت الإتفاقات الجديدة للاقتراض ، إثر أزمة المكسيك المالية في أواخر 1994 و بداية 1995 حيث أدت إلى زيادة الحاجة إلى موارد إضافية لصندوق النقد الدولي حتى يستطيع مساعدة أعضائه على مواجهة صعوباتهم المالية الممكنة في المستقبل و بذلك اقترحت مجموعة السبعة G7 إبرام إتفاقات جديدة توفر بموجبها موارد مالية تضاف إلى تلك المتاحة بموجب الإتفاقات العامة للاقتراض بهدف مواجهة الطوارئ المالية ، ذلك ما جعل مجلس الإدارة يوافق على ما أصبح يعرف بـ"الإتفاقات الجديدة للاقتراض" .

4- الإتفاقات الثنائية :

تعتبر الإتفاقات الأخيرة من الإتفاقات الجماعية ، قد يجري الصندوق إتفاقات ثنائية منها على سبيل المثال التي اقترض بموجبها الصندوق 8 مليارات من حقوق السحب الخاصة قدم اليابان نصفها كما اقترض الصندوق 7.8 مليارات من حقوق السحب الخاصة من مجموعة من الدول سنة 1979 من بينها السعودية ، الولايات المتحدة ، الكويت ، أبو ظبي ، سوسرا ، بلجيكا ، اليابان .

الفرع الثالث : بيع الذهب

قد يلجأ صندوق النقد الدولي إلى بيع جزء مما لديه من الذهب بهدف توفير موارد إضافية و هذا ما تم فعلا في إطار إصلاح نظام بروتن وودز الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978 إذ تم الترخيص لصندوق النقد الدولي ببيع 6/1 من مخزونه من الذهب في الأسواق العالمية ، و ذلك في عملية

بيع دامت 4 سنوات و كان ذلك عن طريق مزايده Adjudication شهرية بدأت سنة 1976 و تم في تلك العملية بيع 800 طن من الذهب رتبت فائض بقيمة 3.7 مليار من حقوق السحب الخاصة حولت منها نسبة 28% للبلدان النامية بحسب نسبة حصة كل منها مجمل حصص الدول الأعضاء ، أما نسبة 72% من ذلك المبلغ التي تمثل القسط العائد للبلدان المصنعة و المصدرة للنفط ، فقد أقرضت إلى 60 بلدا كانت معدلات المداخيل الفردية فيها ضعيفة .

هذا و الجدير بالملاحظة أن الحديث عن بيع الذهب عاد سنة 1999 عندما أثار السيد Michel Camdessus تلك الإمكانية حتى يمكن الصندوق من المساهمة في المساعد على تخفيف عبء المديونية على العديد من بلدان العالم .

و إذا ما تجسدت تلك المبادرة فسوف يبيع صندوق النقد الدولي 5% من مخزونه من الذهب أي ما يعادل 5 ملايين أوقية (8.55 غراما للأوقية الواحدة) بل و يمكنه حسب الخبراء بيع 10% أي ما يعادل 300 طن من احتياطه من الذهب و استثمار المبلغ حتى يتسنى له استعمال الفوائد في تمويل القروض التي يقدمها بفوائد منخفضة⁽¹⁾ .

الفرع الرابع : حقوق السحب الخاصة

هي عبارة عن قيود دفترية تقيد لحساب الدول الأعضاء كل حسب حصته لدى الصندوق و يجوز استعمالها لتسوية المدفوعات الخارجية متعددة الأطراف بين الدول ، و تشكل إضافة صافية لاحتياطي الدول الأعضاء ، دون الحاجة إلى استخراج الذهب أو تحقيق عجز دائم في ميزان المدفوعات الأمريكي⁽²⁾

تمثل حقوق السحب الخاصة مصدرا من مصادر السيولة الدولية أوجدها الصندوق في عام 1948 لغرض زيادة السيولة ، و حقوق السحب الخاصة لا تستخدم في المبادلات التجارية أو الخدمات إلا أنها تستخدم من قبل الحكومات و البنوك المركزية للدول الأعضاء في الصندوق للحصول على عملات قيادية مقابل وحدات من حقوق السحب الخاصة و تخصيصات السحب الخاصة عبارة عن وحدات نقدية حسابية تعطي للدول الحائزة لها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل لا من موارد الصندوق بل من الأقطار الأعضاء فيه و تساوي كل وحدة حقوق سحب خاصة 0.888 غرام من الذهب الخالص و هي قيمة التعادل الأصلية للدولار الأمريكي سابقا وتستمد وحدات حقوق السحب الخاصة قوة إبرائها في مجال

⁽¹⁾ قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص:

⁽²⁾ ماهر كنج شكري ، مروان عطوان ، المالية الدولية ، العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق ، دار حامد للنشر و التوزيع

المدفوعات الدولية من قبول كل عضو مشترك يقع عليه اختيار الصندوق للأصول الجديدة إذا ما قدمها له عضو آخر و أن يدفع مقابلها عملة قابلة لتحويل⁽¹⁾.

المطلب الخامس: المهام الجديدة لصندوق النقد الدولي

أصبح لصندوق النقد الدولي مهام جديدة غير التي كانت عند تأسيسه، نستعرضها بالتفصيل من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول : الأهداف الجديدة لصندوق النقد الدولي

يسترشد الصندوق في تصميم سياساته و اتخاذ قراراته ، بالأهداف المرسومة في المادة الأولى من اتفاقية نشأة الصندوق منها : المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف ، العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات⁽²⁾

و لكن اختفت هذه الأهداف من الوجود بعد رفض الإدارة الأمريكية استمرار تحويل الدولار إلى ذهب ، و بذلك انهارت الأسس التي بنيت عليها اتفاقية الصندوق ، و قد تم في سبتمبر 1971 تغيير حسابات الصندوق من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة ، ومنذ سنة 1972 لم تلجأ دولة صناعية واحدة إلى الصندوق و تم تعويم كل العملات ، ومن ثم انتفى الاستقرار النقدي ، حيث أصبحت الدول تجري

تغييرات في أسعار الصرف بنسب أعلى من تلك التي يسمح بها الصندوق دون الالتفاف لموافقته⁽³⁾

كان من شأن الارتفاع المفاجئ في أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال النصف الثاني من عام 1973 و بداية عام 1974 حدوث عجز شديد في الحسابات الجارية لكثير من الدول المستوردة للبترول و المنتجات البترولية و عقب ذلك حدث نقاش متعدد الجوانب حول مدى المساهمة التي يمكن أن يقدمها صندوق النقد الدولي للتخفيف من عبء هذه الزيادة السنوية على الدول النامية و المتقدمة ، و قد تمخضت الجهود التي بذلت في هذا المجال عن ظهور نظام جديد من التسهيلات التي يمنحها الصندوق للدول الأعضاء في حزيران عام 1973 و هو النظام الذي عرف باسم نظام التسهيلات البترولية⁽⁴⁾

و كانت هناك حاجة إلى موارد جديدة لتغطية هذا العجز ، حيث عرض على الدول النفطية استثمار الأموال التي تحصلت عليها جراء ارتفاع أسعار البترول و بذلك عمل على إعادة تدوير الأموال بوضعها تحت طلب الصندوق هذا الأخير بدوره وضع موارده تحت الطلب و متساهلا في شروط الإقراض . و

(1) أمين رشيد كنونة ، الإقتصاد الدولي ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، 1980 ، ص : 280 ، 281

(2) جيريمي كليفنت ، " ماهو صندوق النقد الدولي ؟ " منشورات الدراسات الاقتصادية للصندوق ، على شبكة الإنترنت : www.imf.org ، في : 2008/01/10

(3) كريمة محمد الزكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، منشأة المعارف للتوزيع ، الإسكندرية ، 2004 ، ص :

على إثر الارتفاع الثاني لأسعار البترول في 1980-97 تغيرت سياسة الصندوق نتيجة اختلاف مراكز القوى بين الدول المتقدمة الصناعية و دول العالم الثالث .
و قد انتهت هذه الحالة بالصندوق إلى تحوله إلى أداة تركز نفسها لانتزاع مدفوعات رد ديون دول الشمال من دول الجنوب (1).

و خاصة بعد أزمة الديون المصرفية ، التي انفجرت في خريف 1982 ، ففي هذا العام توقفت كبريات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية (المكسيك ، البرازيل ، الأرجنتين ...) عن دفع أعباء ديونها الخارجية التي تمثل الديون المصرفية الشطر الأعظم منها . هناك حدثت ضجة شديدة بين صفوف الأوساط المالية ، و بالذات البنوك التجارية الأمريكية التي تعد الدائن الأول و الأكبر لهذه الدول . ذلك أن توقف هذه الدول عن الدفع كان يهدد و بشكل مباشر بإفلاس تلك البنوك ، و خاصة و أن القروض التي أعطتها تلك البنوك لهذه الدول التي كانت تتجاوز بكثير حجم رأسمالها ... و آنذ سارع الصندوق باحتواء تلك الأزمة ، بمؤازرة من حكومة الولايات المتحدة ، و البنك الدولي و بنك التسويات الدولية . فقام بتدبير حزمة من عمليات الإنقاذ المالي ، تمثلت في تقديم المزيد من القروض لتلك الدول و الموافقة على إعادة جدولة ديونها الخارجية .

و الحق ، لم تكن حزمة الإنقاذ المالي التي قدمتها الهيئات المذكورة لتلك الدول تهدف إلى إنقاذها - كما زعمت أجهزة الدعاية آنذاك - و إنما استهدفت أساسا إنقاذ البنوك الدائنة لها من الإفلاس . وكان تقديم هذه الحزمة مشروطا بأن تقبل هذه الدول المدينة برنامجا للتكيف الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي (2)

الفرع الثاني : شرطية صندوق النقد الدولي

يتبنى صندوق النقد الدولي عند تقديم القروض للدول النامية ما يسمى "بالقاعدة الشرطية" ، بمعنى التزام الدولة المعنية التي تطلب تسهيلات بمجموعة من التغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني . و قد تعددت آراء الاقتصاديين حول تحديد المفهوم الدقيق للشرطية فيؤكد الدكتور "نادر فر جاني" على أن مصطلح " إعادة الهيكلة الرأسمالية" ، هو المصطلح الحيادي و الأدق و الأصح علميا ، عوضا عن المصطلحات الأخرى التي تتضمن إحياءا إيجابيا غير مبرر ، مثل الإصلاح ، التكيف و التعديل... (3)

و يعني هذا المصطلح عموما ، إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية اتجاه سيادة توجّهات نظام السوق الحر في النشاط الاقتصادي محليا و على مستوى الدولي ، و يعني هذا التوجه على

(1) كريمة محمد الزكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، مرجع سابق ، ص : 48

(2) ضياء مجيد الموسوي ، الخصوصية و التصحيحات الهيكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2001 ، ص : 31

(3) نادر فرجاني ، "آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية" ، www.freewebtown.com ، خلال فيفيري 2008

الخصوص تنصيب رأس المال الخاص على أنه الفاعل الرئيسي ، و إعلاء الربح على أنه الحافز الأساسي في إحداث النمو الإقتصادي⁽¹⁾.

و تنطوي المصطلحات السابقة على إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية و الداخلية بمختلف أشكالها و أنواعها و ذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الإقتصادي و الاجتماعي ، و يعبر عن تلك الأهداف في صورة قيم مستهدفة لمعدلات الأداء الإقتصادي سواء داخليا (معدل عجز الموازنة ، معدل التضخم ، معدلات نمو العرض النقدي ..) أو خارجيا (معدلات عجز ميزان المدفوعات ، مستوى المديونية الخارجية ..)⁽²⁾.

كما تعرف أيضا على أنها جملة من الإجراءات و الترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية و خارجية ، على حد سواء باقتراح من خبراء بهذا الشأن ، مدعومة من قبل هيئات دولية مختصة بهذا المجال (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي) بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات و تحقيق نمو قابل للإستمرار⁽³⁾.

تتمثل عناصر برنامج الإصلاح التي ينتهجها صندوق النقد الدولي في ثلاثة عناصر ، أولها برنامج التثبيت و ثانيها برنامج التكيف و ثالثها إنشاء صندوق اجتماعي .

و يصمم برنامج التثبيت Stabilisation Program صندوق النقد الدولي ، و يعتمد فيه على النظرية النيوكلاسيكية حول ميزان المدفوعات ، أما برنامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Program فينتهي إلى البنك الدولي و يعتمد فيه على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص و توزيع الموارد⁽⁴⁾.

1- سياسات الإستقرار الإقتصادي :

يعرف برنامج الاستقرار الإقتصادي بالملائمة بين الطلب الداخلي و الموارد المتاحة في الأجل القصير⁽⁵⁾.

تتصدى سياسات تحقيق الاستقرار الإقتصادي ، إلى علاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل مثل مشكل التضخم و رصيد الاحتياطات النقدية ، و كذلك هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج ، علاوة

(1) نادر فرجاني ، مرجع سابق.

(2) سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي - دراسة تحليلية تقييمية - مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ،

2000 ، ص : 12

(3) عبد الحق بو عتروس "سياسات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ، الإنجازات و التحديات" ، مداخلة ضمن : الملتقى الدولي حول تأهيل

المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ، 29- 30 أكتوبر 2001 ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير - سطيف - ، الجزائر .

(4) كريمة محمد زكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2004 ، ص

233 :

(5) بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2004 ، ص : 136

على تزايد معدلات عجز الحساب الجاري ، و عجز الموازنة العامة ، و عادة ما يتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي .

2- سياسات التصحيح أو التعديل الهيكلي :

فيما يتعلق بسياسة التصحيح أو التعديل الهيكلي ، فتنصرف إلى مواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل ، مثل الانحراف في حوافز الإنتاج (أسعار الصرف المبالغ في تقييمها) الرقابة و القيود السعرية ، الرسوم الجمركية الباهضة ، و كذلك القيود المفروضة على التجارة الدولية . تتولى هذه السياسات جانب العرض ، من خلال الإجراءات التي تهدف إلى زيادة الناتج المحلي⁽¹⁾ . باختصار فإن تحرير و خصخصة القطاع العام يمثل أهم بند سواء بالنسبة للتثبيت أو التعديل⁽²⁾ .

الفرع الثالث : المشروعية المتقاطعة : Cross Conditionality

تخصص البنك الدولي منذ إنشائه سنة 1945 إلى غاية منتصف السبعينات أي مدة 30 سنة في تمويل الإنشاء و التعمير لدول أوروبا التي دمرتها الحرب و تمويل برامج التنمية و تقييم المشروعات للدول النامية ، أما صندوق النقد الدولي فقد تخصص في مجال تسوية الخلل في موازين مدفوعات الدول و أنظمة أسعار الصرف بحيث أصبح مركز النظام النقد الدولي ، من منتصف السبعينات إلى غاية يومنا هذا حدث تداخل في الاختصاصات فأصبح ليس هناك اختلاف في النشاط بين المنظمين تقريبا⁽³⁾ . و في ضوء ذلك ، كان من الطبيعي أن تتفق هاتين المؤسستين على أرضية مشتركة في التعاون مع الدول المدينة ، و لعل من أبرزها هو ما يطلق عليه بـ "المشروعية المتبادلة" كما يطلق عليها "المشروعية المتقاطعة" و هي الحالة التي يصبح بها قبول البلد المقترض لشروط الاقتراض لدى إحدى المؤسستين شرطا مسبقا لتلقيه دعما ماليا من المؤسسة الأخرى عندئذ سيتحول هذا التنسيق بين المؤسستين إلى ضغط مشترك بينهما على طلب مساعدة إحداهما . و قد يؤدي ذلك إلى تقييد كبير لحرية عمل البلد العضو في وضع سياسته الاقتصادية و تنفيذها ، كما أنه يزيد من تشعب المفاوضات و يؤخر إنجازها⁽⁴⁾ .

و يتحدد الأساس الذي يبني عليه صندوق النقد الدولي و البنك الدولي وصفتهما للدول في أن مأزق المديونية الخارجية و الركود الإقتصادي الذي يلزم الدول النامية يرجع إلى أخطاء في السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي اتبعتها هذه الدول ، و عليه فعلى الدولة التي تريد الخروج من هذا المأزق

(1) سميرة إبراهيم أيوب ، مرجع سابق ، ص : 14

(2) كريمة محمد زكي ، مرجع سابق ص : 243

(3) جاك.ج. بولاك ، البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ش.م.م مصر ، 2001 ، ص : 25

(4) عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 1999 ، ص : 317

أن تقوم بإحداث إصلاحات جذرية في سياستها الاقتصادية ، و ذلك من خلال برامج التثبيت و التكيف⁽¹⁾.

الفرع الرابع: تعزيز عملية الرقابة

بما النظام المصرفي و النقدي العالمي الدولي هو مجموع النظم المصرفية و النقدية الوطنية و يجب على الصندوق أن يقوم بمراقبة هذه النظم من خلال ثلاثة نقاط رئيسية هي:

1. سلامة النظام المصرفي:

تعرف العديد من النظم المصرفية هشاشة تؤثر على انسجام النظام المصرفي الدولي لذلك و يجب على الصندوق أن ينبه أعضائه إلى النقائص التي تميز أنظمتهم المصرفية .

2. الشفافية:

في هذا الإطار يتحصل صندوق النقد الدولي على جميع المعطيات الاقتصادية الخاصة بالبلد العضو و يتم تحليلها و تقييمها و إبداء الرأي فيها و اقتراح توصيات تمكن البلد العضو من الوصول إلى تحسين وضع نظامه المصرفي ، و تنتشر هذه المعلومات و التوصيات في سلسلة من نشرات المعلومات الصحفية و التي تعد الدعم الأساسي لجلب رؤوس الأموال الأجنبية إذا كانت هذه المعطيات إيجابية .

3. حسن الإدارة والحكم:

في هذه النقطة بالذات يقوم الصندوق بتقديم التمويل و التدريب اللازمين للمسؤولين على تطبيق السياسات الاقتصادية تماثيا مع الأوضاع المستجدة في كل حقبة ، و إذا كانت النقاط الثلاثة السابقة هي الطرق الأساسية للمراقبة فإن وسائلها هي :

✓ المشاورات الثنائية العادية مع البلد العضو .

✓ الزيارة الميدانية لخبراء الصندوق إلى الدول العضوة⁽²⁾ .

✓ يطلب من الدول المعنية بتطبيق برنامج مالي مطابق لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية .

✓ متابعة و تقييم برامج الإصلاحات الاقتصادية عن طريق الاستشارات السنوية و كذلك الفصلية منها⁽³⁾ .

المبحث الثاني: مجموعة البنك الدولي

لقد تمخض عن اتفاق نيوهامشير بضاحية بريتين وودز البنك الدولي الذي كانت فكرة تأسيسه سابقة لتأسيس صندوق النقد الدولي ، و كان عمله أشمل من عمل الصندوق .

(1) كريمة محمد زكي ، مرجع سابق ، ص : 53

(2) كمال ديب ، "النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،

2001-2000 ، ص: 112-113

(3) نفس المرجع السابق ص: 113

و كانت فكرة إنشائه مرتبطة بالدمار الذي أتى على البنى الأساسية في القارة الأوروبية ، ثم إعطاء القروض لبناء الصناعات و مشروعات التنمية و إقامة مشاريع البنى التحتية و لم يكن إهتمامه بالدول الكبرى الغنية و الصناعية كالصندوق و إنما كان إهتمامه منسجبا على جميع الدول الغنية و النامية — يقدم البنك الدولي للدول الأعضاء فيه قروض طويلة الأجل لتمويل مشروعات استثمارية معينة يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء و إدارة البنك الدولي و عموما تقدم القروض إلى الحكومات إلا أنه يمكن أن تقدم القروض أيضا إلى الشركات و المؤسسات الخاصة و يكون ذلك بضمان من قبل حكومات تلك الدول .

و لعل السؤال الأكثر تكرارا الذي يتبادر إلى الذهن هو ما الفرق بين البنك الدولي ومجموعة البنك الدولي؟

إن الإجابة على التساؤل هي كالتالي : تشير عبارة "البنك الدولي" فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). في حين تضم عبارة "مجموعة البنك الدولي" خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معاً لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء، وتتمثل في: البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) كما يمكن إضافة مؤسسة أخرى معاونة للبنك هي هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي ، لذلك سنستعرض لكل هذه المؤسسات من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، المطلب الثاني : مؤسسة التمويل الدولية

المطلب الثالث : هيئة التنمية الدولية ، المطلب الرابع : الأطراف المكلفة بتسيير الإستثمار الأجنبي

المطلب الأول : البنك الدولي للإنشاء و التعمير

لتحديد بدقة ماهية البنك الدولي للإنشاء و التعمير، سنستعرض هذه المؤسسة من خلال التطرق إلى النشأة، التعريف، الهيكل التنظيمي، الأهداف، و الموارد و ذلك عبر الفروع التالية:

الفرع الأول: النشأة و التعريف

تندرج تحت هذا الفرع جزئيتين الأولى تتناول النشأة و الثانية نقدم فيه تعريفا للبنك الدولي للإنشاء و التعمير :

1 - النشأة

في عام 1941 م وضع هاري هويت مذكرة حول برنامج للدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية وكان هويت يرى أن إنشاء البنك الدولي يمكن أن يمثل حافزا للدول للاشتراك في نظام لتثبيت أسعار الصرف فيما بينها، وفي أبريل 1942 م أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع

الصندوق الدولي ضمن اتفاقية بريتون وودز والتي تضمنت أهم معالم النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، أنشئ البنك وفقا لما تقدم باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وترجمة التعمير هي الإصلاح الذي استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح "التنمية"، وقد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة حيث بدأ نشاطه بالمعونة في تعميم الاقتصادية الأوروبية المحطمة أثناء الحرب ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث وفي التسعينات في دول الكتلة الاشتراكية (1).

و السبب الذي استدعى إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير هو أنه لم تكن محاولة تنظيم الشؤون النقدية في عالم ما بعد الحرب عن طريق إنشاء صندوق النقد الدولي كافية لحل المشكلات الاقتصادية العالمية و بصفة خاصة مشكلات إعادة بناء الاقتصادات الأوروبية التي خربتها الحرب ثم مشكلات تعميم ذلك العدد الضخم من البلاد المتأخرة الفقيرة و تنميتها.

و قد كان الأمر يحتاج في الحالتين إلى تيار منتظم من الموارد تقدمها الدول القادرة (و قد كانت أهمها في ذلك الوقت الولايات المتحدة الأمريكية) .

لذلك رأى مؤتمر بريتن وودز أن يكمل منظمته الأولى العاملة في ميادين النقد و موازين المدفوعات بمنظمة ثانية أطلق عليها تسمية البنك الدولي للإنشاء و التعمير تعمل في ميدان القروض و الاستثمارات طويلة الأجل (2) ، لذلك أنشأ البنك الدولي في عام 1945 و هي المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي (3) .

2- تعريفه

يمكن تعريف البنك العالمي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية و الاستثمارات ، و سياسات الإصلاح الهيكلي ، و سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص و كذلك يهتم البنك العالمي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال (4) .

ويطلق عليه أحيانا بنك العالم وقد أنشئ هذا البنك (كذلك الصندوق الدولي وكثير من المؤسسات) بمقتضى اتفاقية بريتون وودز وتملك البنك حكومات الدول المكتتبة في رأس ماله وفقا لاتفاقية تأسيسه التي تقضي باقتصار عضوية البنك على الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق النقد الدولي كما تقضي بارتباط حصص الدول الأعضاء في رأس مال البنك بحصة كل منها في صندوق النقد الدولي على نحو

(1) عادل احمد حشيش ، أساسيات الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، 1998 ، بيروت ، ص.159.

(2) عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، جوانب الإقتصاد الدولي المعاصر ، الدار الجامعية ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص: 290-291

(3) عرفان نقي الحسني ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، مجدلاوي للنشر ، الأردن ، 1999 ، ص: 304

(4) عبد المجيد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ، الإسكندرية ، 2003 ص:94

يتناسب وقوتها الاقتصادية وقد اتخذ البنك مقراً له في مدينة واشنطن وبدأ نشاطه في 25 يناير 1946م وارتبط بهيئة الأمم المتحدة بموجب الاتفاق المبرم في 15/11/1947⁽¹⁾.

تشير عبارة "البنك الدولي" فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). في حين تضم عبارة "مجموعة البنك الدولي" خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معاً لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء، وتتمثل في: البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). يُعتبر البنك الدولي مصدراً مهماً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. ويساعد البنك الدولي حكومات البلدان النامية على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشروعات، كمشروعات التعليم والرعاية الصحية، البنية الأساسية، الاتصالات، وأغراض أخرى كثيرة⁽²⁾.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك و أهدافه

يتكون هذا الفرع من جزأين أساسيين: الهيكل التنظيمي و الأهداف نستعرضهم في النقاط التالية:

1- الهيكل التنظيمي

يتكون المجلس الإداري للبنك من :

1-1- مجلس المحافظين:

الذي يشرف على إدارة البنك وتقوم كل دولة عضو في البنك بتعيين محافظ ونائب محافظ لمدة خمسة سنوات ليمثل العضو في اجتماعات المجلس الذي يجتمع مرة كل سنة.

يتولى مجلس المحافظين الذين تعينهم الدول الأعضاء (كل دولة تعين محافظ و مناب له لمدة خمس سنوات) مهام الإدارة العليا للبنك و من بينها زيادة رأسمال البنك و النظر في قبول طلبات العضوية الجديدة التي تقدمها الدول .

1-2- المدراء التنفيذيين:

يعتبر مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن تسيير العمليات العامة للبنك الدولي ويؤدي المديرون التنفيذيون واجباتهم بموجب السلطة المخولة من مجلس المحافظين ، ويعين خمسة من المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديراً من قبل الأعضاء الخمسة التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس المال أما الباقون

⁽¹⁾ يونس احمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة 2 ، الدار الجامعية ، بدون سنة نشر ، لبنان ، ص.49.

⁽²⁾ <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME> , 28/01/2008

فتتخبهم الدول الأعضاء الأخرى، ويذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر المساهمين بلا منازع بنصيب 16,41% من الأصوات يليها كل من اليابان 7,87% وألمانيا 4,49% والمملكة المتحدة 4,31% وفرنسا أما بقية الأسهم فتوزع على البلدان الأعضاء الأخرى ، ومن مهام مجلس المديرين التنفيذيين النظر في الاقتراحات التي يقدمها رئيس البنك .

ولقد فوض مجلس المحافظين الكثير من اختصاصاته إلى مجلس المديرين التنفيذيين ، و يجتمع هذا المجلس مرة واحدة كل شهر⁽¹⁾ .

روبرت ب. زوليك هو الرئيس الحادي عشر للبنك الدولي، وهو رئيس مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، وكذلك رئيس المؤسسات الخمس المترابطات المكونة لمجموعة البنك الدولي، وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين في البنك الدولي، أي الولايات المتحدة، حيث يقوم المدير التنفيذي الممثل لها بترشيحه، ويتم انتخاب رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المحافظين، وثمة اتفاق غير رسمي ، منذ أمد طويل ، على أن يكون رئيس البنك الدولي من مواطني الولايات المتحدة، في حين يكون المدير العام لصندوق النقد الدولي من بلد أوروبي.

1-3- الموظفين :

يعمل بالبنك ما يزيد على 9300 بما في ذلك خبراء الاقتصاد والتربويون وعلماء البيئة والمحللين الماليين والعلماء ينتمي هؤلاء إلى نحو 160 بلد ويعمل ما يزيد عن 3000 شخص بالمكاتب القطرية⁽²⁾ .

2- أهدافه

* تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية وذلك عن طريق حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الاستثمار غير التجاري⁽³⁾ .

* تقديم أو ضمان للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفر القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

* تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية والعمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

(1) يونس احمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة 2 ، الدار الجامعية ، بدون سنة نشر ، لبنان .ص.51.

(2) <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME> 28/01/2008

(3) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط1 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ص.193.

* تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء .

* توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والائتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية و الإدارية التي تحتاجها خطط الإنماء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك (1) .

* إدارة عمليات البنك مع مراعاة ما للاستثمار الدولي من أثر على النشاط الإقتصادي في الدول الأعضاء و المساعدة في سنوات ما بعد الحرب مباشرة على الانتقال تدريجيا من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم .

* تنظيم القروض التي يقدمها البنك أو التي يضمنها بالنسبة إلى القروض الدولية الخاصة بجهات أخرى بحيث تكون الأولوية للمشروعات الأكثر نفعاً و الأشد إلحاحاً (2) .

هذا بالنسبة للأهداف العامة للبنك ، أما عن الأهداف الجديدة للبنك في سنة 2008 فقد حددها رئيس البنك الجديد روبرت زوليك في حديث له بنادي الصحافة العالمية في واشنطن بتاريخ 2007/10/14 بمناسبة مرور مائة يوم على توليه رئاسة البنك و هي كالتالي :

- ضرورة الالتفاف للدول ذات الدخل المتوسطة باقتصاديات سريعة النمو كالهند ، الصين و البرازيل ، لأنها تضم 70% من الشعوب الأفقر في العالم .
- السعي إلى رصد 39 مليار دولار من الدول الغنية يحتاجها البنك لتوفير قروض منخفضة الفائدة للدول الأكثر فقراً في العالم في إطار مكافحة الفقر .
- زيادة الدعم للدول الخارجة من نزاعات ودعم أكبر للدول العربية.
- تحسين فرص الحصول على أدوية علاج الإصابة بالمalaria و الفيروس المسبب لمرض الإيدز ، و كذلك اتخاذ موقف أشد في المسائل التجارية و البيئية (3) .

ويتبع البنك من أجل تحقيق أهدافه الوسائل التالية: (4)

(1) يونس احمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة 2 ، دار الجامعة ، لبنان ، بدون سنة نشر ، ص.50.

(2) عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، جوانب الإقتصاد الدولي المعاصر ، العلاقات الإقتصادية الدولية العربية ، دار الجامعة ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص 292

(3) <http://www.alzawraa.net/home/index10/03/2008>

(4) على عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص. 340.

* تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية إلى الدولة النامية من دول أخرى كما يقدم قروض طويلة الأجل وبتسهيلات واسعة مثل منح فترة سداد قد تصل إلى 5 سنوات وتحديد سعر فائدة منخفض على قروضه.

* تقديم المعونات الفنية والاستثمارية للدول النامية وخاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض مشاريع الاستثمار.

* استثمار الأموال والودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي في الدول المانحة من جهة والدول المستفيدة من جهة أخرى وخلال العشرين السنة الماضية لوحظ أن البنك يلعب دورا مهما في مجال التمويل التعاوني بين الدول أو بين المنظمات الدولية والدول المستفيدة .

الفرع الثالث: موارد البنك الدولي

تأتي موارد البنك معظمها من الدول المتقدمة لكنه يجمع الأموال أيضا عن طريق:

1- حساب الاكتتاب للدول الأعضاء في رأس المال البنك حيث يضم البنك الدولي مجموعة واسعة من الدول بلغت حتى سنة 1996 حوالي 172 دولة عضو في 2001 بلغت 183 دولة عضو اكتتبوا بحوالي 1570895 سهم قيمتها 189505 مليون دولار أمريكي ويضم حاليا 185 دولة⁽¹⁾ .

و بتاريخ 2005/12/31 بلغ رأسمال البنك 189.718 مليون دولار⁽²⁾ .

و رأسمال البنك مقسم إلى أسهم يحدد لكل دولة نصيب منها أو حصة على أساس قريب من توزيع حصص صندوق النقد الدولي⁽³⁾ .

تقسم حصة كل عضو إلى ثلاثة أجزاء :

أ- 2% من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهباً أو دولارات أمريكية و هذه تكون قابلة للإقراض .

ب- 18% من الحصة تدفع في شكل عمولات محلية للدولة العضو و هذه لا تكون قابلة للإقراض إلا بموافقة العضو .

ج- الباقي 80% من الحصة و لا يكون قابلاً للإقراض و إنما يخصص لضمان التزامات البنك نفسه و ما يضمنه من قروض⁽⁴⁾ .

(1) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ص.194.

(2) مساعدات المملكة الحكومية الخارجية ، وزارة الخارجية -المملكة العربية السعودية 29/03/2008 : <http://www.mofa.gov.sa>

(3) عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية العربية ، دار الجامعة ، بيروت ، بدن سنة نشر ، ص: 292

(4) عادل أحمد حشيش ، أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الإقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،

و على ذلك فالموارد المتاحة من رأسمال البنك في أعماله الجارية هي 20% فقط بل و أقل من ذلك إذا أدخلنا في اعتبارنا أن جزءا كبيرا من العملات الوطنية الخاصة بشريحة 18% معطل في الواقع أو لا لانعدام الطلب عليه و ثانيا لعدم قابليته للتحويل إلى عملات أخرى .

أما باقي رأسمال البنك فبمناخبة ضمان لتعامل البنك مع الغير ، و يفسر حجم هذا الضمان بأن الغرض الأصلي للبنك في نظر الرأي الغالب عند إنشائه (الأمريكي بطبيعة الحال) لم يكن تقديم القروض مباشرة بقدر ما كان الاقتراض من الأسواق لإعادة الإقراض أو كفالة ما يقدمه الأفراد أو الهيئات الخاصة من قروض⁽¹⁾ .

2- الاقتراض:

من الواضح أن الجزء المخصص من رأسمال البنك للإقراض جزء صغير و لذلك فإن البنك يعتمد بصفة أساسية على الاقتراض أو على ضمان قروض الدول لتمويل العمليات التي يساهم فيها فالبنك قد يتدخل ضمنا للدولة الراغبة في الاقتراض من سوق رأس المال ، و من الواضح أن هذا الضمان يسهل على هذه الدولة الحصول على القروض⁽²⁾ .

يعد الاقتراض من أهم المصادر التي يحصل البنك منها على موارده ، فللبنك وفقا لنظامه الأساسي أن يلجأ إلى أي وسيلة للاقتراض و بصفة خاصة الالتجاء إلى أسواق الدول الأعضاء و لكن بشرط أن يحصل أولا على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه و ثانيا على موافقة العضو الذي يقوم القرض بعملته و ذلك على أن تتضمن الموافقة في الحالتين قابلية القرض للتحويل إلى أية عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء⁽³⁾ .

تتضمن القروض التي يحصل عليها البنك من الأسواق المالية في أوروبا و الولايات المتحدة و اليابان إلى جانب القروض من البنوك المركزية و المؤسسات الحكومية المختلفة بأسعار السوق ، وقد كان البنك يعتمد في سنواته الأولى على السوق المالية الأمريكية لتدبير الأموال اللازمة لتمويل نشاطه و لكنه تحول بعد ذلك إلى الأسواق المالية الأخرى بعد تزايد عجز الميزان الحسابي الأمريكي⁽⁴⁾ .

3- الفائض:

ويتجمع لدى البنك نتيجة لما يحصل عليه من عمولات⁽⁵⁾ ، على ما يقدمه أو يضمه من قروض

(1) عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، نفس المرجع السابق ، ص: 293، 292

(2) عادل أحمد حشيش ، أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، نفس المرجع السابق ، ص: 316

(3) عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، نفس المرجع السابق ، ص: 293

(4) يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص: 49- 50

(5) عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، نفس المرجع السابق ، ص: 293

بمعدلات تتراوح ما بين 1% إلى 1.5% من قيمة القرض و كذلك من فوائد القروض التي يمنحها و التي تتراوح ما بين 3.5% و 5% سنويا بحسب مدة القرض⁽¹⁾.

بالإضافة إلى الفوائد و العمولات توجد الأرباح المحتجزة ، فالبنك لم يوزع حتى الآن أرباحا على أصحابه.

4- مصادر أخرى: و نقصد بها المبلغ التي تسدد للبنك فتتاح لتوظيفات أخرى كما نقصد بها ما يحصل عليه البنك نتيجة لتحويل حقوقه إلى شتى المؤسسات المالية (بيع أقساط ديون)⁽²⁾.

كذلك تتضمن إصدار سندات بالعملة الرئيسية إما مباشرة أو عن طريق مجموعات مصرفية⁽³⁾.

المطلب الثاني : مؤسسة التمويل الدولية (I.F.C) International Finance Corporation

نتناول في هذا المطلب ماهية هذه المؤسسة من خلال التطرق بشيء من التفصيل للنقاط التالية:

النشأة، الأهداف، الهيكل التنظيمي، و الموارد، و ذلك من خلال الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: النشأة

أنشأت مؤسسة التمويل الدولية في شهر جويلية 1956 و أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 20 فيفري 1957 و يطلق عليها أيضا الشركة المالية الدولية و رغم أن الشركة مرتبطة بالبنك الدولي للإنشاء و التعمير ارتباطا وثيقا إلا أنها تعتبر مستقلة من الناحية القانونية ، كما أن أموالها منفصلة عن أموال البنك و تعتبر العضوية في البنك شرط للعضوية في الشركة⁽⁴⁾.

و يبلغ عدد أعضائها 174 دولة ، وفقا لتقريرها السنوي لعام 1999 ، أغلبهم من الدول النامية ، و قد اتخذت المؤسسة مقرا لها في مدينة واشنطن⁽⁵⁾.

الفرع الثاني: الأهداف و الهيكل التنظيمي

نتناول في هذا الفرع الأهداف و الهيكل التنظيمي لذلك قسمنا هذا الفرع إلى جزئين الأول يعرف

بالأهداف و الثاني بالهيكل التنظيمي:

1- الأهداف:

تتلخص أهدافها في دعم النمو الإقتصادي عن طريق تشجيع نمو المشروعات الإنتاجية الخاصة في الدول الأعضاء و خاصة في المناطق الأقل نموا ، و بذلك تكمل نشاط البنك العالمي و تحقق الشركة هذا الغرض عن طريق الاستثمار في المشروعات الإنتاجية بالتعاون مع أصحاب رؤوس الأموال

(1) يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص:49

(2) عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، نفس المرجع السابق ، ص:293

(3) مفتاح صالح ، المالية الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006/ 2005 ، ص:35 .

(4) الشافعي محمد البشير ، المنظمات الدولية ، النظرية العامة و أهداف التنظيم الدولي ، المنظمات الدولية العالمية ، المنظمات الدولية الإقليمية ،

منشأة المعارف ، مصر ، 2002 ص:227

(5) يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص:54

الخاصة و بدون ضمانات من الحكومة بشأن السداد في الأحوال التي لا تتوافر فيها رؤوس أموال خاصة كافية و بشروط معتدلة .

تعمل المؤسسة كجهاز للمقاصة لتميع فرص الإستثمار و رأس المال الخاص الأجنبي و القومي ، و الخبرة الإدارية و المساعدة في تعبئة رأس المال المحلي و الأجنبي بهدف تعزيز النمو في القطاع الخاص بالدول النامية⁽¹⁾ .

يعد الهدف الأساسي هو تحسن مستوى معيشة سكان أعضائها من الدول النامية وتحقيق التعاون بينهما في مجالات التمويل والمساعدات الفنية والإدارية اللازمة لتنمية فرص الاستثمار في الدول الأعضاء وخاصة في مجالات الصناعة واستغلال الثروات وغيرها وذلك على النحو التالي: ⁽²⁾

*** الاستثمار:**

تسعى للاستثمار بصفة أساسية في المشروعات الخاصة وان كانت تشارك أيضا في المشروعات المختلفة التي تساهم فيها الدولة في جانب منها والتي يتبين للمؤسسة أن هذه المشروعات تتجه نحو التحول الكامل للملكية الخاصة.

وتقوم المؤسسة بالإسهام في هذه المشروعات وتقديم القروض لها دون اشتراط تقديم ضمانات حكومية بحيث تتولى تقديم المعونة المالية لاحتياجات كل مشروع بشروط مناسبة.

*** خدمات إدارة مخاطر سوق المال:**

تقدم المؤسسة خدمات إدارة مخاطر السوق المالية لشركات الأسواق الناشئة التي لا تتوفر عادة لديها الإمكانيات والأدوات اللازمة وذلك بتقديم برامج تعليمية وتدريبية لعملائها في الدول النامية في تقنيات إدارة المخاطر لرفع مستوى جدارتها الانتمائية وتنمية قدراتهم على تحوط من مخاطر سوق المال.

*** المساعدات الفنية والاستثمارية:**

تتوسع المؤسسة سنة بعد أخرى في تقديم المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية بحيث اشتمل مجالها على المساعدات الفنية للقطاع المالي ولسوق المال والأعمال الاستشارية في البنية الأساسية وأعمال الخوصصة وإعادة هيكلة الشركات ومرافق تنمية المشروعات وكذلك هيئة الخدمات الاستشاري للاستثمار الأجنبي وهي هيئة التي أوكلت لها مهمة مساعدة حكومات البلدان النامية على تقليل المعوقات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يقدم عمل الهيئة بالاشتراك والبنك الدولي وبتنسيق البلدان المانحة

(1) الشافعي محمد البشير ، مرجع سابق ص: 227-228

(2) يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ص: 54، 55، 56

المشورة للحكومات الأعضاء حول التغييرات السياسية والقانونية والتنظيمية والإجرائية التي تحقق الشفافية لمناخ الاستثمار عامة والأجنبية خاصة.

و تتولى المؤسسة مهمة تسعير ما تقدمه من موارد و خدمات بأسعار السوق إلى حد ما ، أسوة بغيرها من المؤسسات الخاصة ، و هي تأخذ في الاعتبار تكلفة هذه الموارد و ما تتحمله مع شركائها من مسؤولية المخاطر التي قد تواجهها المشروعات التي تقوم بالمشاركة في تمويلها .

2- الهيكل التنظيمي:

يتضح الارتباط الوثيق بين المؤسسة و البنك الدولي للإنشاء و التعمير (رغم كون كل منهما مؤسسة ذات كيان مالي متميز) في مجلس إدارة المؤسسة، حيث يتكون مجلس محافظي المؤسسة من محافظي البنك الدولي للإنشاء و التعمير الذين تشارك دولهم في عضوية المؤسسة، كما يتكون مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة من المديرين التنفيذيين للبنك الدولي الذين يمثلون الدول الأعضاء في المؤسسة، أما الرئيس الإداري للمؤسسة فيعيه مجلس الإدارة بحيث يرأس الجهاز الإداري للمؤسسة الذي يحتل المراكز الرئيسية فيه بعض موظفي البنك الدولي (1) .

الفرع الثالث: موارد المؤسسة

وتتكون موارد المؤسسة من اكتتابات الدول الأعضاء ، وأرباح المنشآت التي تشرف عليها بالإضافة إلى مدخرات الأفراد والهيئات(2).

حيث بلغ رأسمال الشركة المكتتب فيه عام 1985 545.784 مليون دولار أمريكي مقسم إلى 545784 ألف سهم قيمة السهم ألف دولار (علما بأن رأس المال المرخص به قد بلغ 650 مليون دولار)(3) .

أما عن آخر تعديل في رأس المال المؤسسة فكان بتاريخ 2008/12/31 حيث بلغ 2.363.891.000 دولار أمريكي (4) .

المطلب الثالث: الهيئة الدولية للتنمية International Development Association (I.D.A)

يتناول هذا المطلب بشيء من التفصيل ماهية الهيئة الدولية للتنمية و ذلك بالتطرق إلى: النشأة، الإدارة، الأهداف و أخيرا الموارد من خلال الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: النشأة

(1) يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص: 57

(2) <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME> /01/2008

(3) يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص: 54

(4) مساعدات المملكة الحكومية الخارجية ، وزارة الخارجية -المملكة العربية السعودية 29/03/2008 : <http://www.mofa.gov.sa>

أنشأت المؤسسة الدولية للتنمية أو هيئة التنمية الدولية في 24 سبتمبر 1960 و أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 27 مارس 1961⁽¹⁾ .

أنشئت المؤسسة الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية الأشد فقرا من غيرها والتي لا يزيد متوسط الدخل فيها عن 500 دولار سنويا للفرد وبشروط تشكل عبئا أخف على كاهل ميزان المدفوعات من بنك الإنشاء والتعمير⁽²⁾ .

وتتاح العضوية في هذه المؤسسة لجميع الدول الأعضاء في البنك أما الأموال التي تقدمها هذه المؤسسة يطلق عليها بالإعتمادات Crédits تمييزا عن القروض Loans التي يقدمها البنك الدولي⁽³⁾ .

اتخذت الهيئة لها مقرا في مدينة واشنطن ، أسوة بغيرها من الهيئات المنبثقة من البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، و عضوية الهيئة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، و يبلغ عددها 165⁽⁴⁾

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي و الأهداف:

قسم هذا الفرع إلى جزئين الأول يتكلم عن هيكل المؤسسة أما الثاني يعرف باهدافها .

1- الهيكل التنظيمي:

ترتبط الهيئة الدولية للتنمية ، ارتباطا عضويا بإدارة البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، بحيث يشغل مناصب الرئاسة و عضوية مجلسي محافظي الهيئة و الإدارة التنفيذية للهيئة ، نفس الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب في البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، كما يخصص لأعمال الهيئة بعض موظفي البنك الدولي بالإضافة إلى مسؤولياتهم الأساسية في البنك ، حيث لا تتوفر للهيئة جهاز إداري مستقل⁽⁵⁾ .

2- الأهداف:

تتلخص أهداف هيئة التنمية الدولية في نقطتين أساسيتين هما:⁽⁶⁾

- إعطاء دفعة للتنمية الإقتصادية في الدول النامية و بصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا .
- منح القروض لمشروعات البنية الأساسية و الطاقة لتقوية البنية الأساسية و تحسين الأداء الإقتصادي .

(1) Michel Bélanger , institution économiques internationales : la mondialisation économique et ses limite , 6^{ém} édition , economica , 1997 p:52

(2) بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص: 187

(3) عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002، ص: 115

(4) يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص: 59

(5) يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص: 60

(6) عبد الحميد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ، الإسكندرية ، 2003 ص: 96

تهتم الهيئة بتمويل مشروعات البنية الأساسية و مشروعات الخدمات و المرافق في الدول المتخلفة (الدول الأقل نمواً) ، بتقديم قروض أكثر يسرا من القروض المقدمة من البنك الدولي للإنشاء و التعمير . و ذلك وفقا لضوابط معينة ، يتعين توافرها في الدول المقترضة من أهمها ما يلي:

§ انخفاض معدل الدخل الفردي السنوي إلى 865 دولار أو أقل ، و ذلك وفقا لسعر الدولار في عام 1994 (كان هذا المعدل في بداية نشاط الهيئة 375 دولار أو أقل) .

§ توفر الإستقرار السياسي و الإقتصادي في الدول المقترضة ، فضلا عن الرغبة الجادة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية ، و عدم تورطها في مشكلات و صراعات سياسة دولية

§ معاناة الدولة من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات ، على نحو يحد من قدرتها على الاقتراض الخارجي بالشروط التجارية ، أو وفقا للقواعد التي يضعها البنك الدولي للإنشاء و التعمير و غيره من مؤسسات التمويل الدولي⁽¹⁾ .

الفرع الثالث: الموارد

تتمثل مصادر تمويل الهيئة في ثلاثة مصادر هي:⁽²⁾

1. الإكتتابات

2. مساهمة الدول الأعضاء الأكثر تقدما

3. تحويلات البنك الدولي .

بحيث يتم تدبير كافة الموارد المالية للهيئة عن طريق مساهمات الدول الأكثر ثراء ، التي تقدمها بشروط يسيرة تصل إلى حد التنازل عن الفوائد المستحقة لها لسنوات عديدة تصل إلى الأربعين عاما ، و كذلك ما تقدمه بعض الدول النامية من مساهمات للهيئة ، فضلا عن التحويلات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء و التعمير للهيئة من صافي أرباحه⁽³⁾ ، أما فيما يخص الإكتتابات فقد بلغ رأس مال الهيئة عند التأسيس 750 مليون دولار⁽⁴⁾ .

وقد بلغ منذ تاريخ 2008/12/31 إلى حد الآن 124.353.0080 دولار أمريكي⁽⁵⁾ .

يمكن إضافة مصدر رابع هو الصندوق الخاص الذي أنشأته الهيئة الدولية للتنمية في 26 أكتوبر عام 1982 الذي يتكون من الموارد التي يساهم بها أعضاء الهيئة التي تقوم بإدارة الصندوق لاستكمال

(1) يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص:60

(2) عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، مجدلاوي ، الأردن ، عمان ، 1999 ، ص:314

(3) يونس أحمد البطريق ، نفس المرجع السابق ، ص:60-61

(4) مفتاح صالح ، المالية الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005 / 2006 ، ص:36 .

(5) مساعدات المملكة الحكومية الخارجية ، وزارة الخارجية -المملكة العربية السعودية 29/03/2008 : <http://www.mofa.gov.sa>

الموارد العادية المتاحة للإعتمادات التي تقرضها الهيئة و في 31 مايو عام 1966 أنهيت أعمال هذا الصندوق الخاص و حولت جميع أصوله و خصومه و رأس ماله إلى الهيئة الدولية للتنمية⁽¹⁾ .

المطلب الرابع: الأطراف المكلفة بتسيير الإستثمار الأجنبي

يتضمن مصطلح مجموعة البنك الدولي في الحقيقة طرفان هما الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار AMGI و المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار CIRDI .

لكن هناك طرف آخر أسسه البنك الدولي للإنشاء و التعمير سنة 1986 استجابة للاهتمام الشديد للحكومات باجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر إسمه "هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي" التي تمارس نشاطاتها في مختلف أنحاء العالم، و تقدم مشورتها للحكومات في أكثر من 40 بلدا بشأن كيفية الحصول على تدفقات متزايدة من رأس المال الأجنبي ، هذه الهيئة رغم أنها ليست ضمن مجموعة البنك الدولي إلا أنها من المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء و التعمير .

الفرع الأول: الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار: "AMGI"

L'agence multilatérale de garantie des investissements :

بدأ عملها عام 1988 و هدفها تشجيع الإستثمار الخاص في المجالات الإستثمارية المختلفة في الدول النامية ، و هذا من خلال تقديم للمستثمرين الأجانب ضمانات ضد المخاطر غير التجارية أي ضد المخاطر السياسية و غير ذلك ، و تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة⁽²⁾ .

تعتبر من احدث المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء و التعمير و يعود السبب في إنشائها إلى تفجير أزمة الديون الخارجية للدول النامية في مطلع الثمانينات وانخفاض وتيرة تدفق الأموال إلى الدوال المدينة ، بلغ رأس مالها 1.826.503.000 دولار أمريكي و ذلك إلى غاية 2005/12/31⁽³⁾ .

تأسست في عام 1988 و عدد أعضاؤها 157 ، تساعد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية مثل مصادرة الملكية و عدم قابلية تحويل العملة المحلية و قيود تحويل الأموال و الحروب و الاضطرابات الأهلية و مخاطر خرق العقود ، و تعزز الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من ثقة المستثمرين من خلال الحماية ضد هذه المخاطر بوصفها الوسيط الموضوعي القادر على التأثير في القرارات التي قد ينشأ عنها نزاعا بالإضافة إلى ذلك توفر الوكالة الدعم الفني و الخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الحصول عليهم كذلك تنشر الوكالة المعلومات

(1) يونس أحمد البطريق ، نفس المرجع السابق ، ص:61

(2) Michel Bélanger , op.cit , p:52

(3) مساعدات المملكة الحكومية الخارجية ، وزارة الخارجية - المملكة العربية السعودية 29/03/2008 : <http://www.mofa.gov.sa>

الخاصة بفرص الاستثمار في البلدان النامية ليطلع عليها مجتمع الأعمال التجارية الدولي⁽¹⁾ .
و أسوة بالمؤسسات الأخرى ذات العلاقة الوثيقة بالبنك الدولي للإنشاء و التعمير ، فالوكالة الدولية
لضمان الإستثمار ، رغم أنها مؤسسة مستقلة ذات كيان مالي متميز و لها جهازها الفني و القانوني فإنها
تستعين بأجهزة البنك فيما يتعلق بالشؤون الإدارية و الخدمات الأخرى⁽²⁾ .
الفرع الثاني: المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار:

Le centre international pour le règlement différends relatifs aux investissements "CIRDI" :

أنشئ المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار في سنة 1966 بهدف تسوية منازعات الإستثمار ،
الناجمة عن الإستثمار تحت رعاية البنك العالمي ، و تشجيع الإستثمار الأجنبي عن طريق توفير تسهيلات
دولية للتوفيق و التحكيم في منازعات الإستثمار بين الدول و الأطراف المتعاقدة مع مواطني الدول
الأخرى ، ويهدف المركز من جراء ذلك إلى المساعدة على إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول و
المستثمرين الأجانب ، كما يمارس المركز أنشطة بحث و نشر في مجالات قوانين التحكيم و قوانين
الإستثمار الأجنبي ، و يبلغ عدد الدول الأعضاء 134 عضو⁽³⁾ .

الفرع الثالث: هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي

أنشأ البنك الدولي في عام 1986م "هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي" التي تمارس
نشاطاتها في مختلف أنحاء العالم، وتقدم مشورتها للحكومات في أكثر من 40 بلدا بشأن كيفية الحصول
على تدفقات متزايدة من رأس المال الأجنبي .

كما تقدم الهيئة يد المساعدة للبلدان الراغبة في تحضير مناخ جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا
بتقديم المشورة للحكومات في مجال سن القوانين واللوائح ورسم السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي .
وللهيئة دور في مساعدة الحكومات على إنشاء إطار مؤسسي كفاء للتعامل مع المستثمرين الأجانب ،
ولاستحداث استراتيجيات لترقية الاستثمار الأجنبي بصفة عامة.
وأما عن الإرشادات التي تقدمها الهيئة لحكومات البلدان الراغبة في تشجيع واجتذاب الاستثمار
الأجنبي، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1- فرز مقترحات الاستثمار

ينبغي السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية بوجه عام وبغير قيد ، وللبلد المضيف الحق في رفض
مشروع استثماري معين ، إذا كان يتعلق مثلا بالصناعات الحربية، أو الصناعات التي تتمتع بحماية كبيرة

(1) [http : www. World Bank. Org.](http://www.WorldBank.Org) 27/02/2008

(2) يونس أحمد البطريق ، نفس المرجع السابق ، ص: 62

(3) بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص: 193

(مثل الصناعات الناشئة أو الفتية). لكن على الدول المستقبلية للاستثمار تجنب استخدام معايير غامضة لرفض المشاريع الاستثمارية مثل عبارة " الأنشطة ذات الأهمية الإستراتيجية " أو "الأعمال التجارية الصغيرة.."

2- حوافز الاستثمار :

يجب أن تحدد بوضوح أنواع الأنشطة الاستثمارية التي ستحصل على حوافز، ثم تقدم هذه الحوافز تلقائياً، ويجب التقليل إلى أدنى حد من المفاوضات والعراقيل البيروقراطية، كما لا ينبغي أن تترك الأمور للتقدير في كل حالة.

وعندما يتوفر مناخ مثالي للاستثمار، لن تكون هناك حاجة لتقديم الحوافز. غير أن معظم البلدان النامية لا يتوفر فيها مثل هذا المناخ، وبذلك يكون من الأفضل تقديم حوافز مؤقتة لتشجيع المستثمر الأجنبي.

كما يجب ربط الحوافز مباشرة بنوع النشاط الذي ينبغي تشجيعه، كالتصدير مثلاً أو المشاريع التي تستخدم اليد العاملة بكثافة.... الخ. ولا ينبغي تفضيل المستثمرين الأجانب على المستثمرين المحليين عند منح الحوافز، لأن هذا يؤدي إلى قيام مشاريع مشتركة تثار حولها الشكوك، بحيث يتم اختيار الشركاء الأجانب فيها لمجرد تأهيل المشروع للحصول على حوافز.

وينبغي كذلك عدم اللجوء إلى أسلوب الإعفاءات الضريبية، إذ تبين من التجربة أن الإلغاء التام للضرائب ليس ضروريا لإغراء الشركات الأجنبية، لأن هذه الأخيرة تتوقع فقط مستوى معقول وثابت من الضرائب، والواقع أن هذه الشركات تفضل سعرا ثابتا ومعقولا من الضرائب، يسمح لها بإعداد خطط مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية تعقبها معدلات ضريبية عالية، فضلا عن ذلك، فإن إلغاء الإعفاءات الضريبية سوف يزيد من الإيرادات العامة.

2- نقل الأرباح ورؤوس الأموال والأتعاب، والإتاوات إلى الخارج دون قيود، ذلك أن المستثمرين الأجانب يأتون برؤوس أموالهم إلى الأسواق الناشئة للحصول على عائدات، ويجب أن يطمئنوا إلى أنهم سيتمكنون من أخذ عائداتهم إلى بلدانهم.

كما ينبغي على الدول المستقبلية للاستثمارات أن لا تضع قيود لحصول الأجانب على العملات الأجنبية، إذا يجب أن تكون الحكومات في هذه الدول مستعدة لتحويل العملة وفقا للأسعار السائدة، ذلك أن تقييد الحصول على العملة الأجنبية سوف يقلل من عزيمة المستثمرين الأجانب، وخاصة أولئك الذين يرغبون في تسويق جزء من منتجاتهم في السوق المحلية، وهي منتجات قد يكون هناك قصور في إنتاجها محليا.

وقد تعلق الحكومات بشأن ما ينجم من آثار على ميزان المدفوعات عند السماح بنقل الأرباح والتحويلات إلى الخارج، إلا أن قدوم شركات جديدة للاستثمار في البلد نتيجة المناخ الاستثماري المناسب كفيل بإعادة الاعتبار للميزان التجاري⁽¹⁾.

3- ترويج الاستثمار الأجنبي

لا ينبغي بذل جهود وتكاليف باهظة لترويج الاستثمار، مثل إرسال بعثات إلى الخارج، أو نشر إعلانات على النطاق الدولي، قبل أن يصبح مناخ الاستثمار مناسباً، فليس من المجدي محاولة إغراء المستثمرين الأجانب بزيارة بلد لا يزال يعاني من نقائص كبيرة أو وجود مخاطر سياسية (كالحروب، الاضطرابات الأهلية والمصادرة... الخ) .

4- إنشاء وكالة لترويج الاستثمار الأجنبي:

تتصح هيئة الخدمات الاستشارية حكومات البلدان الراغبة في ترقية الاستثمار الأجنبي بإنشاء وكالة لترويج الاستثمار الأجنبي، تكون لها روابط وثيقة مع القطاع الخاص المحلي، ومن الأفضل أن تكون هذه الوكالة شبه حكومية تتألف من مجلس إداري يضم ممثلين عن القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا يكون أجدى من إنشاء وكالة حكومية بحتة قد لا يثق المستثمرون في مصداقيتها⁽²⁾.

(1) غي فيفرمان، " تسيير الاستثمار الأجنبي، توصيات وتحذيرات"، في: مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 1992، ص: 46-47.

(2) غي فيفرمان، مرجع سابق، ص: 47.

خلاصة الفصل الأول:

مؤتمران مهمان انعقدوا في نهاية الحرب العالمية الثانية ، الأول سياسي و هو مؤتمر يالطا و الذي بموجبه تم تقسيم تركيا الحرب بين الحلفاء و الثاني اقتصادي و هو مؤتمر بريتن وودز الذي أقرز التوأمين صندوق النقد و البنك الدوليين ، انعقد هذا المؤتمر المالي و النقدي في منطقة بريتن وودز في ولاية نيوهامشير في الولايات المتحدة الأمريكية في 22 جويلية سنة 1944 حضره ممثلو 45 دولة ، إضافة إلى مجموعة من الخبراء الاقتصاديين و على رأسهم اللورد كينز البريطاني و الأستاذ هاري هويت الأمريكي ، نشأت الحاجة لإيجاد هاتين المؤسستين من ضرورة وجود نظام اقتصادي عالمي يضمن ترتيب عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية على أساس جديد يشمل النواحي التجارية و المالية و النقدية فكان بذلك صندوق النقد الدولي القلب النابض المحرك للنظام النقدي الدولي ، أما البنك الدولي فيأتي على رأس النظام المالي الدولي .

أسندت لصندوق النقد الدولي مهمة الحفاظ على تدابير مالية و تعاونية منظمة بين الدول الأعضاء بغية تشجيع زيادة التجارة الدولية و توازن موازين المدفوعات و قد حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق أهدافه .

تشير عبارة "البنك الدولي" فقط إلى البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية في حين تضم عبارة "مجموعة البنك الدولي" ستة مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، و تتعاون معاً لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء ، و تتمثل في: البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية و مؤسسة التمويل الدولية ، و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار و هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي تتمثل أهم أهداف البنك الدولي للإنشاء و التعمير في تقديم أو ضمان القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها ، و كذلك تنمية و تشجيع كل من التجارة و الاستثمارات الدولية، و العمل على استقرار موازين مدفوعات بحيث أسندت للبنك مهمة تمويل إعمار دول أوروبا التي دمرتها الحرب ، ثم تمويل برامج التنمية للدول النامية لاحقاً .

للبنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي نفس الهيكل التنظيمي فكلاهما يتشكلان من مجلس للمحافظين الذي يأتي على رأس الهيكل التنظيمي لكل منهما و مجلس المدراء التنفيذيين و الموظفين ، كذلك يشتركان في طريقة توزيع الحصص التي تعتمد على الحجم الاقتصادي للدولة العضو و في طريقة جمع الموارد إلا أنهما يختلفان في نسبة توزيع الموارد فمورد الصندوق تتشكل أغلبها من حصص الدول الأعضاء أما البنك الدولي فأغلبية موارده تتشكل من القروض التي يحصل عليها من أسواق المال و غيرها .

الفصل الثاني

**أشكال ونتائج تدخل
المؤسسات النقدية والمالية
الدولية**

تمهيد

لم تعد مؤسسات بريتين وودز تلك المؤسسات التي تم إنشاؤها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية فلقد تغيرت اهتماماتها و تطورت نشاطاتها تطورا هاما و معتبرا و ذلك من خلال تنويع و تكثيف المساعدات التي تقدمها للاقتصاديات الوطنية في المجالين النقدي و المالي و يتجلى ذلك في اقتحامها لميادين جديدة لم تكن من اهتماماتها في السنوات الأولى من نشاطها، إذ كثفت هذه المؤسسات المالية والنقدية الدولية من تدخلاتها في اقتصاديات الدول الأعضاء و التي تطلب مساعدات و ذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي و برامج مكافحة الفقر و تدخلها كذلك في الأزمات المالية العالمية و الإقليمية لذلك سنحاول إبراز أهم أشكال هذه التدخلات سواء كانت في الاقتصاديات الوطنية و بالتحديد اقتصاديات الدول النامية، أو في الأزمات المالية آخذين الأزمة الآسيوية و الأزمة المالية العالمية كمثال على ذلك .

كل هذا سوف نتطرق إليه بشيء من التفصيل ضمن مباحث و مطالب هذا الفصل .

المبحث الأول: أشكال و نتائج تدخل صندوق النقد الدولي

يستهدف صندوق النقد الدولي منع وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما يتضح من اسمه - صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات .

و سنحاول في هذا المبحث إبراز أهم أشكال و نتائج تدخل الصندوق في الأزمات المالية و في الاقتصاديات الوطنية و بالأخص اقتصاديات الدول النامية.

المطلب الأول: السياسة الإقراضية لصندوق النقد الدولي

سنستعرض في هذا المطلب ثلاثة جزئيات، من خلالها يتناول الفرع الأول أهم سمات الإقراض المقدم من الصندوق، الفرع الثاني يتكلم عن أشكال التسهيلات التي يقدمها أما الفرع الثالث نعرض فيه جميع الترتيبات و الاتفاقات المالية المعتمدة للسنة المالية 2008.

الفرع الأول: أهم سمات الإقراض المقدم من الصندوق.⁽¹⁾

صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكاً للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويتم إيداع النقد الأجنبي المقدم، الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق، لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطياته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات. وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها، لذلك فإن أهم سمات الإقراض المقدم من الصندوق تتمثل فيما يلي:

1. قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لا بد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات، وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض، ولا بد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة، كذلك فإن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات، وخلال الفترة 2000-2001، عمل الصندوق على ترشيد هذه الشرطية - بجعلها أكثر تركيزاً على سياسات الاقتصاد الكلي

⁽¹⁾ <http://www.imf.org.external/index.htm> , 20/03/2008

والقطاع المالي وأقل تدخلاً فيما تختاره البلدان من سياسات، مما يزيد من شعور البلد بملكية برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها.

2. قروض الصندوق مؤقتة؛ فحسب تسهيل الإقراض المستخدم، يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى أربع سنوات، وتتراوح فترة السداد بين 3.25 إلى 5 سنوات للقروض قصيرة الأجل (بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني) أو 4.5 إلى 10 سنوات للتمويل متوسط الأجل بموجب الاتفاقات الممددة، ولكن المجلس التنفيذي وافق في نوفمبر 2000 على استحداث آلية توقع السداد المبكر (Early Repayment Expectation) أي في فترة تتراوح بين 2.25 إلى 4 سنوات لاتفاقات الاستعداد الائتماني و 4.5 إلى 7 سنوات للاتفاقات الممددة. أما فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بموجب تسهيل الإقراض الميسر المعروف باسم تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) فهي 10 سنوات، مع فترة سماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد الأصل

3. يتوقع الصندوق من المقترضين إعطاء أولوية لسداد قروضه، فالبلد المقترض يجب أن يسدد قرض الصندوق في الموعد المحدد، حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل لأغراض ميزان المدفوعات. ويطبق الصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة. ولكن الأهم من ذلك كله هو الوزن الذي يعطيه المجتمع الدولي لوضع صندوق النقد الدولي كدائن ممتاز؛ فهو يضمن أن يكون الصندوق من أوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم، رغم أنه في العادة هو آخر مقرض يقدم على تقديم الأموال إلى البلدان بعد أن تصبح قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته موضع شك واضح.

4. جدير بالذكر أن البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق - فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل - تدفع أسعار الفائدة ورسوم الخدمة القائمة على السوق، بالإضافة إلى رسم التزام يمكن للمقترض استرداده. ويمكن فرض رسم إضافي إذا تجاوز القرض مستوى حدي معين لإثاء البلدان الأعضاء عن الاستخدام المفرط لأموال الصندوق. وتطبق الرسوم الإضافية أيضاً على المسحوبات بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي (Supplemental Reserve Facility) أما البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر هو 0.5% سنوياً.

5. تعزيزاً للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط اعتباراً من مارس 2000 إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية للممارسات المستصوبة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق. وفي الوقت نفسه، قرر المجلس التنفيذي توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقترض من صندوق النقد الدولي على أساس معلومات خاطئة، والاستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية.

6. عندما يقرض الصندوق، فهو يقدم في معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني. ولكن لأن موافقة الصندوق على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية في البلد المعني على الطريق الصحيح، فهي تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل إضافي من هذه المصادر. وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن أن يكون أداة أو حافزاً مهماً لاجتذاب مزيد من التمويل

الفرع الثاني: التسهيلات التي يقدمها الصندوق

لقد تطورت التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء فيه و خلال العقود الثلاثة الأخيرة بشكل ملحوظ (70-80-90) و تتمثل فيما يلي:

1- حقوق السحب العادية، 2- حقوق السحب الخاصة، 3- اتفاقات الاستعداد الائتماني، 4- تسهيل التمويل التعويضي، 5- التسهيلات البترولية، 6- التسهيل الموسع للصندوق، 7- تسهيل التمويل التكميلي، 8- تسهيل التكيف الهيكلي الأساسي والمعزز، 9- تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ، 10- التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية، 11- خط القرض الإحتياطي، 12- التسهيل من أجل تخفيض الفقر، و سنقوم بشرح كل نوع من التمويل.

1- حقوق السحب العادية:

و هي تلك التي أقرتها إتفاقية إنشاء الصندوق ويستطيع العضو أن يشتري و ليس أن يقترض عملات أجنبية من الصندوق مقابل تقديم عملته الوطنية: و تكتسب الدولة العضو هذا الحق في السحب من حصتها في رأس مال الصندوق، و التي تتكون من 25% ذهب و عملات أجنبية قابلة للتحويل و 75% عملات وطنية وهناك شروط لاستخدام هذا الحق و هي:

أ- لا يستطيع العضو أن يقوم بسحب عملات أجنبية من الصندوق بما يجاوز 25 % من قيمة حصته في رأس مال الصندوق و ذلك خلال سنة، و بهذا تصبح العملة الوطنية للدولة العضو تساوي 100 % من حصة الدولة، و يعرف السحب في هذا الإطار : الشريحة الذهبية.

ب- يمكن للدولة أن تسحب عملات أجنبية إضافية تحت بند الشريحة الائتمانية و تصبح العملة الوطنية للدولة العضو 125 % من الحصة، و تتعهد الدولة ببذل الجهود اللازمة لحل المشاكل المالية لها.

ج- يفقد العضو حقه في السحب من الصندوق متى بلغ رصيده من العملة الوطنية 200 % من قيمة حصته في رأس مال الصندوق و يدخل تحت بند الشريحة الائتمانية العليا،

حيث يتشدد الصندوق في هذا و تقدم الدولة المعنية برنامجاً تصحيحياً يبرر استخدام هذه التسهيلات

د- تلتزم الدولة العضو بسداد (بشراء) ما سبق أن سحبته من عملات أجنبية و ذلك مقابل حصولها على عملتها الوطنية و ذلك خلال فترة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات، و تدفع الدولة على هذه المسحوبات عمولة قد تصل إلى 4/3 % من المبالغ المسحوبة.

ه- يشترط لاستخدام ح.س.ع أن يكون الهدف من السحب علاج عجز مؤقت في ميزان المدفوعات (ليس لاستثمارات أو لتمويل عجز هيكلي في ميزان المدفوعات)⁽¹⁾.

2- حقوق السحب الخاصة :

تمثل حقوق السحب الخاصة مصدرا من مصادر السيولة الدولية أوجدها الصندوق في عام 1948 لغرض زيادة السيولة، وحقوق السحب الخاصة لا تستخدم في المبادلات التجارية أو الخدمات إلا أنها تستخدم من قبل الحكومات و البنوك المركزية للدول الأعضاء في الصندوق للحصول على عملات قيادية مقابل وحدات من حقوق السحب الخاصة و تخصيصات السحب الخاصة عبارة عن وحدات نقدية حسابية تعطي للدول الحائزة لها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل لا من موارد الصندوق بل من الأقطار الأعضاء فيه و تساوي كل وحدة حقوق سحب خاصة 0.888 غرام من الذهب الخالص و هي قيمة التعادل الأصلية للدولار الأمريكي سابقا .

وتستمد وحدات حقوق السحب الخاصة قوة إبرائها في مجال المدفوعات الدولية من قبول كل عضو مشترك يقع عليه اختيار الصندوق للأصول الجديدة إذا ما قدمها له عضو آخر و أن يدفع مقابلها عملة قابلة لتحويل .⁽²⁾

وحقوق السحب الخاصة - التي تعرف أحيانا باسم "الذهب الورقي" رغم تجردها من الوجود المادي - يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصصها. وقد خصص الصندوق حتى الآن 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 29 بليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء، وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام 1981 عندما تم تخصيص 4.1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد 141 بلداً كانت هي أعضاء الصندوق في ذلك الحين. ويجوز للبلدان الأعضاء في الصندوق استخدام حقوق السحب الخاصة في المعاملات مع بعضها البعض، ومع 16 حائزاً "مؤسسياً" لحقوق السحب الخاصة، ومع الصندوق. كذلك فإن وحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق، وتستخدم حقوق السحب الخاصة كوحدة حساب أو كأساس لوحدة الحساب في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية.

وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي، وفي أول أغسطس 2001، كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.26 دولار أمريكي، وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس

(1) مفتاح صالح ، المالية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة ، 2005 ، ص:37-38

(2) أمين رشيد كنونة ، الإقتصاد الدولي ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ص : 280 ، 281 ، 1981

سنوات لضمان تمثيلها للعملة المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملة تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

3- اتفاقات الاستعداد الائتماني:

وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق. ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و 18 شهراً في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات. وتعني كلمة "استعداد" أنه يحق للبلد العضو سحب الأموال التي تتاح للاستخدام عند الحاجة وفقاً لقواعد الشرطية. وفي معظم الحالات، يقوم العضو بسحب هذه المبالغ بالفعل.

تم استحداثها في عام 1952، وكانت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت 50 مليون دولار أمريكي من الصندوق لتعزيز احتياطياتها الدولية⁽¹⁾.

4- تسهيل التمويل التعويضي:

استحدث الصندوق التمويلي التعويضي في سنة 1963 وهي عبارة عن تسهيلات خاصة قصيرة ومتوسطة الأجل لمساعدة الدول الأعضاء التي تواجه عجز في موازين مدفوعاتها نتيجة تدهور حصيلة صادراتها (أسعار المواد الخام) أو خلل هيكلها في الإقتصاد شرط أن لا يتعدى الحد الأقصى للسحب مقدار 25% من حصة الدولة.⁽²⁾

5- التسهيلات البترولية:

أدى الإرتفاع في أسعار البترول في نهاية عام 1973 وبداية عام 1974 إلى حدوث عجز شديد في الحسابات الجارية لكثير من الدول المستوردة للبترول ومنتجاته، وكان على الصندوق أن يبحث عن الوسيلة الملائمة لتخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة على تلك الزيادة بالنسبة للدول الأعضاء، وقد إنتهى الصندوق إلى ابتداء نظام التسهيلات البترولية، حيث بلغت مجمل التسهيلات في هذا المجال 2.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة و انتهى العمل بهذا النظام في عام 1976.⁽³⁾

6- التسهيل الموسع للصندوق:

أنشأ صندوق النقد الدولي هذا التسهيل سنة 1974 وهو يختلف عن غيره من التسهيلات الأخرى نظراً لأنه يهدف إلى تقديم المساعدة المتوسطة المدى للدول الأعضاء ليس لمواجهة المشاكل المؤقتة في ميزان المدفوعات، ولكن لمواجهة الصعوبات الخاصة التي يواجهها ميزان المدفوعات، والتي تحتاج إلى إجراءات تصحيحية وتدعيمية لفترة طويلة نسبياً عن تلك التي تسمح بها مصادر الصندوق الأخرى وفي ظل السياسات القائمة.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ <http://www.imf.org.external/index.htm> , 20/03/2008

⁽²⁾ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 130-181

⁽³⁾ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص 177.

⁽⁴⁾ نفس المرجع السابق ص 178.

7- تسهيل التمويل التكميلي:

أمام إستفحال الصعوبات الإقتصادية لبعض الدول النامية بسبب ضخامة العجز في موازين المدفوعات مقارنة مع حجم القروض التي يمكن الحصول عليها من الصندوق، أقر المجلس التنفيذي للصندوق في بداية 1979 تسهيلات تكميلية خارج إطار السحوبات النظامية (التسليفية والإحتياطية) على أن يتم تمويلها عن طريق القروض الخارجية، ويشترط بضرورة من الدول الراغبة في الإستفادة أن تبرهن على حاجاتها القصوى الى تمويل إضافي يفوق في حقيقة الأمر قدرتها الإفتراضية، تلك الحاجة المرتبطة بخلل بنيوي طويل الأجل في الإقتصاد، يحتاج إلى قروض لا يمكن تسديدها خلال الفترة المحددة للقروض ضمن إطار السحوبات التسليفية.⁽¹⁾

ويمكن للدول العضو ان تحصل على قروض تبلغ نسبة 140% من الحصة في ظرف سنتين، ويمكن أن تصل إلى 3 سنوات أما مدة التسديد فتتم عبر أقساط تبدأ من منتصف السنة الرابعة من تاريخ الحصول عليها وتنتهي في السنة السابعة مع أمل تصحيح هيكله ميزان المدفوعات.

8- تسهيل التكيف الهيكلي الأساسي والمعزز:

حيث استحدثت تسهيل التكيف الهيكلي في مارس 1986 لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل التي تعاني من مشاكل وإختلالات هيكلية مستمرة في موازين مدفوعاتها ولذلك فهو يقدم موارد بشروط ميسرة على هذه الدول، وذلك لتمكينها من تطبيق برنامج متوسط الأجل الهيكلي، وهنا يتعاون الصندوق مع البنك الدولي، في صياغة إطار معين لسياسات الإصلاح الإقتصادي المتوسطة المدى لفترة ثلاثة سنوات، ويتم صياغة برامج سنوية مفصلة بناء على ذلك قبل صرف القروض السنوية، هذه البرامج تحتوي على مؤشرات مقبلة (كل ثلاث شهور) لتقييم الأداء ويكون السداد لهذا التسهيل على فترة 5.25 - 10 سنوات و استكمالاً لتسهيل التكيف الهيكلي، فقد أنشئ في ديسمبر 1987 تسهيل جديد بموافقة مجلس إدارة الصندوق وهو تسهيل التكيف الهيكلي المعزز وهو يشبه الأول، إلا أن المؤشرات هنا ومعايير الأداء تكون نصف سنوية، والمراجعة في منتصف العام وينتظر من العضو في هذا التسهيل إتخاذ إجراءات شديدة التكيف بهدف دفع معدل النمو وتقوية وضع ميزان المدفوعات، ويكون سداد هذا النوع من القروض خلال 5.5-10 سنوات.

وتتنطوي فكرة هذين التسهيلين على ضرورة التوافق بين عمليتي التصحيح والتنمية وأن يدعم كل منهما الآخر والهدف العام هو إستعادة قدرات الدول النامية على المدفوعات والمحافظة عليها ، بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، بما يتضمنه ذلك من تغيير هيكل النشاط الإقتصادي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.⁽²⁾

(1) Roland Sérioussi, « GATT ?FMI et Banque mondiale, les nouveaux gendarmes du monde » édition dunod, paris, 1994, p113.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الإسكندرية، 2003 ص ص 90-91 .

9- تسهيل التمويل التعويضي و الطوارئ:

وقد أنشئ تسهيل التمويل التعويضي للطوارئ في 1988 ليحل محل تسهيل التمويل التعويضي الذي كان يمنح عند تقلب الصادرات في عام 1963، وهذا التسهيل له شقان، الشق التعويضي لمواجهة نقص الصادرات و زيادة تكاليف إستيراد الحبوب التي ترجع إلى عوامل خارجية أما الشق الثاني فهو المتعلق بالطوارئ، حيث يقدم تأكيدات لمساعدة العضو الذي يطبق برامج الصندوق، وذلك لمساندة الجهود المبذولة للتكيف في مواجهة الصدمات الخارجية غير المواتية.

10- التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الإقتصادية:

نظرا للصعوبات التي تتصف بها الوضعية الاقتصادية لدول المنظومة الاشتراكية سابقا، ونتيجة لاستعدادها لتغيير النمط الاقتصادي الاشتراكي والالتحاق بنمط الإنتاج الرأسمالي، فقد عمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر أبريل 1993 إلى إنشاء التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية. وضع هذا التسهيل لصالح روسيا ودول الإتحاد السوفياتي سابقا بصفة مؤقتة لتتجاوز إنبهار الإنتاج الصناعي وتراجع التجارة الخارجية الناتجة عن الإقتصاد مخطط والتكيف مع ميكانزمات اقتصاد السوق الذي سيسمح له بلعب دور أكثر أهمية لتحقيق استقرار الإقتصاد الكلي، وذلك عن طريق إصلاحات على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى كإصلاح العجز في الميزانية، والتحكم في التضخم⁽¹⁾

11- خط القرض الإحتياطي:

إن وضع هذه الآلية كان ضروريا من أجل تدعيم نشاط الصندوق فيما يخص حل الأزمات المالية إذ بسبب الإندماج المتزايد للإقتصادات الوطنية أصبح التهديد الدائم للأزمات الاقتصادية التي تنشأ في دول معينة والإنتقال إلى باقي الدول الأخرى، أي كما يعرف بأثر العدوة، مما دفع بالصندوق سنة 1997 بوضع هذا الخط لمساعدة الدول على الإحتياط من الأزمات التي قد تتعرض لها الدول مع العلم أنها سليمة إقتصاديا.⁽²⁾

12- تسهيل النمو والحد من الفقر:

الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999، هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي تقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً

⁽¹⁾ نبيلة بودي، الدور الجديد لصندوق النقل الدولي في إطار العولمة، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، مارس 2001، ص 37.

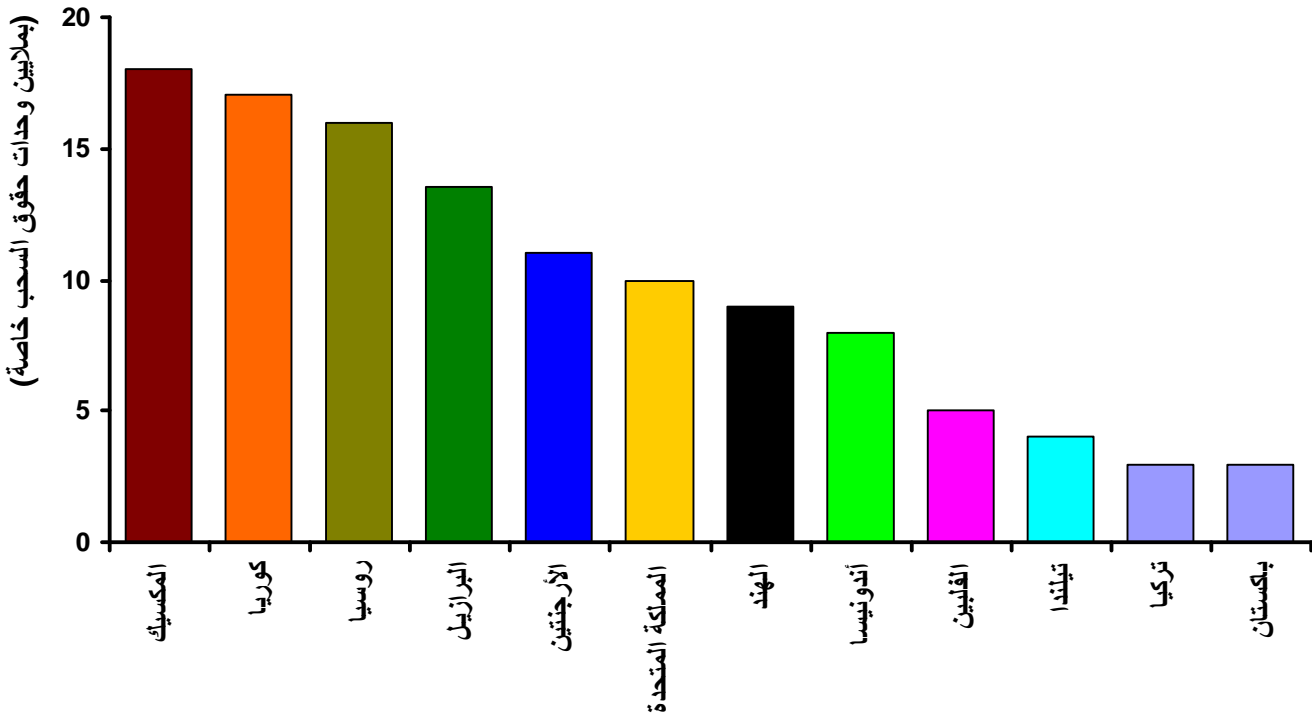
⁽²⁾ أبو دراز سفيان "العولمة المالية، الأسباب، الأثر، العلاج"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003 - 2004 ص 75.

لهذا الغرض⁽¹⁾.

و لعل الشكل الموالي يعطينا صورة واضحة عن حجم القروض التي منحها الصندوق منذ سنة 1947 أي منذ بداية مزاوله نشاطه إلى غاية 2000 وذلك بالنسبة للدول الإثنى عشرة الأولى المقترضة من الصندوق، بحيث نرى كل من المكسيك و كوريا و روسيا تأتي على رأس قائمة الدول الأكثر إقتراضا من الصندوق بمبالغ تتجاوز الخمسة عشرة مليار دولار أمريكي، يمكن تفسير ذلك بأن هذه الدول الثلاثة عرفت أزمات مالية على غرار الأزمة الآسيوية و كذلك نفس الأسباب بالنسبة لكل من روسيا و البرازيل و الأرجنتين أين تجاوزت القروض التي تحصلت عليها كل دولة 10 مليار دولار .

الشكل رقم:01: أكبر 12 مقترضا من صندوق النقد الدولي من سنة 1947 إلى غاية سنة

2000



Source : <http://www.imf.org.external/index.htm> , 20/03/2008

الفرع الثالث: الترتيبات و الاتفاقات المالية المعتمدة للسنة المالية 2008

تفرض رسوم (فوائد) على التمويل المقدم من الصندوق بموجب تسهيلات الائتمانية، و تفرض في بعض الأحيان رسوم إضافية، و ذلك حسب نوع التمويل و مدته و مقدار ائتمان الصندوق القائم و يقدم الصندوق معظم هذا التمويل من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني التي تعالج مشكلات موازين المدفوعات

⁽¹⁾ <http://www.imf.org.external/index.htm> , 20/03/2008

قصيرة الأجل، و الاتفاقات الممددة التي تركز على مصاعب أداء المدفوعات الخارجية الناتجة عن مشكلات هيكلية أطول أجلا.

و في السنة المالية 2008، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على استخدام موارد الصندوق وفق هذه التسهيلات بقيمة 934.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (الجدول 03) و شمل ذلك ثلاثة اتفاقات وقائية للاستعداد الائتماني لكل من الغابون (36 شهرا، 77.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) و هندوراس (12 شهرا، 38.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، و العراق (15 شهرا، 475.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) - و اتفاق ممدد مع ليبيريا يبلغ 36 شهرا (342.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، و هو ممدد على نحو مختلط مع التمويل الميسر بموجب " تسهيل النمو و الحد الفقر"، الأداة الرئيسية للصندوق في تقديم الدعم المالي للبلدان منخفضة الدخل .

و فضلا على ذلك، وافق المجلس على خفض اتفاق الاستعداد الائتماني القائم مع باراغواي بمقدار 35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة⁽¹⁾.

الجدول (03) : الترتيبات المعتمدة للسنة المالية 2008 بموجب التسهيلات الرئيسية

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

المبلغ المعتمد	تاريخ السريان	نوع الاتفاق	العضو
77.2	7 مايو 2007	استعداد ائتماني لمدة 36 شهرا	الغابون
38.9	7 إبريل 2008	استعداد ائتماني لمدة 12 شهرا	هندوراس
475.4	19 ديسمبر 2007	استعداد ائتماني لمدة 15 شهرا	العراق
342.8	14 مارس 2008	تسهيل الصندوق الممدد لمدة 36 شهرا	ليبيريا
934.2			المجموع الجزئي
(35.0)	15 أكتوبر 2007	استعداد ائتماني لمدة 27 شهرا	باراغواي (تخفيض) ^(*)
475.2			المجموع

المصدر: التقرير السنوي 2008 لصندوق النقد الدولي - إدارة المالية بصندوق النقد الدولي

(1) التقرير السنوي 2008 م لصندوق النقد الدولي، ص: 43

(*) يظهر فقط مقدار التخفيض

ويقدم الصندوق قروضا مدعمة من خلال "تسهيل و الحد من الفقر" الذي يركز على الحد من الفقر في سياق إستراتيجية اقتصادية موجهة للنمو، و تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) و المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون "MDRI".

و يجب على البلد المنخفض الدخل الذي يسعى إلى عقد اتفاق بموجب "تسهيل النمو و الحد من الفقر" أو تخفيف أعباء الديون أن يقوم بإعداد تقرير عن إستراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية قائمة على المشاركة يتم فيها إشراك الأطراف المحلية و المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، استنادا إلى الإستراتيجية التي وضعها و يمتلكها البلد المعني، و يرفع تقرير "تقرير إستراتيجية الحد من الفقر" لمجلسي الصندوق و البنك الدوليين

اعتمد المجلس التنفيذي في السنة المالية 2008 أربعة اتفاقات جديدة بموجب "تسهيل و الحد من الفقر" (لكل من غينيا و ليبيريا و نيكاراغوا و توغو)، بلغ مجموع الالتزامات بموجبها 424.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (الجدول 04)⁽¹⁾.

الجدول 04: الاتفاقات المعتمدة للسنة المالية 2008 بموجب "تسهيل النمو و الحد من الفقر"

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

المبلغ المعتمد	تاريخ السريان	العضو
اتفاقات جديدة		
48.2	21 ديسمبر 2007	غينيا
239.0	14 مارس 2008	ليبيريا
71.5	05 أكتوبر 2007	نيكاراغوا
66.1	21 إبريل 2008	توغو
464.8		المجموع الجزئي
		الزيادة ⁽²⁾
9.0	09 يناير 2008	بوركينافاسو
9.0		المجموع الجزئي
433.8		المجموع

المصدر: التقرير السنوي 2008 لصندوق النقد الدولي - إدارة المالية بصندوق النقد الدولي

(1) التقرير السنوي 2008 م لصندوق النقد الدولي، ص: 43

(2) في حالة الزيادة يظهر فقط مقدار الزيادة

و بالإضافة إلى ذلك اعتمد المجلس زيادة مقدارها 9.0 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في الاتفاق القائم بموجب "تسهيل النمو و الحد من الفقر" مع بوركينافاسو، و اعتباراً من 30 إبريل 2008، حصلت برامج الإصلاح في 25 بلداً عضو على دعم اتفاقات "تسهيل النمو و الحد من الفقر"، بلغ مجموع الالتزامات بموجبها 1.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة و بلغت الأرصدة غير المسحوبة 0.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وبلغ مجموع القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة 3.9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة في 30 إبريل 2008 .

و يقدم صندوق النقد الدولي المساعدات المالية الطارئة إلى البلدان الأعضاء الخارجة من مرحلة الصراعات (المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات (EPSA) و في حالات الكوارث الطبيعية) (المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية (ENDA)، و يمكن للبلدان المؤهلة للحصول على إقراض بشروط ميسرة بموجب "تسهيل النمو و الحد من الفقر" أن تستفيد من التمويل بموجب "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية (ESF)، كما أنها مؤهلة للحصول على المساعدة الطارئة بأسعار فائدة مدعمة (0.5%) ، و أثناء السنة المالية 2008 اعتمد المجلس التنفيذي مساعدات طارئة بلغ مجموعها 218.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، و قد تمت الموافقة على طلبين للحصول على "المساعدات الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" من هذا المبلغ (133.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لبنغلاديش، و 2.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لدومينيكان) وثلاث طلبات بموجب " المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات" (تمت الموافقة على طلبين بلغ كل منهما 40.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لكوت ديفوار ، و طلب واحد بمقدار 1.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لغينيا بيساو)، و بموجب ائتمان مستحق بموجب " المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراعات" على ثلاث بلدان اعتباراً من 30 إبريل 2008 - هي كوت ديفوار و غينيا - بيساو و لبنان بلغ مقداره 133.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، و ائتمان مستحق بموجب "المساعدات الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" على خمس بلدان - و هي بنغلاديش و دومينيكان و غرينادا و مالديف و سري لانكا - بلغ مجموعهما 245.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

على مدى السنوات القليلة الماضية تراجع لجوء الدول المنخفضة الدخل للتمويل من الصندوق بفضل تحسن أوضاعها الاقتصادية الكلية و النمو الاقتصادي العالمي الذي مكن من الحصول على رؤوس الأموال الخاصة فتحوّلت علاقة هذه الدول مع صندوق النقد الدولي من علاقة مالية إلى علاقة رقابية فقط (1).

(1) التقرير السنوي 2008 م لصندوق النقد الدولي، ص: 43، 47

المطلب الثاني: تدخل صندوق النقد الدولي لحل مشكلة المديونية

تطورت ديون العالم الثالث، وتفاقت، في ظل ظروف استثنائية غير عادية، هي ظروف السبعينيات وأوائل الثمانينيات المضطربة، حينما قفزت أسعار النفط وأسعار الفائدة، قد اتخمت الأسواق النقدية العالمية بأحجام هائلة من السيولة التي راحت آنذاك تبحث عن وسائل مربحة للاستثمار، وكان أهم هذه الوسائل إقراض دول العالم الثالث دون مراعاة لطاقتها على السداد ودون احترام لقواعد الاحتراس المالي من جانب الدائنين (1).

سنحاول في هذا المطلب تبيان كيف كان دور صندوق النقد الدولي في حل هذه المشكلة .

الفرع الأول: ماهية إعادة جدولة الديون

إن أزمة المديونية الحادة التي تعكس آثارها السلبية على البلدان النامية التي أصبحت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا من أجل الاستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحق في آجالها المحددة مما جعلها عاجزة عن تمويل برامجها الوطنية.

إن هذه الأوضاع المضطربة تدفع البلدان المدينة إلى انتهاج أحد الخيارات التالية:

1- أن يتوقف البلد عن سداد أقساط ديونه ويسدد مستحقات خدمة الديون وهذا الخيار صعب لأنه يحرم البلد من الاقتراض مستقبلا.

2- إن يخفض البلد من انفاقه العمومي ويستمر في ضمان دينه وهذا الخيار صعب لأنه يعتمد على وجود ثقة كبيرة بين الحكام والمحكومين .

3- أن يتجه البلد نحو إعادة جدولة ديونه و هو الخيار الذي اتبعته معظم الدول النامية رغم مخاطره الكبيرة التي تؤدي عبر الزمن إلى زيادة التدخل الأجنبي في صياغة برامج التنمية والإشراف على تنفيذها في البلدان النامية كما يخدم مصلحة الاقتصاديات المتطورة(2).

و إعادة الجدولة هذه هي عملية يقصد بها إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدينة، أي تغيير تواريخ استحقاق الدين وتأجيل السداد، حيث تقرر الدولة الدائنة منح الدولة المدينة آجالا إضافية، وبهذه الطريقة يمكن للدولة الدائنة أن تحصل على أموالها بدلا من التوقف النهائي للدولة المدينة عن الدفع، وفي الوقت نفسه تستفيد الدولة المدينة من فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية وأهمها معالجة العجز المالي الذي هو سبب اللجوء إلى التمويل الخارجي (3).

(1) <http://www.kaadesign.com/> , 12/05/2008

(2) صالح صالح، " ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي " مجلة دراسات اقتصادية العدد الأول مركز البحوث و الدراسات الإنسانية ، الجزائر، 1999، ص 119.

(3) <http://www.aljazeera.net/knowledgegate>, 05/05/2008

عبد العزيز فهم هيك، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية، دار النهضة العربية ، بيروت، 1986

الفرع الثاني: دور الصندوق النقد الدولي في مفاوضات إعادة الجدولة

يمكن التمييز بين نوعين من ديون الجدولة وفي كل نوع يقوم الصندوق بدور فعال في إدارة وتوجيه مفاوضاتها وهي:

1- الديون الرسمية: وهي الديون التي تمنحها الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية وعادة تجري مفاوضات إعادة جدولة الدين الرسمي في إطار نادي باريس الذي تأسس سنة 1956 ويحضر اجتماعات النادي مراقبون عن FMI و BIRD ومنظمة التعاون والتنمية. ويلعب صندوق النقد الدولي دورا فعالا في إدارة وتوجيه المفاوضات حيث يقدم ممثله تحليلا اقتصاديا لوضعية البلد الاقتصادي ووضعية ميزان مدفوعاته وعلاقة البلد بالصندوق. ولا تتوصل الأطراف المتفاوضة إلى الاتفاق مع البلد المدين حتى تكون علاقته حسنة مع الصندوق النقد الدولي ويطلب منه الالتزام بتطبيق برامج تكيف تحت إشراف "ص ن د" في العادة⁽¹⁾

2- ديون البنوك التجارية:

تحتل ديون البنوك التجارية حيزا هاما من إجمالي الديون كما أصبحت مصدرا هاما للتمويل الخارجي لمجموعة كبيرة من البلدان النامية و تقود مفاوضات إعادة جدولتها البنوك الدائنة الرئيسية في نادي لندن عادة الذي يضم كتل البنوك ورغم عدم وجود علاقة واضحة تربط بين صندوق النقد الدولي لمجموعة البنوك التجارية إلا أن دوره أساسي في مفاوضات إلى تجريبها تلك البنوك من المدينين، حيث يقدم للدائنين تقييما لوضعية البلد المدين و مدى تقيده بضرورة أن يكون لديه برنامج تكيف متفق عليه مع صندوق النقد الدولي.⁽²⁾

وعادة ما تقتصر مفاوضات إعادة جدولة الديون التجارية في أغلب الحالات على أصل الدين على خلاف الحال بالنسبة للديون الرسمية التي تتناول أصل الدين و الفوائد معا.⁽³⁾

إذا فعلاقة الصندوق بناادي باريس مرتبطة بالعمليات المالية التي يقدمها للدول الأكثر فقرا أو المتوسطة الدخل، فالصندوق لا يعقد أي اتفاق في هذا المجال إلا إذا أبدى النادي موافقة على إعادة جدولة ديون الدولة العضو بالصندوق، أما نادي لندن فلا يقبل إعادة جدولة للديون التي لا تحظى بموافقة من صندوق النقد الدولي.

وابتداء من سنوات الثمانينات، وافق نادي باريس بصورة متزايدة على إعادة جدولة معظم أو كل مدفوعات أصل الدين والفائدة المستحقة بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تسعى إلى إعادة الجدولة، ومن 1976 إلى 1988 وافق النادي على 81 إعادة جدولة للتدفق المالي بشروط غير ميسرة مع 27 بلد من البلدان

(1) صالح صالح، مرجع سابق، ص 120 .

(2) المرجع السابق، ص 121.

(3) يونس أحمد البطريق، السياسة الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، مصدر ، 2002 ، ص 326.

التي تسمى الآن بالبلدان الأكثر فقرا المثقلة بالديون، مؤجلا بذلك مدفوعات تصل إلى حوالي 23 مليار دولار (الجدول رقم 05)

الجدول رقم (05) عمليات إعادة الجدولة التي قام بها نادي باريس 1976-1998

التاريخ	عدد عمليات إعادة الجدولة	عدد البلدان	المبلغ الموحد مليون دولار	الرصيد أو التدفق	رصيد العمليات
قبل أكتوبر 1988	81	27	2283	اتفاقات التدفقات فقط	-
أكتوبر 1988 جويلية 1991	27	20	5994	// // //	-
ديسمبر 1991 ديسمبر 1994	26	23	8857	// // //	-
ابتداء من جانفي 1995	34	26	14664	7 اتفاقات للرصيد	2518
ابتداء من جانفي 1998	5	4	2775	اتفاقان للرصيد	709

المصدر: التمويل والتنمية، مجلد 37، العدد 4، ديسمبر 2000 ص 42.

الفرع الثالث: نتائج برامج إعادة الجدولة⁽¹⁾

حسب الدراسات لم تؤد برامج الصندوق إلى تخفيف حدة المديونية بل أدت إلى العكس تماما، ففي 36 دولة نامية طبقت فيها هذه البرامج انتقل ثقل مديونيتها الخارجية قياسا بالنواتج المحلي الإجمالي من 82% في منتصف الثمانينيات إلى 154% في منتصف التسعينيات، أما في الدول النامية المدينة التي لم تطبق هذه البرامج فقد انتقل ثقل المديونية من 56% إلى 76% فقط في الفترة نفسها.

تقود إعادة الجدولة إلى ارتفاع كلفة الدين، فعندما يؤجل مبلغ معين لمدة محددة، على الدولة أن تدفع فوائد إضافية عند حلول مواعيد استحقاق الديون المؤجلة إذ تسري الفوائد طوال فترة التأجيل. ودون الدخول في التفاصيل الفنية فإن إعادة جدولة مبلغ معين لمدة 15 سنة تقود إلى دفع ضعف هذا المبلغ على الأقل في نهاية هذه المدة، ناهيك عن أن الدولة المدينة لا تستطيع أن تقدر بدقة المبلغ الذي ستدفعه فعلا في فترة التأجيل، لأن أسعار الفائدة قد تكون معومة أي غير محددة مقدما لارتباطها بأحوال السوق، فعلى سبيل المثال فإن 35% من القروض الخارجية التونسية عقدت بأسعار معومة. واضطرت الدول المدينة

⁽¹⁾ <http://www.aljazeera.net/knowledgegate>, 15/06/2008

إلى التفاوض بشأن تأجيل ديونها مما أدى إلى تراكمها وارتفاع الفوائد وكذلك إلى إتباع سياسات تقشفية في مختلف الميادين، وبالتالي انقلبت الحلول إلى مشاكل إضافية ودخلت البلدان المدينة في حلقة مفرغة.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية و آثارها

تعتبر سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية أداة من الأدوات المهمة من أجل استعادة التوازنات الداخلية والخارجية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي.

تمثل هذه السياسة 79% من مجمل الإجراءات المختلفة المتضمنة في برامج الصندوق الموجهة إلى الدول النامية خاصة، لذلك خصصنا لها مطلب نتناول فيه شروط نجاح هذه السياسة و الآثار التي تحدثها.

الفرع الأول: شروط نجاح سياسة التخفيض.

هناك العديد من الشروط التي تتحكم بدرجة أو بأخرى في نجاح أو فشل سياسة التخفيض ويمكن حصرها فيما يلي:

1- ثبات الأسعار المحلية للتصدير: لا يمكن أن يكون للتخفيض فعالية إذا سائر انخفاض قيمة العملة المحلية_ إرتفاع سعر الصرف_، إرتفاع في مستوى الأسعار المحلية للسلع المصدرة بنفس النسبة، بإعتبار أن العائد الذي يمكن أن يحققه المستورد الأجنبي من جراء عملية التخفيض سيفقد مباشرة بارتفاع الأسعار المحلية في البلد المخفض لسعر عملته وبذلك يختفي الأثر السعري في زيادة صادرات البلد⁽¹⁾.

2- عدم لجوء الدول المنافسة إلى تخفيض عملتها: إن قيام الدول التي تصدر نفس السلع بإجراء تخفيض لعملتها مماثل للدولة صاحبة التخفيض قصد المحافظة على أسواقها الخارجية، يحد من فعالية سياسة التخفيض في تقليل الواردات، وقد تتسابق الدول المتنافسة في تخفيض عملتها، الشيء الذي يؤدي إلى إستنزاف ثروتها الطبيعية⁽²⁾.

وإذا قامت الدولة بتكرار عملية التخفيض فإن ذلك يمكن أن يفقدها المزايا التي حصلت عليها من جراء هذه العملية، وهو الشيء الذي حصل لبريطانيا عندما خفضت من قيمة عملتها الخارجية بعد خروجها عن قاعدة الذهب، فازدادت صادراتها وقلت وارداتها فكانت قوة للعديد من الدول التي عمدت هي الأخرى إلى انتهاج نفس السياسة وخفضت من عملتها، وكان من نتائج هذا الإجراء أن عادت أسعار الصرف لهذه العملات إلى نفس المستوى الذي كانت عليه قبل إجراء التخفيض وبالتالي عودة الأوضاع الاقتصادية لحالتها الأولى.

3- درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في إحلال الواردات: إن ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات نتيجة تخفيض قيمة العملة المحلية، من شأنه أن يدفع بالطلب المحلي نحو الارتفاع على السلع

(1) بسرى أحمد عبد الرحمان، مقدمة في الإقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص: 249

(2) الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، 1992، بيروت، ص: 48.

المحلية التي تحل محل السلع المستوردة، إذا فلا بد أن يكون لدى جهاز الإنتاج الوطني مرونة كافية لتعويض هذا الطلب المحلي الجديد من خلال سياسة إحلال الواردات بالسلع البديلة. ومن أجل تحقيق ذلك يجب توفر إمكانيات وموارد عاطلة، وكذا الأخذ بعين الاعتبار تكلفة المدخلات المستوردة من تجهيزات الإنتاج وغيرها التي عرفت ارتفاعا في أسعارها نتيجة عملية التخفيض، إذ أن مزايا التخفيض تضمنل لما يعتمد القطاع الإنتاجي المحلي على درجة كبيرة من مستوى الإستيراد، وبالتالي فإن شرط نجاح التخفيض مرتبط بمزايا عملية إحلال الواردات التي ترتبط بدورها ببنية التكاليف الداخلية وكذا المبادلات بين القطاعات⁽¹⁾.

4- عدم تجاوز نسبة الإنفاق الكلي نسبة الاستثمار: يستلزم نجاح عملية التخفيض إتخاذ إجراءات تعمل على الحد من نسبة الإنفاق الكلي مقارنة بنسبة الإستثمار إذ أن التخفيض من شأنه أن يعمل على الرفع من حجم الإنفاق الكلي وذلك في حالة توسيع الإنتاج الداخلي من خلال تشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد الوطني، فينتج عن ذلك ارتفاع النفقات الإستثمارية وأيضاً مستوى الدخل، فيرتفع معها الطلب على الواردات أو السلع البديلة فتتجه الأسعار والإنفاق الكلي إلى الزيادة فيؤدي هذا الوضع إلى اختفاء الأثر السعري لصادرات البلد.

5- أثر التعريفية الجمركية: إن لتأثير التعريفية الجمركية في هذا المجال جانبين أحدهما مرتبطة بالتصدير الآخر بالإستيراد:

- 1- عند التصدير: إن التعريفية الجمركية التي تفرضها الدولة الأجنبية المستوردة لها أثرها على فعالية تخفيض قيمة العملة المحلية، بحيث أنه كلما ارتفعت التعريفية كلما قل الطلب الأجنبي على سلع وخدمات البلد المخفض، فتقل معه استجابة الطلب الأجنبي للتخفيض في قيمة العملة المحلية مما ينتج عنه عدم جدوى هذه الأداة في زيادة كمية العملات الأجنبية ومنه معالجة العجز في ميزان المدفوعات .
- 2- عند الإستيراد: من ناحية التعريف الجمركية المفروضة على الواردات فيمكن القول أنه كلما ارتفعت نسبتها كلما انخفض أثر التخفيض على إنقاص الطلب على هذه السلعة.

الفرع الثاني: آثار عملية تخفيض سعر صرف العملة المحلية

يهدف عموماً صندوق النقد الدولي من عملية تخفيض العملة إلى تحقيق نتيجة مزدوجة تتمثل في: تخفيض الطلب الإجمالي في الأمد القصير، وإعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية وتوجيهها نحو القطاع الخارجي، أي التوجه نحو التصدير في الأمد المتوسط.

- 1- التخفيض في سعر الصرف وإنقاص الطلب الإجمالي: من شأن عملية التخفيض أن تؤثر سلباً على الطلب الإجمالي إذا نتج عنها أثر تضخمي، ومن شأنها كذلك أن تنقص في القوة الشرائية لمستوى محدد من الدخل، وبتعبير آخر يمكن أن يظل الطلب الإجمالي على ما هو عليه أو أن يزيد قليلاً، ولكن الطلب

⁽¹⁾ jacqemot et assidon, politique de change et ajustements en afrique, minster de la coopération et de developpement, paris, 1989, p:339

الفعلي يتجه نحو نقصان، ويجب لتحقيق ذلك أن يصاحب عملية التخفيض اتخاذ تدابير من شأنها عدم السماح لتغيرات الدخول من أن تتبع تقلبات الأسعار، أي إتباع سياسة تقييدية في مجال السياسة المالية والسياسة النقدية، وعدم ربط الأجور بالأسعار، وعلى العموم فإن المقياس الذي يوزع على أساسه نقصان الطلب الحقيقي الإجمالي بين السلع المستوردة والمنتجات المحلية يتعلق بالصفة الأقل أو الأكثر مرونة في طلب السلع المستوردة.

2- التخفيض والمنافسة: ينسب الأثر الإيجابي للتخفيض على إعادة توازن ميزان المدفوعات إلى التغيرات على الطلب التي يتركها التغير في الأسعار، فمن جهة الصادرات يؤدي التخفيض إلى نقصان الأسعار بالعملة الأجنبية للمنتجات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات في الخارج، أما من جانب الإستيراد فإن من شأن التخفيض أن يزيد مقدار العملة الوطنية ثمناً للمنتجات الأجنبية الأمر الذي يعني نقصان الطلب الداخلي على الإستيراد.

إن صندوق النقد الدولي يدرك جيداً حدود الآثار المنتظرة من التخفيض على طلبات الواردات والصادرات، وتقريره لسنة 1981 يتضمن تحليلات عملية ترمي في خلاصتها إلى القول أنه " لفترات أقل من سنة يكون إجمالي مرونة الطلب على الواردات وعلى الصادرات بالنسبة، للدخل أكبر بمرتين إلى أربع مرات من إجمالي مرونة الطلب عليها بالنسبة للأسعار النسبية " وإن رصيد المدفوعات الجارية يتحسن في الأمد القصير بدرجة أكبر في البلدان التي تلجأ لإجراء تخفيضات في عملاتها، ففي مجال اعتبار التخفيض أداة للتأثير على الطلب في الأمد القصير، يكون إذا عاملاً مكملاً للسياسة المالية والسياسة النقدية الانكماشية أكثر منه عاملاً يمكن إدخال تحسين مباشر على الميزان الخارجي عن طريق معالجة وتغيير الأسعار النسبية بغية تطوير منافسة الإنتاج الوطني⁽¹⁾.

3- التخفيض وإصلاح المالية العامة: إن تغير الأسعار النسبية الناجمة عن عملية تخفيض العملة له تأثير مباشر على الأوضاع المالية العامة في البلدان النامية، وذلك بالجزء الذي يرتبط فيه جزء هام من النفقات والموارد بالعمليات مع العالم الخارجي، فالتخفيض أثر آلي هو زيادة الموارد الجمركية حيث تزداد القيمة المقابلة للعملة الوطنية للواردات التي تفرض عليها الرسوم الجمركية وكذا زيادة الموارد الجمركية حيث تزداد القيمة المقابلة للعملة الوطنية للصادرات و بالتالي الرسوم على الصادرات، كذلك فإنه من شأن عملية التخفيض للعملة أن تزيد بالطريقة نفسها الموارد الآتية من الخارج تحت شكل منح وقروض للدولة، وبالمقابل فإن تخفيض النقد الوطني يزيد من الأعباء والتكاليف المرتبطة بالمشتريات الخارجية.

الفرع الثالث: أثر تخفيض سعر الصرف على الدول النامية

تترتب على تطبيق سياسة التخفيض جملة من الآثار على مستويات مختلفة بالنسبة للدول النامية

(1) ماري فرانس ليريتو، صندوق النقد الدولي و بلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، 993،

1- بالنسبة للصادرات: إن تخفيض قيمة العملة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة صادرات الدولة النامية صاحبة التخفيض نظرا لتظافر عوامل عديدة، منها تخصص معظم هذه الدول في الإنتاج الزراعي والصناعي والمواد الأولية التي تتسم بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية، واتجاه الطلب العالمي على أكثرها إلى الانخفاض في المدى المتوسط، إذا ليس بالضرورة بما كان في حال تخفيض أسعار الصادرات أن يزداد الطلب على منتجات الدول النامية، هذا من جهة ومن جهة أخرى حتى ولو حدث عكس ما سبق ذكرة فإنه لن يكون الإنتاج الداخلي لصادرات الدول النامية قادرا على الإستجابة للطلب العالمي على سلعتها، ذلك أن هذه الدول تلاقى صعوبات في استغلال الطاقات العاطلة أو زيادة الإمكانيات المتاحة لقطاع التصدير، إذا فزيادة الصادرات أمر مرتبط بزيادة قدرة الإقتصاد الوطني على الإنتاج من أجل التصدير، ثم يأتي في المقام الثاني مسألة التخفيض.

2- بالنسبة للواردات: إن تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يحدث ارتفاع في قيمة الواردات بدلالة العملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية، الشيء الذي ينجز عنه الحد من الطلب على الواردات ومنه القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، إذ أن ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنفس نسبة التخفيض، من شأنه ان يؤدي إلى تناقص طلب المستهلكين على هذه السلع بنسبة أكبر مما يدفعهم إلى الحد من استيرادها، غير أن ذلك لا يتحقق في البلدان النامية لأنها تفقد إلى شروط أساسية، فهل بمقدور جهازها الإنتاجي إنتاج السلع البديلة للسلع المستوردة وبأقل سعر.

وبما أن الجزء الأكبر من واردات الدول النامية يوفره العالم الخارجي، وهي تتمثل عموما في السلع الغذائية والأدوية ومختلف التجهيزات...، ومن ثم فإن سياسة التخفيض لا يتوقع منها أن تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على تلك الواردات حتى وإن ارتفعت أسعاره من جراء التخفيض.

وحتى تتجح سياسة التخفيض في الحد من حجم الواردات، يجب أن لا تلجأ الدول المصدرة إلى اتباع سياسة الإغراق أو تخفيض قيمة أسعار صادراتها مقومة بالعملة الأجنبية بنفس نسبة تخفيض العملة، ومنه سوف تظل الأسعار المحلية لواردات الدول النامية على حالها قبل القيام بسياسة التخفيض، وبالتالي فإنه من غير المتوقع أن تؤثر هذه السياسة في الحد من الواردات⁽¹⁾.

3- بالنسبة لخدمات الديون الخارجية: يؤثر التخفيض بشكل واضح على قدرة الدولة في خدمة ديونها الخارجية وبالتالي على نمو إقتصاديات الدول المدنية، إذ أن رفع سعر الصرف يؤدي بالضرورة إلى إضافة أعباء جديدة على الدول المدنية، وتمثل هذه الأعباء الإضافية تقريبا نفس نسبة التخفيض في العملة المحلية، باعتبار أن أقساط الدين الخارجي والفوائد المترتبة عنها مقومة بدلالة العملة الأجنبية يبقى ثابتا، بينما العبء المعبر عنه بالعملة المحلية سيرتفع مما يثقل كاهل الدولة بدفع عدد أكبر من وحدات العملة المحلية للحصول على المقدار اللازم من النقد الأجنبي لسداد أعباء الديون، وهكذا تستفيد الدول أو الهيئات الخاصة دون عناء من هذا التخفيض من خلال استيرادها للسلع والخدمات بأسعار تقل عن تلك المطبقة

(1) الفار إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 51

قبل التخفيض، إذا فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى إقبال كاهل الدول المدنية بزيادة عبء الديون الخارجية على حساب الإقتصاد الوطني.

المطلب الرابع: أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة الآسيوية

يتناول هذا المطلب أثر تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة الآسيوية و لتبيان ذلك قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع نستعرض في الفرع الأول دور الصندوق في مواجهة الأزمة أما الفرع الثاني فنتناول فيه نتائج هذا التدخل، و في الفرع الأخير نقدم بعض الانتقادات الموجهة لصندوق في تعامله مع الأزمة.

الفرع الأول: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة

نظرا للانخفاض المعتبر لأسعار صرف عملاتها والخروج المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية منها، اضطرت كوريا، أندونيسيا وتايلندا إلى طلب الإعانة (على غرار ما حدث في المكسيك سنة 1994-1995) من صندوق النقد الدولي، وقد كان هذا في إطار اتفاقية تأكيد.

وفي الحقيقة، فقد تضمنت الخطة المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة شطرين : أولهما مرتبط بالسياستين النقدية والجبائية والآخر بجملة من الإصلاحات الهيكلية⁽¹⁾. فقصد الحد من العجز الخارجي والعمل على استقرار العملة بعد تدهورها (كشرط لاسترجاع القدرة على التنافس) كان من الواجب انتهاج سياسات نقدية و جبائية تقييدية وذلك في محاولة لتخفيض الطلب الداخلي واسترجاع ثقة المستثمرين.

وبالتوازي مع هذا، فقد طلب الصندوق من هذه البلدان (كوريا، تايلندا، وأندونيسيا) اتخاذ جملة من التدابير الهيكلية : إعادة هيكلة ورسملة القطاع البنكي، تقييد ورفع الرقابة الاحتياطية *contrôle prudentiel*، تطوير التشريع الخاص بالبنوك و بالإفلاس وفتح النظام البنكي للرأس المال الأجنبي⁽²⁾.

ومن خلال هذا، نلاحظ أنه إلى جانب اتباع سياسات نقدية و جبائية تقييدية، فقد تمحورت معظم التدابير الهيكلية المقترحة على النظام البنكي ، والذي قد يعتبر واحد من الأسباب الرئيسية للأزمة وذلك نظرا لنمط تخصيصه للقروض ولرؤوس الأموال في الإقتصاد.

وإلى جانب هذين الشطرين الذي تضمنتهما خطة صندوق النقد الدولي، فقد تضمنت أيضا إعانات مالية تقدم للبلدان المعنية ، ويبين الجدول التالي حجم الإعانات المالية المقدمة ومصدرها، باعتبار أن هذه الإعانات متأتية من هيئات مالية دولية مختلفة :

(1) D. DWORT – FRECAUT : ‘‘La crise asiatique, le rôle de la banque mondiale’’ in la revue du financier spécial (crise financière internationale) n°118 – 119 de 1998/1999, P. 24..

(2) A. Guillouet : Crise(s) asiatique(s) : « Leçons provisoires et premiers espoirs » in revue d'économie financières n°48 juillet 1998 P 221..

الجدول (06) : الإعانات المالية المقدمة من طرف هيئات مالية مختلفة لكوريا الجنوبية، أندونيسيا وتايلندا بعد الأزمة المالية الآسيوية

تايلندا	البلد
02 جويلية 1997	تاريخ تعويم العملة
05 أوت 1997	تاريخ طلب الإعانة من FMI
20 أوت 1997	تاريخ الحصول على التأكيد
صندوق النقد الدولي 4 مليار دولار	الهيئات المساهمة في الإعانة ومبلغ المساهمة :
البنك الدولي 1,5 مليار دولار	
البنك الآسيوي للتنمية 1,2 مليار دولار	
مصادر مختلفة 10,5 مليار دولار	
17,2 مليار دولار	المجموع
أندونيسيا	البلد
04 أوت 1997	تاريخ تعويم العملة
04 أكتوبر 1997	تاريخ طلب الإعانة من FMI
05 نوفمبر 1997	تاريخ الحصول على التأكيد
صندوق النقد الدولي 10 مليار دولار	الهيئات المساهمة في الإعانة ومبلغ المساهمة :
البنك الدولي 4,5 مليار دولار	
البنك الآسيوي للتنمية 3,5 مليار دولار	
مصادر مختلفة 17 مليار دولار	
35 مليار دولار	المجموع
كوريا الجنوبية	البلد
17 نوفمبر 1997	تاريخ التوقف عن الدفاع عن قيمة الون won
21 نوفمبر 1997	تاريخ طلب الإعانة من FMI
04 ديسمبر 1997	تاريخ الحصول على التأكيد
صندوق النقد الدولي 21 مليار دولار	الهيئات المساهمة في الإعانة ومبلغ المساهمة :
البنك الدولي 10 مليار دولار	
البنك الآسيوي للتنمية 4 مليار دولار	
مصادر مختلفة 22 مليار دولار	
57 مليار دولار	المجموع
صندوق النقد الدولي 35 مليار دولار	توزيع المساهمات المالية حسب كل هيئة مالية :
البنك الدولي 16 مليار دولار	
البنك الآسيوي للتنمية 8,7 مليار دولار	
مصادر مختلفة 49,5 مليار دولار	
109,2 مليار دولار	المجموع

من خلال معاينة الجدول قد يتبين لنا مدى الأهمية النسبية للإعانات التي قدمتها الهيئات المالية المختلفة و على رأسها صندوق النقد الدولي (17,2 مليار دولار لتايلندا، 35 مليار دولار لأندونيسيا، 57 مليار دولار لكوريا). وفي الحقيقة، فهذه الإعانة تمثل على التوالي 10%، 15%، 12% من الناتج الداخلي الإجمالي لهذه البلدان مقيما بسعر صرف 1996⁽¹⁾.

أول ما قد يقال حول تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة الآسيوية هو أن الصندوق قد استجاب لطلب جاء بصورة تلقائية من عند هذه البلدان ، وقد يعكس هذا اللجوء التلقائي المصادقية التي اكتسبها الصندوق كهيئة قد تساهم في مواجهة الأزمات المالية⁽²⁾، لاسيما بعد تدخله في حل الأزمة المكسيكية سنة 1995 وأزمة المديونية فيما قبل. ومن ثم فيمكن القول أن صندوق النقد الدولي كهيئة، قد اكتسب مكانة هامة نسبيا في النظام المالي الدولي لاسيما عند ظهور الأزمات المالية.

الفرع الثاني: النتائج المترتبة عن تدخل الصندوق

على ضوء بعض المؤشرات الخاصة بدول جنوب شرق آسيا يمكن القول أن السياسات والتدابير التي انتهجتها هذه الدول بإعانة من صندوق النقد الدولي قد كانت فعالة نسبيا، ففي سنة 1999 شهدت هذه الدول تسجيل معدلات نمو إيجابية (2% في كوريا، 2% في الفلبين، 1% في تايلندا، 0,9% في ماليزيا، ماعدا في أندونيسيا أين تواصل تراجع الناتج الداخلي الإجمالي)، بداية ظهور فائض جاري (70 مليار دولار سنة 1998 بعد أن تم تسجيل عجز بقيمة 55 مليار دولار سنة 1996 للخمس دول الأساسية التي مستها الأزمة الآسيوية)⁽³⁾، وقد تزامن هذا بتحسن أسعار الصرف، إرتفاع قيمة الاحتياطات الرسمية ومؤشرات الأسواق المالية.

وكصورة عن بعض نتائج السياسات المتبعة، لابد أن نشير إلى توقف معدل نمو الإنتاج الصناعي عن التراجع في دول جنوب شرق آسيا، ما عدا أندونيسيا، وإلى بداية دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى دول المنطقة سنة 1999⁽⁴⁾.

وبالتالي، فعلى غرار ما حصل في المكسيك سنة 1995، فقد ساهم صندوق النقد الدولي في إعانة دول جنوب شرق آسيا للدخول في مرحلة نمو وتجاوز الأزمة المالية.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للصندوق في تعامله مع الأزمة

هناك جملة من الانتقادات وجهت للصندوق في تعامله إزاء الأزمة الآسيوية، ويمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلي⁽⁵⁾:

(1) A. Guillout : op. cit P 213.

(2) F. Nicolas : « Les FMI sur la sellette » in problèmes économiques n° 2595 du 16 décembre 1998 P 23.

(3) J. C. Berthelemy, S. Chauvin : « Pays en développement » in CEPII : L'économie mondiale 2000 (1999) éd. La découverte PP 34-35.

(4) J.C. Bethellmy, S. Cauvin : op. cit P 35.

(5) F. Nicolas : « Le FMI sur la sellette » in problèmes économiques n° 2595 du 16 décembre 1998 PP 21-26.

1- بالرغم من حداثة عهد تسجيل الأزمة المكسيكية، فقد فشل صندوق النقد الدولي في التنبؤ بالأزمة الآسيوية ، فبعد ظهور الأزمة المكسيكية اعتبر الصندوق أن نشر المعلومات في الوقت اللازم كان كفيلا بتجنب وقوع الأزمات المالية، ومن ثم ففي إطار اقتراح جملة من المؤشرات التي تسمح بالتنبؤ بالأزمات، قام الصندوق بصياغة ما يعرف بالمعيار الخاص بنشر المعطيات Norme spéciale de diffusion des données.

وبالرغم من كون هذه الآلية تهدف إلى تفادي وقوع الأزمات وذلك بواسطة نشر المعلومات، لكن في الحقيقة، تعاني الآلية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي من ضعفين أساسيين : فهي من جهة تعتمد على المعلومات التي تقدمها البلدان للصندوق، علما أن هذه المعلومات قد تكون خاطئة ومزيفة، كذلك فعند نشر المعلومات المتحصل عليها من طرف الصندوق، فقد يؤدي هذا إلى ظهور حالة من الهلع المالي وهو ما قد يتولد عنه بداية لأزمة مالية ما، ومن ثم فآلية نشر المعلومات قد تؤدي إلى ظهور أزمات مالية (حسب F. Nicolas) في بعض الحالات.

وقد رد (S. Fisher) (نائب مدير صندوق النقد الدولي)⁽¹⁾ على هذا النقد بالإشارة إلى أن الصندوق قد حذر تايلندا عدة مرات قبيل الأزمة من إمكانية ظهور أزمة مالية في هذا البلد (بالرغم من إقراره بفشل الصندوق في التنبؤ بإمكانية العدوى وسرعتها).

2- لقد حاول صندوق النقد الدولي أن يلعب دور مقرض الملاذ الأخير على المستوى الدولي، بالرغم أن إمكانياته المالية لا تسمح بذلك فعلا، فبالنظر إلى حجم التدفقات والعمليات المالية التي ميزت ظاهرة العولمة المالية ، فقد أصبح حجم رؤوس الأموال اللازمة أكبر نسبيا من الإمكانيات المالية للصندوق، وهذا ما يعكسه طلب المدير العام للصندوق آنذاك للرفع من حصص البلدان في هذه الهيئة.

في هذا الإطار، لا بد أن نشير أنه عقب الأزمة، أنشئ الصندوق آلية جديدة للتدخل في حالات الأزمة المالية وهي ما يعرف بتسهيل الاحتياط التكميلي Facilité de réserve supplémentaire وهي عبارة عن تسهيلة خاصة بالبلدان التي تسجل عجزا طارئا واستثنائيا نظرا لفقدان الثقة من طرف المستثمرين في هذا البلد⁽²⁾، وقد استعملت في كوريا الجنوبية خلال شهر ديسمبر 1997.

إضافة إلى هذا فقد اعتبر (A. Steinherr) أن نمط تقديم الإعانة للدول التي طالبت الإعانة من الصندوق، قد تتميز بالبطء والتناقل وذلك على غرار ما يظهره الجدول التالي :

(1) س. فيشر : " الأزمة الآسيوية و الدور المتغير لصندوق النقد الدولي" عن مجلة التمويل و التنمية عدد يونيو 1998 ص 04.
(2) A. Guillouet : "Crise(s) asiatique(s) : Leçons provisoires et premiers espoirs » in revue d'économie financière juillet 1998 n° 48 P 213.

الجدول (07) : التمويل الرسمي المقدم إلى بعض دول جنوب شرق آسيا

الوحدة : مليار دولار

المبالغ المتحصل عليها			المبالغ المتعهد بتقديمها	البيان البلد
1999	1998	1997		
7,6	9,2	3,9	36,6	أندونيسيا
5,7	9,4	17,3	58,2	كوريا الجنوبية
2,4	3,0	5,8	20,1	تايلندا

Source : A. Steiherr : Les crises financières en Asie et en Russie : qu'avons nous appris sur la stabilité financière ?

in A. Bouet , J. Lecacheux : Globalisation et politiques économiques : les marges de manœuvre (1999) éd. Economica, P. 261.

3- هناك من يعتبر أن البرامج التي اقترحتها صندوق النقد الدولي على دول جنوب شرق آسيا لم تكن مناسبة لها. ففي الدول الآسيوية، كان السبب الرئيسي للأزمة هو كون البنوك والشركات الخاصة قد تحصلت على قروض بالعملة الأجنبية دون أن تحسن تخصيص أو توظيف هذه الأموال ومن ثم فقد واجهت هذه الدول ارتفاعا في مديونية القطاع الخاص وعدم قدرته على الوفاء (عكس ما حدث في المكسيك أين كانت الدولة هي العاجزة عن الدفع). وقد تسأل (F. Nicolas) عن العلاقة بين اتباع سياسة نقدية وجبائية تقييدية وسياسة إعادة هيكلة القطاع البنكي، فالسياسات النقدية والجبائية التقييديتين من شأنهما كبح النمو ومن ثم عرقلة هيكلة القطاع البنكي⁽¹⁾.

4- إضافة إلى كل الانتقادات السابقة، يعتبر هذا النقد الأخير من أهم الانتقادات التي قد توجه لصندوق النقد الدولي وتعامله مع الأزمات المالية بشكل عام، فمن المحتمل أن تؤدي تدخلات الصندوق في حل الأزمات المالية الدولية إلى تولد ظاهرة الخطر الخلفي Aléa moral لدى البلدان.

فظاهرة الخطر الخلفي تتمثل في كون أن وجود ضمان للتدخل لإعانة المتعاملين في حل الأزمات المالية قد يدفع بهؤلاء إلى المخاطرة أكثر⁽²⁾.

عند تدخل الصندوق في جنوب شرق آسيا، فقد قدم تمويلات للقطاع الخاص وذلك عبر تمويله للدول التي أصابها الأزمة. وفي هذه الظروف، قد تشتد ظاهرة الخطر الخلفي وذلك لكون الوسطاء الماليين على يقين من أنهم محميون من خطر الإفلاس، بالرغم أنهم لم يحصلوا على ضمان صريح أو ضمني من عند الدولة، خاصة بالنظر إلى العلاقة الموجودة بين "رجال السياسة" ومسيرو الهيئات المالية والبنوك.

إضافة لهذا، ونظرا لتدخل صندوق النقد الدولي في البلدان الناشئة بشكل عام، إبان الأزمات المالية، فقد يشجع هذا المتعاملين الخارجيين على الإقراض لهذه الدول (أو للقطاع الخاص فيها)، إذا كانوا متيقنين أن هذه الأخيرة (أي الدولة) ستلجأ للصندوق في حالة ظهور الصعوبات. ولعل من بين الأمثلة التي قد

⁽¹⁾ F. Nicolas, OP.CIT, P. 24.

⁽²⁾ A.Meltser : « Aléa moral : Les institutions financières face au FMI » in problès économiques n° 2550 du 07 janvier 1998 P 31.

تتطبق على هذه الحالة، ما حصل للمقرضين الذي اشتروا سندات من نوع Tesobonos في المكسيك فبالإضافة إلى استفادتهم من مردودية عالية قبل الأزمة المكسيكية، و مع هذا فقد تمكنوا من استرجاع أموالهم بعد ظهور الأزمة وذلك بفضل تدخل صندوق النقد الدولي.

وبالرغم أن شرطية الصندوق قد تساهم في كبح ظاهرة الخطر الخلفي، لكن مع هذا فقد نخمن أن تدخلات الصندوق قد تؤدي إلى تشجيع هذه الظاهرة، خاصة إذا كانت هذه التدخلات من مصلحة القطاع الخاص وهو ما قد يؤدي إلى احتمال ظهور صعوبات لاحقة في الأنظمة المالية لمختلف البلدان لاسيما البلدان الناشئة⁽¹⁾.

المطلب الخامس: تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية

لقد ضرب الإعصار المالي ممثلاً في الأزمة المالية العالمية أركان النظام الرأسمالي من خلال تدخل الأنظمة الرأسمالية في دعم مؤسساتها المالية المتعثرة ضاربة عرض الحائط مبدأ "دعه يعمل أتركه يمر" لآدم سميث، فما هي هذه الأزمة و ما هو موقف الصندوق من هذه الأزمة .

الفرع الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية:

الأزمة المالية العالمية هي التدايعات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك.

وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصادات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

ولم تغلح مئات مليارات الدولارات التي ضخنت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تعمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، لم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم. يمكن القول إن منتصف شهر سبتمبر/أيلول لسنة 2008 شهد تفجر الأزمة المالية في الولايات المتحدة لدرجة أن المحللين الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا بداية الأسبوع الثالث في هذا الشهر "أسبوعاً دامياً" وتاريخياً للاقتصاد الأمريكي انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة، بعد سنوات طويلة من النجاح، واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط، في حين تواصل المد الزلزالي الاقتصادي ليطل مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأميركية.

(1) غلير مور أورتيغ مارتنيز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش في آسيا ؟ عن مجلة التمويل والتنمية، عدد يونية،

أما عن أبرز ضحايا هذه الأزمة فهم على التوالي:

- 1) بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية -أكبر الصناديق الأميركية العاملة في مجال الادخار والإقراض-لمجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة بـ 1.9 مليار دولار.
- 2) بنك الاستثمار الأميركي (ليمان برذارز) يعلن عن إفلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأميركيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي الأميركي لإنقاذ البنك.
- 3) بنك ميريل لينش أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة يضطر لقبول عرض شراء من "بنك أوف أميركا" خشية تعرضه للإفلاس.
- 4) الحكومة الأميركية تعمل على تأمين الجزء الأكبر من نشاط شركة "أي آي جي" العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار.
- 5) انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية.
- 6) الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك "أتش بي أو أس" عن طريق قيام بنك لويديز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني..
- 7) عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أميركا وبريطانيا يفقدون وظائفهم
- 8) انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- 9) بنك واكوفيا -رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة- بيع لمؤسسة سيتي غروب المصرفية الأميركية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأميركية لمواجهة تبعات الأزمة المالية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: اقتراحات الصندوق لحل الأزمة

يصر مدير صندوق النقد الدولي دومينيك ستروس كان على دور صندوق النقد الدولي كجهاز استشاري للحكومات. ويقول إن الصندوق اقترح على الحكومة الأميركية قبل أشهر أن تشتري ديون المصارف الهالكة وتمتلك جزءا من أسهمها بغية مساعدة البنوك على إعادة الرسملة وهو ما جاء في صلب خطة الإنقاذ التي اعتمدها مؤخرا وزير الخزانة هنري بولسن. ويضيف في هذا الصدد "اقترحنا على الأميركيين وضع خطة بولسون موضع التنفيذ. استغرقهم الأمر وقتا طويلا كي يردوا لكنهم في النهاية عادوا واتبعوا نصيحتنا".

إن تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة الحالية مختلف عن تدخله في الأزمة الأرجنتينية لأن تلك الأزمات كانت أزمات نقدية أما اليوم فنشهد أزمة في الأنظمة المصرفية أي على هامش أنشطة صندوق

⁽¹⁾ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/, 04/10/2008>

النقد الدولي. لكننا نصحنا الحكومات وطلبنا منها إعادة رسملة المصارف" بحسب ما جاء على لسانه مضيفاً "لقد أطلقت التدابير الطارئة لصندوق النقد الدولي. لا تقتصر الأزمة على البلدان الأصلية بل تمتد إلى سائر أنحاء المعمورة. ولم تعد تجد البلدان التمويل اللازم".

وفي إشارة إلى تصريحات أدلى بها خلال مؤتمر صحفي ، طلب دومينيك ستروس كان صراحة من البلدان الأوروبية مزيداً من التنسيق في سياساتها معلقاً في هذا الشأن "نتفهم أن يتحرك الأوروبيون كل بمفرده لكن انظروا إلى إيرلندا فقد أدى ذلك إلى هروب الرساميل منها وهذا ما زرع وضع البلاد". أما في خصوص تدخل البنوك المركزية فيرى الصندوق من الجيد أن تكون قد تحركت بشكل منسق لكن هذا مجرد تدبير واحد. ولا بد من تدابير أخرى لضمانة الأسواق. اليوم يسود الجمود الكلي وينبغي التوصل إلى طريقة لكسره.

ويحذ دومينيك ستروس كان اقتراح رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون الذي يدعو إلى ضمان القروض بين المصارف قائلًا في هذا الشأن "هذا أمر ثوري وهي فكرة تحظى بكامل دعمي. فلا بد أن يثق المقرض من جديد بالمقترض".

إلى ذلك، يشدد صندوق النقد الدولي على أهمية خطة بولسن وخطط إنقاذ البنوك مضيفاً "هناك تجارب جرى فيها إشراك المكلفين ضريبياً. وفي البلدان الإسكندنافية، حقق المكلفون أرباحاً. إذا نفذت الأمور تنفيذاً صحيحاً، بالإمكان الحصول على نتائج جيدة".

ويرغب الصندوق في أن تستخلص الدروس من الأزمة المالية. وبالنسبة إليه لا حاجة إلى اتفاقية تشبه اتفاقية بروتن وودز التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لأننا لا ننطلق من الصفر كما كانت الحال في تلك المرحلة. وهو يقول في هذا الصدد "غداة انتهاء هذه الأزمة، لا ينبغي نسيانها ويجب إعادة هيكلة النظام. كما لا بد أن تتأقلم المؤسسات مع العولمة الراهنة"⁽¹⁾.

كما شدد المدير العام لصندوق النقد الدولي الفرنسي دومينيك ستراوس كان على ضرورة انتهاز عمل جماعي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية التي تعصف بالبورصات والساحات المصرفية في ربوع العالم.

وقال دومينيك ستراوس كان خلال مؤتمر صحفي قبيل افتتاح الجمعية العمومية لصندوق النقد الدولي ان الخروج من الأزمة الراهنة يستدعي من الجميع التعاون والتنسيق.

⁽¹⁾ <http://www.france24.com/ar/20081009> , 10/10/2008

وأضاف المدير العام لصندوق النقد الدولي انه من الصعب التوصل إلى إجماع بين دول الإتحاد الأوروبي واتخاذ قرارات مرضية للجميع، وقد لاحظ هذا عندما كان يشغل مهام وزير المالية والاقتصاد الفرنسي من 1997 إلى غاية 1999.

وحذر صندوق النقد الدولي الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من اتخاذ قرارات فردية دون مراعاة آراء الآخرين، و اعتبر الصندوق أن العمل الجماعي بات حتمية في ظل الأوضاع المتأزمة الحالية، وأصبح خيارا لا مفر منه على طريق إرساء إطار مصرفي ومالي عالمي جديد⁽¹⁾.

المبحث الثاني: أشكال و نتائج تدخل مجموعة البنك الدولي

عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير كما لاحظنا في الفصل السابق ، تطورا مؤسساتيا هاما، إذ تحول البنك إلى مجموعة تتشكل من خمس مؤسسات رئيسية استطاع البنك من خلالها تنويع وتكثيف المساعدات التي يقدمها في المجالين النقدي والمالي، ويتجلى هذا في اقتحامه لميادين جديدة لم تكن من اهتماماته في السنوات الأولى من نشاطه، إذ أصبح البنك الدولي يهتم بترقية القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، إلى غير ذلك من تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، وبرامج لمكافحة الفقر والمشاكل البيئية.

وسنحاول في هذا المبحث إبراز أهم أشكال و نتائج تدخل كل مؤسسة من مؤسسات مجموعة البنك العالمي في الاقتصاديات الوطنية و بالأخص اقتصاديات الدول النامية.

المطلب الأول: السياسة الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء و التعمير

الفرع الأول: أنواع القروض التي يمنحها البنك⁽²⁾.

يقدم البنك نوعان من القروض :

النوع الأول : تقدم للدول النامية القادرة على دفع أسعار فائدة قريبة من مثيلتها السوقية، أما مصدرها فهي المستثمرون من كافة دول العالم الذين يقومون بشراء السندات التي يصدرها البنك لهذا الغرض .

النوع الثاني : وتقدم إلى الدول الأكثر فقرا، التي عادة ما تفتقر إلى الجدارة الائتمانية في أسواق المال الدولية، و بالتالي فهي غير قادرة على دفع أسعار فائدة قريبة لأسعر الفائدة السائدة في السوق لذلك ليس بمقدور البنك إصدار السندات بغية توفير الأموال المعدة لإقراض تلك الدول و في هذه الحالة يتم

الإقراض عن طريق الفروع التابعة للبنك وهي مؤسسة التنمية الدولية (I.A.D)

أما أهم القروض التي يقدمها البنك منذ تأسيسه إلى مطلع الثمانينات فهي:

⁽¹⁾ <http://www.france24.com/ar/20081009-imf> , 09/10/2008

⁽²⁾ عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص:304-305

• **قروض المشروعات (Project Lending) :** وهي تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء... الخ وعادة ما ترتبط هذه القروض بمشروطة من طرف البنك ترتبط بالمشروع ذاته مثل حسن التنفيذ و الإدارة إضافة إلى الحد الأدنى المطلوب من العائد على الاستثمار .

• **قروض البرامج (Program Lending) :** وهي تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات عدة أو لتمويل الإسترادات لصناعة ما أو لعدة صناعات و في ظروف إستثنائية يشهدها البلد المقترض و بالتالي فهي قروض طوارئ تقدم عند حصول كوارث طبيعية أو أزمات إقتصادية حادة على إثر تدهور مفاجئ في معدل التبادل الدولي لذا فإنه عادة ما تكون هذه القروض عديمة المشروطة.

أما خلال العقد المنصرم فقد استحدث البنك أنواع جديدة من القروض و هي :

○ **قروض التكيف الهيكلي (S.A.L):** تشكل التسهيل الخاص بها في عام 1980 بهدف توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل في موازين مدفوعاتها و لرفع قدرتها على تسديد ديونها و تختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشتمل على درجة عالية من المشروطة تتضمن سياسات إقتصادية كلية و تصحيحات هيكلية و لذا فإنها لا تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات إستعدادية أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي.

○ **قروض التكيف القطاعي :** و تستخدم لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة، و هي تختلف عن القروض السابقة بوصفها ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة، و بالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المستهدف تمويله. و يتضح مما سبق أن الصفة المميزة لنوعي القروض المشار إليها أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض لذا فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات (Policy-based Lending)

الفرع الثاني: شروط الاقتراض التي يضعها البنك العالمي

يقوم البنك الدولي بإقراض و مساعدة الأعضاء عن طريق منح قروض مباشرة من رأسماله و احتياطاته و أرباحه، أو من خلال منح قروض مباشرة من أموال يقترضها بنفسه عن طريق طرح بعض السندات في الأسواق المالية لبعض الدول كسوق و.م.أ، و إنجلترا و سويسرا و غيرها، و استعمال حصيلة هذه القروض في إقراض الدول الأعضاء التي في حاجة إليها، و هناك وسيلة ثالثة و هي عن طريق ضمان البنك الدولي كليا أو جزئيا القروض التي تقدمها البنوك و الأفراد إلى الدول التي هي في حاجة إليها⁽¹⁾.

ولقد نصت اتفاقية البنك العالمي على أن هذه القروض تمنح ولكن بشروط ، أهمها:

1- إذا أقرض البنك من أموال يقترضها أو ضمن قروض يقدمها المستثمرون من الأفراد والهيئات الخاصة، فلا بد له من الحصول على موافقة الدول التي تقترض من أسواقها الأموال، وكذلك الدول التي

(1) ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص: 328

تخصها العملة المستعملة في عملية الإقراض، كما يجب الحصول على موافقة هاتين الدولتين أيضا على قابلية تحويل القروض إلى عملة أي دولة أخرى من الدول الأعضاء، والقصد من كل هذا هو تمكين الدولة التي تجرى في أسواقها، أو تقوم بعملتها القروض، من مراقبة ما يخرج منها من رؤوس الأموال، لتقدير ما إذا كانت ظروفها تسمح بذلك أم لا.

2- يقدم البنك الدولي قروضا بصفة أساسية لحكومات الدول الأعضاء أو لمنظمات حكومية متخصصة، إلا أنه قد يقرض المشاريع الخاصة أيضا، وفي هذه الحالة فان على الحكومات التي تتواجد في إقليمها هذه المشاريع، أو بنكها المركزي ضمان هذه المشاريع ضمانا كاملا فيما يتعلق بسداد أصل القروض وفوائده وما يرتبط به من عمولات.⁽¹⁾

3- تتراوح مدة هذه القروض ما بين 15 و 17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمسة سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض والتي تتراوح نسبتها ما بين 7,5 و 7,75%.⁽²⁾

كما يحصل البنك على عمولة مقابل ما يقدمه أو يضمنه من قروض لا تقل نسبتها عن 1% ولا تتجاوز 1,5% ويفسر البنك الدولي هذه الأعباء الكبيرة نسبيا، باضطراره للجوء إلى أسواق رؤوس الأموال العادية (خصوصا منها الأسواق الأمريكية)، للحصول على الموارد، الأمر الذي يحكم عليه الارتباط بما يطرأ على هذه الأسواق من تغييرات.

يجب أن تكون القروض التي يمنحها أو يضمنها البنك موجهة لتمويل مشاريع تخص التنمية والتعمير، وبمعنى آخر فإن البنك لا يقدم ولا يضمن القروض التي يكون الغرض منها تحقيق التنمية بصفة عامة، وإنما يجب أن تكون القروض مخصصة لمشاريع محددة. و يعتبر هذا الشرط الوسيلة الوحيدة في نظر البنك لضمان استخدام القروض في الأغراض التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وهي رفع مستوى الإنتاج والدخل في الدول المقترضة.

4- لا يحق للبنك ما يمنحه أو يضمنه من قروض باشتراط إنفاقها في دول محددة، فلمقترض حرية إنفاق حصيلة القرض في أي دولة يشاء، للحصول على السلع والمعدات اللازمة له إذا كان ذلك في إمكانه،^(*) ولكن يحق له اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان إنفاق القروض في الأغراض التي خصصت لها.

5- ينبغي أن يتحقق ويتأكد البنك من فائدة المشروعات المطلوب تمويلها وأولويتها بالنسبة لمشاريع أخرى، ولذلك فانه يفحص الإمكانيات الفنية والاقتصادية لتنفيذ المشروع، وبصفة خاصة مدى ربحيته الاقتصادية، بل إنه قد يبحث حتى في إمكانيات اقتصاد الدولة في مجموعة من حيث الموارد الطبيعية،

(1) محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت 1991م، ص: 310، 311

(2) Ammar Belhimer, La dette Extérieure de l'Algérie. Edition CASBAH. Algérie 1998, P. 188

(*) : يتفق ذلك مع غاية البنك الدولي في تشجيع التجارة البينية.

والخبرة الفنية والاقتصادية، وحالة ميزان المدفوعات، وما يتوقع أن تكون عليه هذه الإمكانيات مستقبلاً حين يتعين تسديد القرض وفوائده بالعملة الأجنبية.

6- لا يشكل القرض الذي يقدمه البنك إلا جزءاً من النفقة الإجمالية للمشروع، وهو الجزء اللازم لاستيراد السلع والخدمات الضرورية للمشروع من الخارج، ولذلك يحرص البنك عادة على أن يرفق طلب القرض بفائمة للسلع المطلوب استيرادها.⁽¹⁾

الفرع الثالث : قدرة تدخل البنك الدولي في الاقتصاديات الوطنية

1- تأثير السياسة الإقراضية للبنك الدولي بالإعتبارات السياسية والجيوستراتيجية

نسج البنك الدولي، منذ الخمسينيات، شبكة من عناصر التأثير عادت عليه بكبير الفائدة لاحقاً. لقد عمد إلى خلق طلب على خدماته في العالم الثالث. والتأثير الذي يمارسه هذا البنك اليوم يعود بشكل أساسي إلى شبكة الوكالات التي أقامها في الدول التي أصبحت من زبائنه، كما صارت في نفس الوقت من مدينيه. لقد مارس البنك الدولي سياسة فعلية لدعم شبكة تسليفه.

كان من أهم أهداف سياسة البنك الدولي، منذ الخمسينيات، "بناء المؤسسات" التي غالباً ما اتخذت شكل وكالات شبه حكومية في البلدان الزبائن للبنك الدولي، وتم عن عمد تأسيس هذه الوكالات بحيث تكون مستقلة نسبياً في تمويلها عن الحكومات، وبالتالي خارج رقابة المؤسسات السياسية المحلية ومنها مجالس النواب، شكلت هذه الوكالات أدوات وصل طبيعية للبنك الدولي الذي تدين له بولادتها، وفي بعض الحالات بتمويلها. وكان تأسيس هذه الوكالات إحدى الاستراتيجيات الأكثر أهمية للبنك الدولي بغية الاندساس في اقتصادات بلدان العالم الثالث.

إن هذه المؤسسات التي تعمل وفق قواعدها الخاصة (الموضوعة غالباً بايحاء من البنك الدولي) والتي يغمرها تكنوقراطيون يدفعهم ويشجعهم البنك الدولي كانت وظيفتها أن تكون مصدراً مستقراً وموثوقاً لما يحتاجه هذا البنك: تقديم اقتراحات بالقروض الجيدة. كما قدمت له قواعد موازية من خلالها كان البنك قادراً على تحويل الاقتصادات الوطنية (شركات بكاملها)، دون ضرورة اللجوء إلى إجراءات المراقبة الديمقراطية ونقاشاتها المتناقضة.

أسس البنك الدولي، في العام 1956، بدعم مالي هام من مؤسسة فورد وروكفلر، "معهد التنمية الاقتصادية" الذي يعطي دورات إعداد من ستة أشهر للمندوبين الرسميين للبلدان الأعضاء فيه. وعليه تخرج، ما بين العام 1956 والعام 1971، أكثر من 1300 مندوب رسمي، وبعضهم تبوأ رئاسة الحكومة أو وزارة التخطيط أو وزارة المالية في بلده.

إن مضاعفات هذه السياسة جاءت مثيرة للقلق : فالدراسة التي قام بها "مركز القانون الدولي" في نيويورك حول عمل البنك الدولي في كولومبيا من 1949 إلى 1972 استنتجت أن الوكالات المستقلة التي أقامها

(1) محمود يونس، مرجع سابق، ص، ص، 310، 311

البنك أثرت تأثيراً عميقاً على البنية السياسية وعلى التطور الاجتماعي في كل المنطقة، وذلك بإضعافها "نظام الأحزاب السياسية ودور المجالس التشريعية والقضائية".

ويمكن القول أن البنك الدولي وضع، منذ الستينيات، آليات جديدة وفريدة بغية التدخل باستمرار في الشؤون الداخلية للبلدان المقترضة، ومع ذلك ينفي البنك، نفياً قاطعاً، أن يكون لهذا التدخل صفة ومضمون الطابع السياسي: إنه يصر، بالعكس، أن لا علاقة لسياسته مع بنية السلطات وأن لا خلط بين القضايا السياسية والاقتصادية⁽¹⁾.

تتأثر سياسة القروض المتبعة من البنك الدولي باعتبارات سياسية وجيوستراتيجية.

تنص المادة الرابعة (من ميثاق البنك) في قسمها العاشر: "لا يتدخل البنك الدولي ومسؤولوه في القضايا السياسية لأي بلد عضو فيه، ويمنع عليهم التأثير في قراراتهم بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين، وحدها الاعتبارات الاقتصادية يمكنها التأثير على القرارات، وهذه الاعتبارات تقدر بدون انحياز، وذلك بغية الوصول إلى الأهداف المنصوص عنها في المادة الأولى".

لقد تم الالتفاف بانتظام على منع أخذ الاعتبارات "السياسية" و"غير الاقتصادية" بالاعتبار (من أهم بنود ميثاق البنك) في مشاريع البنك. لقد رفض البنك إقراض فرنسا بعد تحريرها طالما كان الشيوعيون في الحكومة، وعندما غادروها في أيار 1947 تم منحها القرض المطلوب بعد رفضه حتى ذلك الحين لقد تصرف البنك الدولي مراراً بما يناقض المادة الرابعة من ميثاقه، وفي الحقيقة، فإنه كان يتصرف بانتظام تبعاً للاعتبارات السياسية، ولم تكن طبيعة السياسات الاقتصادية هي المحددة في خياراته، وكان على الدوام يمنح القروض لبلدان لم تكن سياساتها الاقتصادية صالحة، وكانت مشهورة بفساد سلطاتها، كما كانت عليه الحال في إندونيسيا وزائير. وبتحديد أدق، فإن مواقف البنك الدولي من البلدان التي كانت سياساتها موضع اهتمام أهم المساهمين فيه، كانت مرتبطة بانتظام بتوجهات هؤلاء المساهمين، وخاصة الولايات المتحدة.

اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ممارسة هذه السياسة الإقراضية تكتيكاً معممًا: المرونة الكبيرة مع حكومات اليمين (عدم التطلب بخصوص نقشف الحكومات وهو موقف غير شعبي) التي تعترضها معارضة يسارية قوية، بعكس الموقف من حكومات اليسار التي تواجهها معارضة من قوى اليمين. يعني ذلك عملياً أن المؤسسات المالية الدولية كانت تتصرف بحيث تزيد الضغط على الحكومات اليسارية وهي في مواجهة اليمين لإضعافها وتسهيل صعود الحكومات اليمينية إلى السلطة. وبنفس المنطق، كانت هذه المؤسسات تتساهل مع الحكومات اليمينية وهي في السلطة لإفشال المعارضة اليسارية، إن لهذه المؤسسات معايير مزدوجة، وازدواج المعايير يرتبط بالعوامل السياسية والجيوستراتيجية.

(1) http://www.kobayat.net/data/documents/arab_06/06/2008

إن حالة تشيلي والبرازيل ونيكاراغوا وزائير ورومانيا تؤكد بجلاء حقيقة ما تقدم: ففي هذه الحالات نلاحظ خيارات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتماثلة على العموم بخضوعها لنفس المؤثرات. لم يتردد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دعم الديكتاتوريات عندما كانا يجدان (ومعهما الدول الرأسمالية العظمى) من المناسب القيام به. وفي هذا الصدد يقول تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "وفي الحقيقة، فإن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة، طيلة الثمانينيات، كان متناسباً عكسياً مع احترام حقوق الإنسان. ولا يبدو أن المانحين الدوليين يهتمون بمثل هذه الاعتبارات. فهم يفضلون في الواقع الأنظمة الاستبدادية، ويعتبرونها بلا تردد أنظمة تشجع⁽¹⁾ الاستقرار السياسي وأكفاً من غيرها في إدارة الاقتصاد. وعندما ألغت بنغلادش والفلبين قانون الطوارئ مثلاً، تعرضت حصة كل منهما من قروض البنك الدولي إلى الانخفاض .

2- نماذج في دعم الديكتاتوريات تكشف انحياز المؤسسات المالية الدولية

أ- دعم دكتاتورية الجنرال أوغستو بينوشيه في تشيلي

لم تتل تشيلي، في ظل حكومة ألاندي المنتخبة ديموقراطياً (1970 - 1973) قروضاً من البنك الدولي إنما في ظل حكومة بينوشي، وبعد الانقلاب العسكري سنة 1973، أصبح للبلد فجأة قديراً من المصدقية. غير أنه لم يكن باستطاعة أي مسؤول في البنك الدولي تجاهل سمة الإستبدادية والديكتاتورية المتجذرة في حكم بينوشيه. إن العلاقة بين سياسة القروض والمضمون الجيوسياسي في هذه الحالة واضحة للعيان.

ب- دعم ديكتاتورية موبوتو

ورد في تقرير للأمم المتحدة أن موبوتو قد اختلس عدة ملايين من الدولارات كانت مخصصة لتمويل قواته المسلحة. وفي سنة 1982، أصدر أحد مدراء البنك الدولي، "إروين بلومنتال"، وهو مدير بنك ألماني، تقريراً يدين فيه إدارة دولة الزائير برئيسها موبوتو ويحذر فيه المدنيين الأجانب من أن عليهم توقع عدم استيفاء ديونهم ما دام موبوتو في الحكم. فبين سنتي 1965 و1981، استدانّت الحكومة الزائيرية حوالي 5 مليار دولار من الأجانب وبين سنتي 1976 و1981، ولأربع مرات على التوالي، تمت إعادة جدولة دينها الخارجي في منتدى باريس بقيمة 2.25 مليار دولار.

ورغم السياسة الاقتصادية السيئة جداً ورغم تحويل موبوتو لجزء من هذه القروض لحسابه الخاص بشكل منتظم، فإن ذلك لم يدفع البنك الدولي إلى إيقاف المساعدة لنظام موبوتو الديكتاتوري. ومن المذهل الاستنتاج، بعد وضع تقرير بلومنتال، أن قيمة المبالغ التي صرفها البنك الدولي قد ارتفعت، فبالواقع، لا يعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشكل أساسي في عملية الإختيار على معيار السياسة الاقتصادية الجيدة. ذلك إن نظام موبوتو يعتبر حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة ولقوى مؤثرة في مؤسسات بروتن

⁽¹⁾ <http://www.kobayat.net/data/documents/arab , 06/06/2008>

وودز (وهذا يشمل فرنسا وبلجيكا) ما دامت الحرب الباردة قائمة. وبدءاً من 1981 و 1991، ومع سقوط جدار برلين الذي تلاه لاحقاً انهيار الإتحاد السوفياتي، خسر نظام موبوتو من أهميته. خصوصاً وانه في بلاد عدة في إفريقيا (ومنها زائير) بدأت تُقام مؤتمرات وطنية تطالب بالدرجة الأولى بالديموقراطية. وهكذا بدأت قروض البنك الدولي بالانخفاض حتى توقفت كلياً في منتصف التسعينيات⁽¹⁾.

الفرع الرابع : تدخل البنك الدولي في الأزمة الآسيوية

1- بؤادر الأزمة و انتشارها

سنحاول تبيان أهم الأسباب والعوامل التي أفضت إلى انتقال الأزمة المالية من تايلندا إلى باقي دول المنطقة. في هذا السياق يمكن أن نذكر جملة من العوامل التي قد لعبت دور في ظاهرة العدوى. ففي البداية، يمكن أن نعتقد أن تدهور قيمة الباهت قد ساهم في خلق الضغوطات التي دفعت بباقي عملات المنطقة إلى التدهور وذلك عبر آلية قد تشبه ما يعرف بالتخفيضات التنافسية لأسعار الصرف *dévaluations compétitives*. فقد كانت معظم دول جنوب شرق آسيا تنتهج سياسة ربط قيمة العملة المحلية بقيمة الدولار الأمريكي. وإذا علمنا أن هذه الدول كانت متنافسة على نفس الأسواق الخارجية التصديرية⁽²⁾، فبمجرد أن يترك أحد هذه البلدان عملته تتدهور (في حالة الأزمة الآسيوية كان البلد المعني هو تايلندا) فستظهر لدى باقي الدول ضغوطات للتقليد ولتخفيض العملة، وذلك قصد الحفاظ على مستوى التنافسية ومن ثم حصص الأسواق التي يتم التنافس عليها. وسيشدد الميل نحو ترك العملة تتدهور لدى باقي بلدان جنوب شرق آسيا بمجرد بداية تدهور الباهت التايلندي لاسيما إذا نظرنا إلى المستويات العالية للتجارة البينية في آسيا (فقد كانت الصادرات البينية في آسيا كنسبة إلى إجمالي الصادرات تقدر بـ 31,4% سنة 1989 لتنتقل إلى 40,4% سنة 1996)⁽³⁾.

وبالإضافة إلى هذا، فيمكن التخمين أن لنقص المعلومات التي يمتاز بها النظام المالي في دول جنوب شرق آسيا، دور في عملية العدوى. فنقص المعلومات قد يدفع بكل متعامل إلى تقليد تصرفات المتعاملين الآخرين وذلك بحكم أنه يعتقد أنهم يحوزون على المعلومة اللازمة لاتخاذ القرار المناسب. وعادة ما تعرف هذه الظاهرة بالعدوى المحاكية *contagion mimétique*⁽⁴⁾. وبالتالي فقلة المعلومات وسوء انتشارها قد ولد ظاهرة عدوى محاكية.

وإلى جانب هذا، فقد اعتبر (F. Nicolas) أنه ثمة هناك علاقة بين انتهاج ما يعرف بالنموذج الآسيوي *le model asiatique* وحدث العدوى المحاكية. فبحكم انتهاج بلدان جنوب شرق آسيا لنفس النموذج التنموي، فقد اعتبر المستثمرون أن من شأن هذه البلدان أن يكون لها نفس الخصائص (ومن ثم نفس نقاط الضعف) مع تايلندا.

(1) http://www.kobayat.net/data/documents/arab_06/06/2008

(2) ج. ليبسكي : " أزمة المديونية من منظور السوق " عن مجلة التمويل و التنمية عدد يونيه 1998 - ص 11.

(3) ج. ليبسكي : مرجع سبق ذكره ص 12.

(4) A. Guillouet : « Crise(s) asiatique(s) : Leçons provisoires et premiers espoirs » in revue d'économie financière n° 48 juillet 1998 P 202.

وبالتالي، فبمجرد ظهور الأزمة المالية في تايلندا، واستنادا إلى المستثمرين، فقد ارتفع احتمال ظهور نفس الصعوبات في باقي دول المنطقة. وقد أدى هذا إلى سحب المستثمرين لرؤوس أموالهم من مختلف الأسواق المالية في باقي دول جنوب شرق آسيا. بتعبير آخر فبحكم اتباع دول جنوب شرق آسيا لنفس النموذج التنموي، فقد أصبح المستثمرون يرون المنطقة بمثابة كل متجانس، ومن ثم فظهور صعوبات في إحدى دول المنطقة كان يدفع المستثمرين إلى توقع ظهور نفس الصعوبات في باقي الدول ومن ثم فكانوا يسحبون رؤوس أموالهم⁽¹⁾.

2- آثار الأزمة

بعد التحليل السابق ، يجدر بنا الأمر إلى التطرق إلى بعض الآثار التي خلفتها الأزمة الآسيوية خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا.

ففي البداية لابد أن نشير إلى تراجع معدلات النمو في دول جنوب شرق آسيا وهو ما يتبين لنا من خلال الجدول التالي :

جدول (08) : تطور نسبة التغيرات الناتج الإجمالي الخام بالنسبة للسنوات السابقة (نسبة مئوية)

(الوحدة : مليار دولار)

البلد	الفترة	1995	1996	1997	1998
أندونيسيا		8,2	8,0	4,6	- 13,7
ماليزيا		9,5	8,6	7,8	- 6,8
الفلبين		4,8	5,7	5,1	- 0,5
كوريا الجنوبية		8,7	7,3	5,0	- 5,8
تايلندا		8,6	5,5	- 1,3	- 9,0

المصدر :

A. Steiherr : Les crises financières en Asie et en Russie : qu'avons nous appris sur la stabilité financière ?

in A. Bouet , J. Lecacheux : Globalisation et politiques économiques : les marges de manoeuvre (1999)

éd. Economica, P. 260.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ، التراجع الذي عرفه الناتج الداخلي الإجمالي خاصة في سنة 1998 لاسيما في أندونيسيا وتايلندا. إضافة إلى هذا فنلاحظ بشكل عام الميل نحو التراجع للناتج الداخلي

⁽¹⁾ F. Nicolas : « Les crise en Asie » in cahiers français « Crise mondiale et marchés financiers » n° 289. janvier-février 1999 P 08.

الإجمالي إنطلاقا من سنة 1995 وهو ما قد يترجم تراجع مردودية الاستثمارات و هروب رؤوس الأموال من المنطقة.

وإضافة إلى تراجع الناتج الداخلي الإجمالي فنشير إلى تراجع رسملة الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا وذلك نظرا لهروب رؤوس الأموال في هذه المنطقة.

هكذا، فقد انخفضت رسملة الأسواق المالية في أندونيسيا، ماليزيا، تايلندا، كوريا والفلبين بمقدار 600 مليار دولار (من بداية الأزمة إلى نهاية 1999) وهو ما يمثل 60% من متوسط الناتج الداخلي الإجمالي للدول السالفة الذكر⁽¹⁾.

وإلى جانب هذا، نشير أن في الفترة الممتدة من 01 جويلية 1997 إلى منتصف أكتوبر من نفس السنة تدهورت قيمة عملات دول جنوب شرق آسيا بنسب تتراوح بين 30% و 50% وانخفضت مؤشرات الأسواق المالية بنسب تتراوح بين 20% و 30%⁽²⁾.

وفي هذا السياق ، يظهر الجدول التالي تطور أسعار الصرف، أسعار الفائدة وأسعار الأسهم في 5 دول آسيوية أصابها الأزمة :

الجدول (09) : تطور بعض المؤشرات في بعض دول جنوب شرق آسيا إبان الأزمة الآسيوية (الفترة : 01 جويلية 1997 – 16 فبراير 1998)

الوحدة : نقاط أساسية

الوحدة : نسبة مئوية

تغيرات في أسعار الفائدة	تغيرات في مؤشر أسعار الأسهم	المؤشرات	البلد
2398	- 81,74	انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار	أندونيسيا
- 35	- 48,37		تايلندا
0	- 49,17		الفلبين
965	- 63,06		كوريا
383	- 54,41		ماليزيا

المصدر : غيلير مو أورتيز مارتينيز : ماهي الدروس التي تطرحها الأزمة المكسيكية بالنسبة للانتعاش في آسيا ؟ عن مجلة التمويل والتنمية عدد يوليو 1998، ص 8

من خلال معاينة الجدول يتبين لنا توابع الأزمة الآسيوية في منطقة جنوب شرق آسيا بحيث نلاحظ الانخفاض الذي شهدته قيمة العملات وأسعار الأسهم (وذلك كنتيجة لهروب رؤوس الأموال من المنطقة)

(1) D. DWORT – FRECAUT : ‘‘La crise asiatique, le rôle de la banque mondiale’’ in la revue du financier spécial (crise financière internationale) n°118 – 119 de 1998/1999, P. 24.

(2) J. Sgard, L.Cadiou, M.Aglietta, A.Benassy-Quéré : « Pourquoi la contagion a-t-elle eu lieu » in problèmes économiques n° 2559 du 11 mars 1998 P 08.

في وقت عرفت فيه أسعار الفائدة ارتفاعا معتبرا وذلك في محاولة من طرف هذه البلدان على مجابهة عملية خروج رؤوس الأموال.

وبالتوازي مع تراجع الناتج الداخلي الإجمالي والآثار السلبية التي خلفتها الأزمة الآسيوية في منطقة جنوب شرق آسيا، فلا بد أن نشير إلى الأثر الاجتماعي لهذه الأزمة. فعلى سبيل المثال، أصبح معدل البطالة في ماليزيا وأندونيسيا يقدران بـ 3,5% و 17% على التوالي، علما أنه قبل الأزمة كانت البطالة تكاد أن تكون منعدمة في البلدي⁽¹⁾. وفي هذا السياق دائما، ففي أندونيسيا مثلا ونظرا لارتفاع التضخم الذي وصل في بعض الحالات إلى 100%⁽²⁾ وتدهور سعر صرف الروبية الأندونيسية (والتي انتقلت من 2500 روبية مقابل دولار إلى حوالي 11.000 روبية في شهر سبتمبر 1998)، أصبح أكثر من 100 مليون نسمة في أندونيسيا يعيشون تحت العتبة الحدية للفقر⁽³⁾.

3- تصدي البنك للأزمة

لم يكن موقف البنك الدولي موقفا سلبيا إزاء الأزمة المالية التي عرفتها منطقة جنوب شرق آسيا، إذ جند موارده للمساعدة في تلبية الطلب على الخدمات الاستثمارية اللازمة للتصدي للعواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الأزمة المالية، وقام البنك الدولي في السنة المالية 1998م، بتنفيذ مبادرتين أساسيتين وهما:

1- أنشأ البنك صندوقا لرسم السياسات وتنمية الموارد البشرية. استعدادا للبدء في تنفيذ برنامج الخدمات الاستشارية الموجهة للقطاع المالي، ويهدف هذا البرنامج إلى مساندة جهود البلدان التي مستها الأزمة للتصدي للقضايا بالغة الأهمية في إدارة القطاع المالي وإصلاح الجهاز المصرفي. وللإشارة، فإن الحكومة اليابانية قد قدمت للصندوق في سنة 1998م حوالي 4.5 مليون دولار، والتزمت بتقديم مبلغ إضافي قدره 6.9 مليون دولار.

2- وافق البنك أيضا على تولي إدارة "صندوق مواجهة الأزمات المالية في آسيا" التابع للمنتقى الآسيوي الأوروبي، وقد تعهدت كلا من فرنسا والمملكة المتحدة وعدة جهات مانحة أخرى بتقديم ما يقارب 35 مليون دولار لهذا الصندوق، وسيمول هذا الأخير برامج للمساعدة التقنية في القطاعين المالي والاجتماعي في سبعة بلدان من منطقة آسيا⁽⁴⁾.

واصل البنك الدولي في السنة المالية 1999م، جهوده المبذولة للتصدي بسرعة للأزمة من جنوب شرق آسيا، كجزء من الجهود المبذولة لاستعادة الثقة والنمو المستديم في المنطقة، إذ قرر المدراء التنفيذيون للبنك استخدام نوعين جديدين من القروض، يعرف النوع الأول بـ "قروض التكيف الهيكلي

(1) D. Dwor-Frécaut : op. cit P. 24.

(2) A. Guillouet : Crise(s) asiatique(s) : « Leçons provisoires et premiers espoirs » in revue d'économie financières n°48 juillet 1998 P 229.

(3) A. Steinherr : op. cit P 258.

(4) التقرير السنوي للبنك الدولي، 1999م، ص: 106.

البرنامجي"، والنوع الثاني يدعى "قروض التكييف الهيكلية الخاصة". ويهدف النوع الأول من القروض إلى تمويل برنامج الإصلاح في الأجل الطويل، أما قروض التكييف الهيكلية الخاصة، فهدفها هو مساعدة البلدان على التصدي للأزمة المالية ومؤازرة الإصلاحات الهيكلية.

كما ساند البنك الدولي كل المبادرات التي من شأنها أن تعزز التعاون بينه وبين صندوق النقد الدولي والهيئات الدولية الأخرى، وهذا من أجل إيجاد طرق لتدعيم الأسس التي يركز عليها اقتصاد السوق، ووضع مبادئ ومعايير لتحسين متانة البنيان المالي الدولي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع

تتدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل المشاريع من خلال عدة قطاعات مثل الصناعة الزراعة القطاع المالي، البنية الأساسية، النفط و الغاز هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال الفروع الخمسة التالية:

الفرع الأول: مشاريع البنية الأساسية

تعتبر مشاريع البنية الأساسية، مثل مشاريع النقل، والاتصالات، والطاقة الكهربائية، المجالات الأكثر استقطاباً لقروض البنك، وقد خصص البنك نسبة كبيرة من قروضه لتمويل مثل هذه المشاريع، خاصة في الخمسينات. ورغم أن البنك الدولي بدأ يهتم بالقطاع الزراعي، إلا أن مشاريع البنية الأساسية ظلت تصنف ضمن أكبر المشاريع. نظراً للحجم الكبير من الأموال المخصصة لها. أما عن أنواع مشاريع البنية الأساسية التي يمولها البنك الدولي، فيمكن إيجازها فيما يلي:

1- النقل

تعتبر الموانئ، والمطارات، السكك الحديدية، من بين المرافق التي يمولها البنك الدولي. فبخصوص السكك الحديدية، يكاد استخدامها أن يقتصر على غرض واحد، وهو ربط المناجم بالموانئ، والمناطق الأخرى، ومثال على ذلك خطوط السكك الحديدية التي مولت في موريتانيا وبوتسوانا والبرازيل. كما يخصص البنك الدولي حوالي 10% من مجموع قروضه لتهيئة الموانئ باعتبارها نقطة الاتصال الرئيسية بالنسبة للحجم الهائل لتجارة الاستيراد والتصدير، وتستخدم هذه القروض في غالب الأحيان لتحسين موانئ دول العالم الثالث حتى يتسنى لها استقبال أضخم ناقلات النفط التابعة لأساطيل الشحن البحري متعددة الجنسيات.

وتستحوذ مشاريع تشييد الطرقات الرئيسية على أكبر الحصص من الاستثمارات التي يمولها البنك في قطاع النقل، وتختلف هذه الطرقات من حيث الحجم ودرجة التعقيد التقني، فهناك الطرقات السريعة، والطرقات الفرعية البسيطة نسبياً في المناطق الريفية المؤدية إلى الطرقات السريعة.⁽²⁾

2- الطاقة الكهربائية

(1) التقرير السنوي للبنك الدولي، 1999م، ص:25

(2) شريل بيار، البنك الدولي، دراسة نقدية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سينا للنشر، القاهرة، 1994، ص: 104-107.

تعتبر مشاريع الطاقة الكهربائية، من أولى المشاريع التي مولها البنك الدولي، وظلت الطاقة الكهربائية لسنوات طويلة تمثل القطاع الأكبر بالنظر إلى حجم القروض المخصصة لها. وكانت هذه المشاريع مناسبة لقروض البنك الدولي لأنها ذات كثافة رأسمالية شديدة، وتتطلب معدات باهظة الثمن معظمها مستورد من البلدان المتقدمة.

وقد وجهت انتقادات للبنك الدولي بخصوص تمويله لقطاع الطاقة الكهربائية، على أساس أن أول المستفيدين منه هم الأثرياء والأقوياء، سواء بحكم عملهم كأصحاب للمصانع والمناجم، أو بوصفهم من الطبقة الثرية من قاطني المدن القادرين على تحمل تكاليف التوصيلات الكهربائية المنزلية، وشراء الأجهزة التي تشغل بالكهرباء. ولذلك أصبح البنك الدولي يمول مشاريع كهربة الريف، والموجهة بصفة خاصة للفئات الفقيرة.

الفرع الثاني: المشاريع الصناعية

يعتبر التصنيع السريع هدفا رئيسيا لكل البلدان النامية تقريبا، ولا بد من تحقيقه بطريقة أو بأخرى.

لكن السؤال المطروح، هو هل سيغلب على مشاريع التصنيع الطابع الحكومي أم الطابع الخاص من حيث الملكية أو السيطرة؟ فنجد أن وكالات المساعدة الخارجية (بما فيها البنك الدولي للإنشاء والتعمير) تدعم القطاع الصناعي الخاص في المقام الأول.

إن حصة قطاع الصناعة من قروض البنك الدولي متواضعة نسبيا إذا ما قورنت بالإعتمادات المخصصة للقطاعات الأخرى، إذ بلغ مجموع القروض المخصصة للقطاع الصناعي منذ بداية نشاط البنك إلى غاية 1981م 13.7مليار دولار، ويشكل هذا المبلغ أقل من 15% من مجموع قروض البنك، تم إقراض أكثر من نصف هذا المبلغ (55%) لشركات تمويل التنمية التي تقوم بدورها بإقراضه للغير، أما النسبة الباقية من مجموع القروض (45%)، فقد مول بها البنك مباشرة مشاريع ضخمة، أهمها مشاريع لإنتاج الأسمدة، وأخرى لإنتاج الحديد والصلب.

إن تخصيص حصة متواضعة نسبيا للقطاع الصناعي، لا يرجع إلى امتناع البنك عن تمويل التنمية الصناعية، ولا حتى الذي كان البنك يتمسك به في السنوات الأولى من نشاطه - وهو أن التنمية الصناعية من الأفضل أن تضطلع بها المؤسسات الخاصة - وإنما هو راجع إلى أن البنك لا يمول مشاريع صناعية في الدول التي تفرض حماية الصناعة المحلية من التغلغل الرأسمال الدولي سواء كانت هذه التدابير مستوحاة من النظام الاشتراكي أو الرأسمالي.

الفرع الثالث: مشاريع النفط والغاز

ظل البنك الدولي لأعوام طويلة يرفض تقديم القروض للبلدان الأعضاء لغرض التنقيب على النفط والغاز، أو إنتاجهما. ويرجع هذا إلى سببين:

✓ أولهما أنه قبل سنة 1973م، كان إنتاج النفط في أغلبية الدول النامية غير اقتصادي، مقارنة بالأسعار الدولية السائدة، كما أن إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط كان في وفرة متزايدة.

✓ أما السبب الثاني لعزوف البنك الدولي عن تمويل مشاريع النفط والغاز، فيرجع إلى توفر راس المال الخاص لتمويل مثل هذه المشاريع في تلك الفترة⁽¹⁾.

ومع إدراك البنك الدولي لأهمية الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية، أصبح يخصص ربع القروض لقطاع الطاقة، بحيث تجاوزت قروضه لهذا القطاع مبلغ 1.5مليار دولار في العام المالي 1979م، لترفع إلى 3.5 مليار دولار في العام المالي 1986م، ووجه نحو ثلثي هذه المبالغ لمشاريع توليد الكهرباء ومشاريع النفط والغاز والفحم.

ففي قطاع الغاز، ساعد البنك الدولي الدول الأعضاء على وضع سياسات تنمية كفؤة للقطاع، واختيار المشاريع وتنفيذها، وتعزيز المؤسسات المنتجة للغاز. ونظرا لأن مشاريع الغاز - في بعض الظروف - تجذب المستثمرين الخواص المحليين والأجانب، فقد أوصى البنك الدولي البلدان النامية بوضع إطار قانوني ومالي يمكنها من اجتذاب الاستثمار الخاص والمحافظة على هذا الإطار.

وفي الثمانينات، وسع البنك الدولي من حجم إقراضه لقطاع النفط والغاز، بحيث قام في السنة المالية 1985م بتمويل 16 مشروعا للغاز الطبيعي، ومشروعين للنفط في 12 بلدا ناميا، وقدرت القروض الموجهة لمشاريع الغاز في السنوات المالية 1986م، 1987م، 1988م بـ 1.8 مليار دولار أمريكي على وجه التقريب.

كما قام البنك بإعداد برنامج لتبادل الآراء والمعلومات فيما بين الشركات الدولية، والبلدان النامية، وغيرها من المهتمين بصناعة الغاز الطبيعي في البلدان النامية، ويجمع البرنامج بين منتجي الغاز الحاليين والمحتملين لمناقشة الترتيبات المالية والتعاقدية والإدارية اللازمة لمشاريع الغاز ووسائل وتسهيل نقل التكنولوجيا في الصناعة، وتحديد أسعار الغاز، بالإضافة إلى رسم سياسات الغاز الوطنية.

ويمكن للبنك الدولي أن يساعد البلدان النامية في هذا المجال عن طريق:

✚ مراجعة سياسات تشجيع قطاع الغاز وتمويل مشاريع مشتركة مع المستثمرين الخواص.

✚ تمويل مشاريع نقل الغاز وتوزيعه.

✚ تقديم المساعدة التقنية لتحديد الترتيبات التعاقدية وأسعار إنتاج واستهلاك الغاز.

✚ تنمية الموارد اللازمة لتمويل الغاز والتي تؤمنها التدفقات النقدية للمشروع، دون اللجوء إلى الحكومة.

✚ تعزيز المؤسسات في قطاع الغاز.

(1) شريل بيار، مرجع سابق، ص: 189.

الفرع الرابع: الزراعة والتنمية الريفية

1- الزراعة

كانت القروض المخصصة للزراعة تحتل مكانا هامشيا في برامج البنك الدولي خلال أعوامه الخمسة عشرة الأولى، فعلى امتداد السنوات 1948م إلى 1963م، لم يتجاوز إقراض البنك للقطاع الزراعي مبلغ 628 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 8.5% من مجموع إقراضه، وقد خصصت نسبة كبيرة من المبلغ المذكور لتمويل مشاريع السدود وشبكات الري. وفي الستينات قرر البنك الدولي زيادة دعمه للزراعة وتوزيع إقراضه،⁽¹⁾ وبذلك أصبح يهتم بتطوير المزارع الصغيرة، على جانب ترقية الصناعات الزراعية مثل طحن الحبوب، وتعليب الخضر والفاكهة، وعصر البذور الزيتية، إلى غير ذلك من وظائف التخزين والتسويق.

ويمكن للصناعات الزراعية أن تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، فبالإضافة إلى أن هذه الصناعات تمتص الفوائض المكونة في القطاع الزراعي، وتلبي حاجيات سكان المدن المتزايدة، فإنها تضيف قيمة للمواد الأولية المحلية، وتشغل نسبة كبيرة من العمال العاطلين. كما يمكن لهذه الصناعات أن تقلص من تكلفة فاتورة الواردات، وبالتالي السير قدما لتحقيق الأمن الغذائي.⁽²⁾

2- التنمية الريفية

يعد نشاط البنك الدولي في مجال التنمية الريفية نشاطا واسع المدى، إذ يشمل الإدارة المستديمة للأراضي، والمحاصيل الزراعية، وتربية الماشية، بالإضافة إلى مشاريع صيد الأسماك، ومشاريع لتحقيق المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية.

وقد بلغ إجمالي الإقراض من أجل مشاريع التنمية الريفية في السنة المالية 2007، 1408 مليون دولار أمريكي، وخصص هذا المبلغ لتمويل مشاريع النقل في الريف إمداد المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، فضلا عن إدارة الموارد الطبيعية.

الفرع الخامس: تنمية القطاع المالي و القطاع الخاص

يسهم القطاعان المالي و الخاص بدور مركزي في الوفاء بالرسالة التنموية لمجموعة البنك الدولي، فالأسواق المالية العميقة و المتسمة بالكفاءة و حسن التنظيم و المقترنة بالبيئة القانونية و التنظيمية الجيدة لقطاع الخاص تتيح للشركات فرصة الاستثمار المنتج و خلق فرص العمل و النمو.

فالأسواق القائمة بوظائفها على نحو جيد تسهم بدور رئيسي في مساعدة الفقراء على الخلاص من الفقر و ذلك من خلال المساواة في الفرص أمام الراغبين في أن يكونوا من أصحاب مؤسسات العمل الحر و أبواب العمل، و إتاحة الفرص المحسنة للأسر الفقيرة من أجل: كسب الدخل، و الادخار و الحصول على الائتمان و حماية أنفسهم من الأوقات الصعبة، فالحاجة ماسة إلى الأسواق المتسمة بالكفاءة

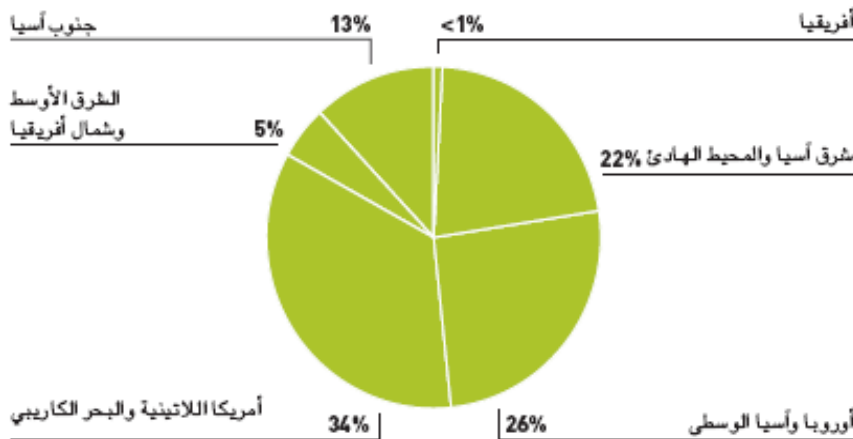
(1) شريل بيار، مرجع سابق، ص، ص، 221، 222.

(2) جيمس. ج. برون، تحسين الصناعات الزراعية في البلدان النامية، في: مجلة التمويل والتنمية، عدد جوان 1986م، ص، 42.

في إفريقيا حيث تنمية و تظر القطاعين المالي و الخاص متفاوتان، و عبء اللوائح الناظمة لأنشطة الأعمال مفرط و القدرة على الحصول على التمويل محدود لاسيما في المناطق الريفية و الوساطة المالية أقل انتشارا مما في أي مناطق من العالم حتى السنة المالية 2007، كان في البنك الدولي شبكتان مستقلتان إحداهما لتنمية القطاع الخاص و الأخرى لتنمية القطاع المالي، و نظرا للصلات الوثيقة بين هذين القطاعين، تم في السنة المالية 2007 دمج الشبكتين ، و أدى ذلك إلى خلق مكتب مركزي يرأسه نائب الرئيس لشؤون تنمية القطاع المالي و القطاع الخاص FPD و هو مكتب مشترك بين البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و تصدر محور التركيز الخاص بتنمية القطاع المالي و الخاص محاور التركيز بنسبة 20% ما يعادل 2.6 مليار دولار⁽¹⁾.

ولعل الأشكال 04-03-02 تعطينا صورة واضحة عن المشاريع التي مولها البنك الدولي والإعتمادات المخصصة لها خلال السنة المالية 2007. تبين الأشكال من 02 إلى 04 إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق ومحاور التركيز والقطاعات.

الشكل: 02: مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب المناطق حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار



المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي ، السنة 2007 ، ص:60

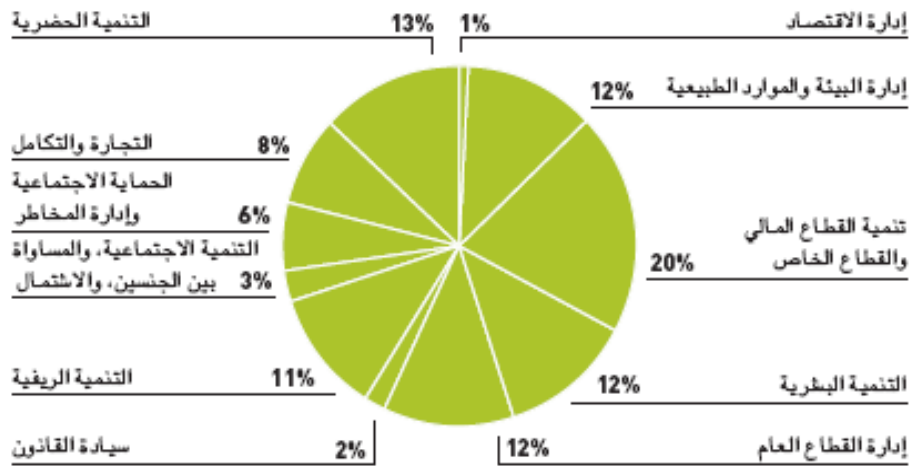
في السنة المالية 2007، انخفضت ارتباطات الإقراض الجديدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى 12.8 بليون دولار لتمويل 112 عملية. وشكل الإقراض لأغراض سياسات التنمية ما نسبته 28 في المائة من مجموع الإقراض.

(1) التقرير السنوي للبنك الدولي، 2007 ، ص20، 21، 59

تلقت منطقة أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي أكبر حصة من قروض البنك الدولي للإنشاء و التعمير عند مستوى 4.4 بليون دولار (34 في المائة من مجموع ارتباطات البنك الدولي للإنشاء و التعمير). تلاها الإقراض إلى منطقة أوروبا و آسيا الوسطى التي حصلت على 3.3 بليون دولار (26 في المائة)، ثم منطقة شرق آسيا و المحيط الهادئ التي حصلت على 2.8 بليون دولار (22 في المائة). وكان الإقراض أكثر تركزا مقارنة مع السنة المالية 2006. ففي حين توجهت في السنة المالية 2006 نسبة 52 في المائة من مجموع الإقراض إلى أكبر خمسة بلدان اقترضا، توجهت في السنة المالية 2007 ارتباطات إقراض تعادل معا 56 في المائة من مجموع القروض إلى أكبر خمسة بلدان اقترضا، وهي: الأرجنتين، والصين، والهند، وتركيا، وكولومبيا.

الشكل:03: مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب محاور التركيز

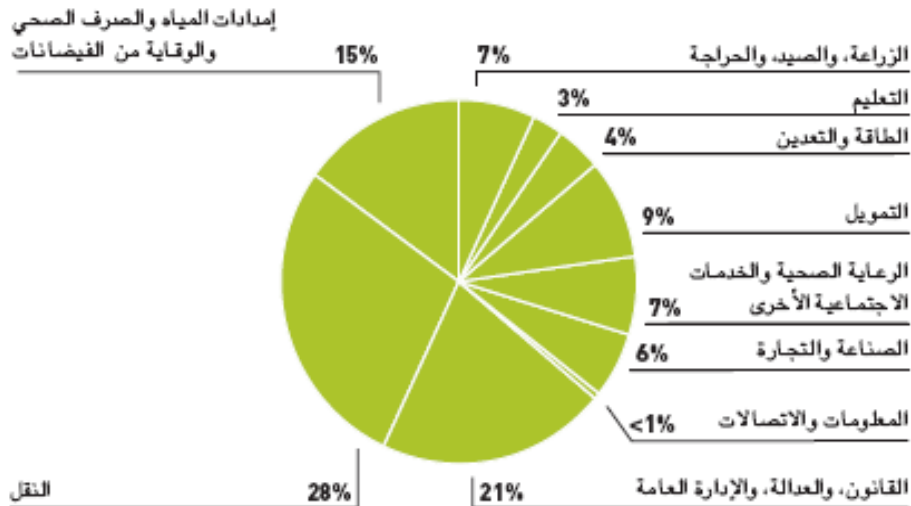
حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار



المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي ، السنة 2007 ، ص:60

الشكل:04: مجموع إقراض البنك الدولي للإنشاء و التعمير حسب القطاعات

حصة من مجموع الإقراض البالغ 12.8 بليون دولار



المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي ، السنة 2007 ، ص:60

تلقي قطاع النقل أعلى حصة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير (3.6 بليون دولار)، تلاه قطاع القانون والعدالة والإدارة العامة (2.7 بليون دولار)، وقطاع إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات (1.9 بليون دولار). وتصدر محور التركيز⁽¹⁾ الخاص بتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص (2.6 بليون دولار) توزع الإقراض حسب محاور التركيز، تلاه المحور الخاص بالتنمية الحضرية (1.6 بليون دولار)⁽²⁾.

المطلب الثالث: تدخل الشركة المالية الدولية في ترقية الاستثمار الخاص

إن إقراض البنك الدولي للقطاع الخاص جد محدود، وهذا راجع لما يتطلبه هذا النوع من القروض من تقديم ضمانات حكومية، ونجد أن أغلبية الدول تتردد في تقديم هذا النوع من الضمانات، مما أدى إلى تقلص حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص.⁽³⁾

وبغرض تنشيط التوسع الاقتصادي وتشجيع ظهور المؤسسات الإنتاجية الخاصة، تم إنشاء "الشركة المالية الدولية" في سنة 1956، والتي أوكلت لها مهمة النهوض بالقطاع الخاص، وهذا بالإقراض للمشاريع الإنتاجية ودون المطالبة بضمانات حكومية، كما للشركة دور في إعداد الدراسات الخاصة بالمشاريع (دراسة السوق)، وفي تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات الخاصة.

الفرع الأول: السمات الأساسية لمساعدات الشركة:

تمول الشركة المالية المشاريع الدولية الإنتاجية في قطاعات عديدة (المناجم، الطاقة، المؤسسات المالية... الخ)، في أقاليم البلدان النامية، وتصل نسبة مساهمة الشركة المالية الدولية في هذه المشاريع إلى 25% من التكلفة الإجمالية للمشروع.⁽⁴⁾

1- شروط الاستفادة من موارد الشركة المالية الدولية

تتشرط الشركة على المستعملين لقروضها ما يلي:

- أ- ضرورة استخدام رؤوس الأموال المقدمة من طرف الشركة في تمويل الاستثمار الخاص، لأن الشركة لا تقبل تمويل مؤسسة عمومية.
- ب- أن يكون موقع الاستثمار الذي سيوجه له التمويل في إقليم بلد العضو في الشركة المالية الدولية.
- ج- أن يساهم التمويل الذي تقدمه الشركة في إنشاء، توسيع أو عصرنة مؤسسة إنتاجية خاصة، وبالتالي المساهمة في تنمية بلد من البلدان الأعضاء.
- د- تكون مساهمة الشركة المالية الدولية في تمويل المشروع مساهمة جزئية، وتصل نسبة المساهمة في تمويل المشروع كما أسلفنا إلى 25% في أحسن الأحوال.

(1) التقرير السنوي للبنك الدولي، السنة المالية 2007، ص: 61

(2) التقرير السنوي للبنك الدولي، السنة المالية، ص: 2007، ص: 61

(3) Schlogel Maurice, *Les relations économiques et Financières Internationales*, 2éd, Masson et Cie, 1974.,p,301

(4): Louis Sabouri, *Organismes économiques Internationaux*, éd La documentation Francaise, Parix, 1994, P.P, 141,142.

2- معايير اختيار المشاريع

- تعتمد الشركة المالية الدولية على ثلاثة معايير أساسية في المشاريع الإنتاجية، وهي:
- أ- تمول الشركة المالية الدولية المشاريع الإنتاجية التي تجذب مستثمرين آخرين للمساهمة فيها.
- ب- يجب أن تتوفر في المشروع مردودية مالية مرتفعة.
- ج- مراعاة معيار التنوع الجغرافي والقطاعي عند تمويل المشاريع.⁽¹⁾

3- أشكال التمويل

وفي السنة المالية 2007، استثمرت المؤسسة ما يزيد على 8 بلايين دولار أمريكي لحسابها الخاص، وقامت بتعبئة حوالي 4 بلايين دولار أمريكي إضافية، وبلغت الاستثمارات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء 1.4 بليون دولار أمريكي، بما يعني ضعف ارتباطات العام الماضي، كما فاقت استثمارات المؤسسة - للمرة الأولى - مبلغ بليون دولار أمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽²⁾.

أ- القروض الكلاسيكية

تقدم الشركة المالية الدولية قروضا للدول الأعضاء بمعدلات فائدة مختلفة، وهذا حسب المعدلات السائدة في السوق وحسب مدة الإقراض، وترتفع معدلات الفائدة كلما زادت درجة المخاطرة في المشروع.

والجدول التالي يبين معدل الفائدة المطبقة لكل عملة من عملات الإقراض خلال شهر جوان 1985م:

الجدول (10): معدلات الفائدة المطبقة من طرف الشركة الدولية (جوان 1985م)

معدلات الفائدة	عملية الإقراض
12.50 إلى 13.00	الدولار الأمريكي
8.875 إلى 9.375	المارك الألماني
8.00 إلى 8.50	الفرنك السويسري
8.875 إلى 9.375	الين الياباني
13.125 إلى 13.625	الجنيه الإسترليني
12.875 إلى 13.375	الفرنك الفرنسي

المصدر: Henri Bretaudeau , La Banque Mondial , Série Que sais je ?,éd, Presse Universitaire de France,pqris,1986,p,107

أما عن مدة الإقراض فهي تتراوح بين 07 و 12 سنة

⁽¹⁾A, Bizaguet et Autres. Op, 154,156.

⁽²⁾كوري شنهان ، مؤسسة التمويل الدولية: الابتكار وخلق الفرص، <http://www.worldbank.org/9G72RNUPW0>

ب - الاكتتاب في رأس مال الشركات

تساهم الشركة المالية الدولية في تكوين رأس مال الشركات الخاصة، وهذا دون المشاركة في تسيير هذه الشركات، ولا تطلب الشركة المالية الدولية أن تكون ممثلة في مجلس إدارة الشركة المكونة، ولا حتى استعمال حقها في التصويت إلا في ظروف استثنائية.*

وفي أغلب الأحيان تكون نسبة مساهمة الشركة المالية الدولية في رأس مال الشركات أقل من 25% من مجموع رأس المال المكتتب.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الدور الاستشاري للشركة المالية الدولية

تتعاون الشركة المالية الدولية مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتقديم خدمات استشارية مختلفة للقطاع الخاص، ويمكن تلخيص هذه الخدمات في النقاط التالية:

أ/ الخدمات الاستشارية المقدمة للقطاع المالي:

تقدم هذه الخدمات لإيجاد الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالأسواق المالية وشركات القرض الإيجاري، وللمؤسسات المالية غير المصرفية.

فخلال السنة المالية 2000م، قامت الشركة المالية الدولية بـ 112 مهمة استشارية في أكثر من 150 بلداً، وكلفت هذه المهام حوالي 15 مليون دولار. وكان لهذه الخدمات الاستشارية فضل كبير في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الريفية، بالإضافة إلى تحسين نظم التأمين والمعاشات.

ب/ الخدمات الاستشارية الموجهة للاستثمارات الإنتاجية الخاصة

في سنة 2000م أنشأت الشركة المالية الدولية بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، جهازاً لتقديم المشورة للقطاع الخاص واستطاعت الشركة عبر هذا الإنجاز أن تساهم في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

ج/ الخدمات الاستشارية لتسهيل عملية الخصخصة

تقدم الشركة المالية الدولية هذه الخدمات عبر جهاز الخدمات الاستشارية المالية التابع لمكتب الخدمات الاستشارية للقطاع الخاص، ويتولى هذا الجهاز مهمة إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي التقليل من احتكار الحكومة للمشاريع الاستثمارية، كما يلعب هذا الجهاز دوراً في مساعدة حكومات الدول النامية لتسهيل مسار الخصخصة.

د/ الخدمات الاستشارية الخاصة بالاستثمار الأجنبي

يساعد مكتب الخدمات الاستشارية التابع للشركة المالية الدولية، حكومات البلدان النامية على وضع السياسات وإقامة المؤسسات الضرورية لتحضير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن جملة ما

(*): في حالة تعرض مصالحها في الشركة التي ساهمت للمخاطر.

(1): Henri Bretaudeau, OP. Cit, P. 106

تتصح به الشركة المالية الدولية حكومات الدول النامية، هو إجراء تعديلات في السياسات الاقتصادية، والقوانين والنظم والإستراتيجيات، لخلق مناخ محفز للمستثمر الأجنبي، يخلو من كل العراقيل البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة.⁽¹⁾

الفرع الثالث: المبادرات العالمية المبتكرة للشركة⁽²⁾.

- التنوع البيولوجي: في خريف 2007 قامت مؤسسة التمويل الدولية بإطلاق برنامج التنوع البيولوجي والسلع الزراعية الأولية لمساندة الاستدامة في مجال إنتاج السلع الأولية.
- سندات الحراجة المستدامة: يعمل كل من مؤسسة التمويل الدولية وبنك إتش إس بي سي (HSBC) معاً لخلق أداة مالية جديدة لتشجيع الحراجة المستدامة، وتتمثل هذه الأداة في: سندات الحراجة المستدامة وقد تم إطلاقها سنة 2007
- الطاقة النظيفة: في إطار المساندة التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية لقطاع استخراج الموارد الطبيعية، تقوم المؤسسة بتغيير محور تركيزها نحو مصادر الطاقة الأكثر نظافة، واستخراج الغاز من الفحم، ومساندة استخدام الإيثانول جنباً إلى جنب مع النفط، وتصدر المبادرات العالمية مثل الشراكة العالمية لتخفيض حرق الغاز، التي كان من شأنها تيسير القيام بمشروعات الحد من انبعاثات الكربون التي سنؤدي إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 32 مليون طن بحلول عام 2012.
- التمويل بالعملة المحلية: بلغت نسبة القروض المقدمة لعملاء المؤسسة بالعملة المحلية اليوم حوالي 25 في المائة من قروضها، وتساند هذه القروض المقدمة بالعملة المحلية العديد من المعاملات في قطاعات بالغة الأهمية، ومنها البنية الأساسية، والرعاية الصحية، والتعليم، وهناك أهمية خاصة للتخفيف من تقلبات أسعار الصرف. ويتركز نشاط ثلثي عملاء المؤسسة في السوق المحلي، وبالتالي تكون أرباحهم بالعملة المحلية بصورة رئيسية.
- تنمية أسواق رأس المال: تواصل مؤسسة التمويل الدولية المساعدة في تنمية أسواق رأس المال لتوسيع نطاق خيارات التمويل أمام الشركات في البلدان النامية. وتساعد المؤسسة الآن في بناء أسواق رأس المال من خلال إصدارات السندات التي تمول عملياتها. ومن بين الأمثلة الحديثة على ذلك السند الذي مدته خمس سنوات المعادل لما يبلغ 44.6 مليون دولار أمريكي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وهو أول سند تصدره المؤسسة في هذه المنطقة، والإصدار الثاني لسند باندا "Panda bond" للمؤسسة في أعقاب النجاح الكبير الذي حققه الإصدار الأول من هذا السند في عام 2005.
- أسواق رأس المال وتغير المناخ: قامت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم مشتقات إلى شركات في 35 بلداً نامياً، مما ساعدها في إجراء تحوّل لتغطية خسائر العملة، أو أسعار الصرف، أو تقلبات أسعار السلع.

⁽¹⁾ Rapport annuel de la Société Financière Internationale, année, 2000, P.P 27,28.

⁽²⁾ كوري شنهان ، مؤسسة التمويل الدولية: الابتكار وخلق الفرص، <http://www.worldbank.org/9G72RNUPW0>، 17/07/2008

وفي السنة المالية 2007، بدأت المؤسسة باستخدام المشتقات لمساعدة العملاء في البرازيل والصين على بيع اعتمادات تخفيض الكربون الأجلة الناشئة في إطار بروتوكول كيوتو.

• وضع المعايير الإرشادية للإدارة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الجهات المعنية الرئيسية في قطاعي النفط والغاز، وكذلك في الأعمال التجارية الزراعية لتطبيق معايير بيئية واجتماعية رفيعة المستوى، ووضع المعايير الإرشادية في القطاعات التي تحقق فيها نجاحاً. وقد ساعدت المؤسسة على وضع مؤشر الاستدامة وإنشاء السوق الجديد الخاص بالبرازيل، وهما الأولان من نوعهما في البرازيل وفي أمريكا اللاتينية، وسيتم الإعلان عن مبادرات مماثلة في مناطق أخرى في وقت قريب.

• تشجيع إصلاحات مناخ الاستثمار: كمبادرة مشتركة بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، يوظف هذا التقرير المعلومات لتشجيع عملية التغيير. ومن خلال تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تُتاح المعلومات لحكومات ما يبلغ 178 بلداً - من أفغانستان إلى زيمبابوي - بشأن مدى ما تقدمه اللوائح من مساعدات أو ما تفرضه من معوقات أمام ممارسة أنشطة الأعمال في اقتصادات هذه البلدان. ومنذ بدء هذا المشروع في عام 2003، ساعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على استلهاهم أو توجيهه ما يبلغ 109 إصلاحات تنظيمية وإجرائية، مما سهّل ويسرّ إجراء أنشطة الأعمال في جميع أرجاء العالم.

• برامج وتسهيلات بيئة أنشطة الأعمال الملائمة: أنشأت مؤسسة التمويل الدولية برامج وتسهيلات تابعة لها لتقديم الخدمات الاستشارية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا للمساعدة في تحسين مناخ الاستثمار للشركات المحلية على الصعيد المحلي، وعلى مستوى الولاية، وعلى المستوى الفيدرالي، وكذلك لتبسيط الإجراءات.

• إعادة التأمين لتغطية مخاطر المناخ والكوارث: بالتعاون مع البنك الدولي، تقوم مؤسسة التمويل الدولية حالياً بإنشاء برنامج تسهيلات يُعرف باسم "صندوق إعادة التأمين العالمي المستند إلى المؤشرات" لبناء قدرات فنية وقدرات الوساطة لإجراء إعادة التأمين ضد مخاطر تقلبات الطقس والكوارث، وكذلك لإعداد خلفية عامة للسياسات التنظيمية

المطلب الرابع: نشاط هيئة التنمية الدولية

تقدم هيئة التنمية الدولية القروض وفق معايير معينة لقطاعات اقتصادية مختلفة، و للهيئة استراتيجية خاصة في مجال مكافحة الفقر، كل هذا سنتناوله بشيء من التفصيل من خلال الفروع الثلاثة التالية

الفرع الأول: معايير منح القروض

تقدم هيئة التنمية الدولية قروضا للدول الأعضاء وفقاً لمعايير معينة، وهي:

- 1- درجة الفقر: إذ لا يستفيد من موارد الهيئة إلا الدول الأعضاء التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 925 دولار أمريكي.⁽¹⁾
- 2- جدوى المشاريع: تمويل الهيئة المشاريع القادرة على تحقيق عوائد مالية عالية، لأن هذه العوائد تجعل المؤسسة مؤهلة لاستخدام رأس المال الأجنبي، وبالتالي توفير مصادر تمويل جديدة.⁽²⁾
- 3- توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المقترضة، ورغبتها الجادة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، كما أن الهيئة لا تقرض الدول المتورطة في صراعات سياسية دولية.
- 4- معاناة الدولة من مشاكل حادة في ميزان المدفوعات على نحو يحد من قدرتها على الاقتراض الخارجي بالشروط التجارية، أو وفقا للقواعد التي يضعها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وغيره من مؤسسات التمويل الدولي.⁽³⁾

الفرع الثاني: قروض هيئة التنمية الدولية

تقدم الهيئة للبلدان الأعضاء قروضا بعد دراسة الأوضاع والآفاق الاقتصادية للبلد العضو، كما تأخذ الهيئة في الحسبان طبيعة وألوية المشاريع الاستثمارية عند منحها لهذه القروض. وللهيئة كامل الحرية عند تحديد العملات المفروضة ومدة القرض (إما بالعملة الصعبة أو بعملة البلد المقترض)، لكن هذه الحرية محدودة، بحيث لا يمكن للهيئة أن تخصص اعتمادات لمشروع معين إن لم يكن ذو أولوية، كما يجب أن تتوافق السياسة الإقراضية للهيئة مع أهداف وأولويات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.⁽⁴⁾

وعن شروط الإقراض، فالهيئة تقدم قروضا بشروط جد ميسرة ولمدة طويلة نسبيا، إذ لا تحتسب الهيئة فائدة على القروض الممنوحة بل تحتسب فقط عمولة قدرها 0.75% على المبالغ الموزعة، كما تطالب أيضا بعمولة الالتزام والتي تقدر بـ 0.50% من المبالغ المعتمدة وغير الموزعة.⁽⁵⁾ أما مدة القرض فيمكن أن تصل إلى 50 سنة، مع فترة سماح مدتها عشر سنوات، وفيما يتعلق بتسديد القرض، فإن الدولة المقترضة تسدد 1% من أصل القرض بعد فترة السماح في كل سنة ولمدة عشر سنوات، و3% سنويا طوال المدة المتبقية (30 سنة).⁽⁶⁾

ولقد بلغ حجم ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2007 ما قيمته 11.9 بليون دولار، و ساندت تلك الموارد التمويلية، التي اشتملت على 9.6 بليون دولار على هيئة اعتمادات 2.2

(1) : التقرير السنوي للبنك الدولي، سنة 1999م، ص، XII.

(2) عرفان تقي الدين، مرجع، ص، 315.

(3) : يونس احمد البطريق، مرجع سابق، ص، 57.

(4) A, Bizaguet et Autres op. Cit, p,141.

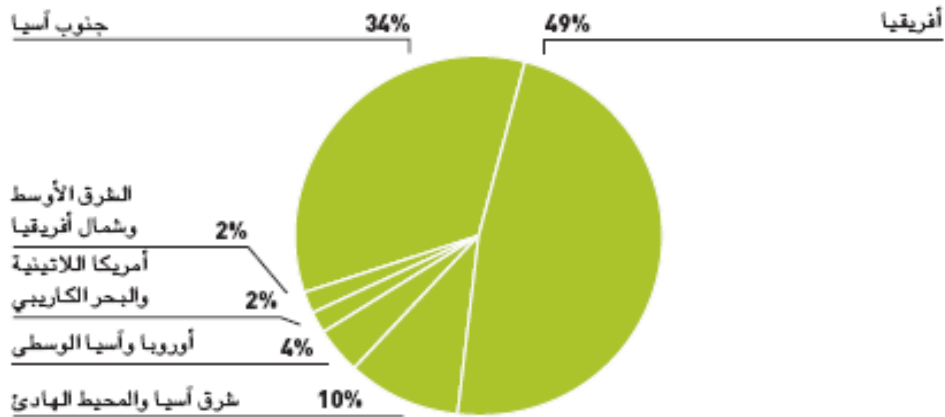
(5): Henri beretaudeau, Op.Cit. P52

(6) : محمد يونس، مرجع سابق، ص، 66.

بليون دولار على هيئة منح ، و 0.1 بليون دولار على هيئة ضمانات 189 عملية ، و ازداد حجم ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية بحوالي 25 في المائة مقارنة بالارتباطات في السنة المالية 2006 و يعتبر ذلك أعلى مستوى في تاريخ هذه المؤسسة و تلخص الأشكال 05 ، 06 ، 07 إقراض المؤسسة الدولية للتنمية⁽¹⁾.

الشكل: 05 مجموع ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق/السنة المالية 2007

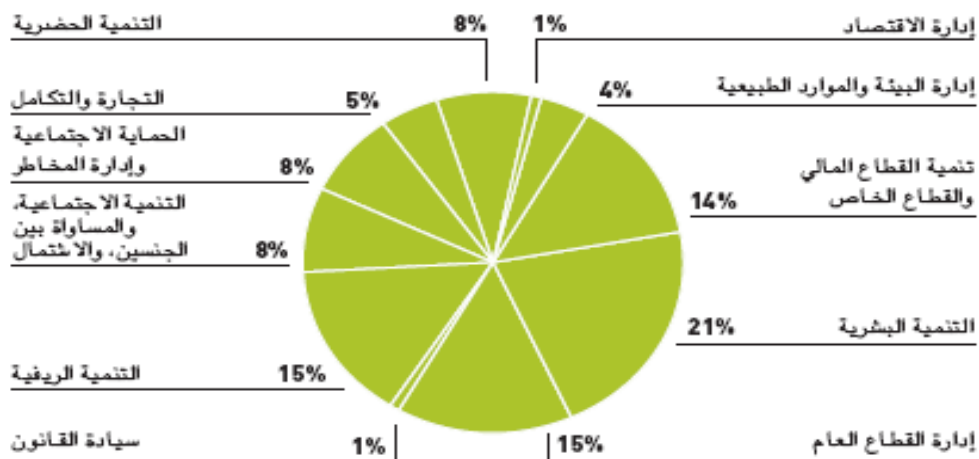
حصة من مجموع الإقراض البالغ 11.5 بليون دولار



المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي 2007 ص: 56

الشكل: 06 مجموع ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز/السنة المالية 2007

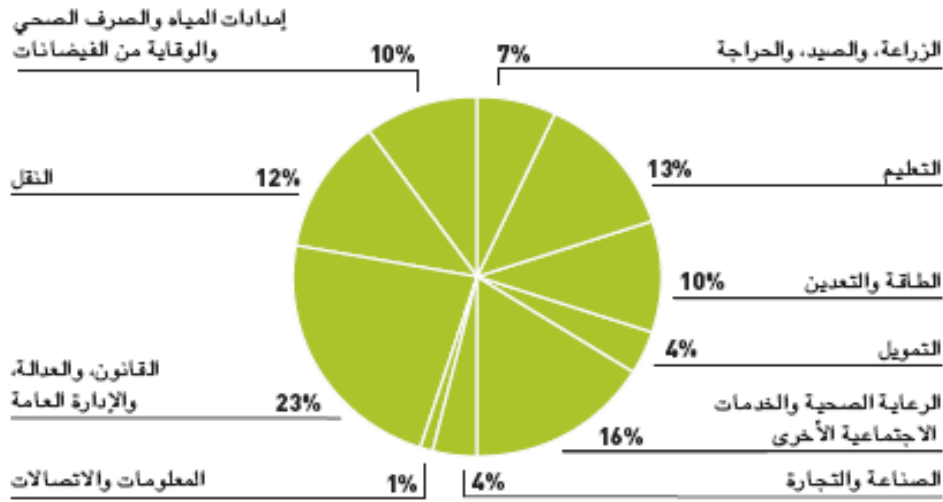
حصة من مجموع الإقراض البالغ 11.9 بليون دولار



المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي 2007 ص: 56

(1) التقرير السنوي للبنك الدولي ، سنة 2007 ، ص: 56

الشكل 07: مجموع ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات/السنة المالية 2007
حصة من مجموع الإقراض البالغ 11.9 بليون دولار



المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي 2007 ص: 54

وجهت المؤسسة أكبر حصة من مواردها إلى منطقة إفريقيا التي تلقت ما يعتبر رقما قياسيا بلغ 5.8 بليون دولار، أو ما نسبته 49% من المجموع الكلي لارتباطات المؤسسة و تلقت منطقة جنوب آسيا و شرق آسيا و المحيط الهادئ حصتين كبيرتين أيضا من مجموع الموارد التمويلية عند مستوى 4 بلايين دولار و 1.2 بليون دولار على التوالي بينما كانت البلدان المنفردة الأكبر اقتراضا من المؤسسة هي الهند 2.3 بليون دولار و باكستان (0.9 بليون دولار) و نيجيريا (0.8 بليون دولار).

و فيما بين القطاعات وجهت المؤسسة الدولية للتنمية أكبر حصة من ارتباطاتها إلى قطاع القانون و العدالة و الإدارة العامة الذي تلقى 2.7 بليون دولار (23% من المجموع)

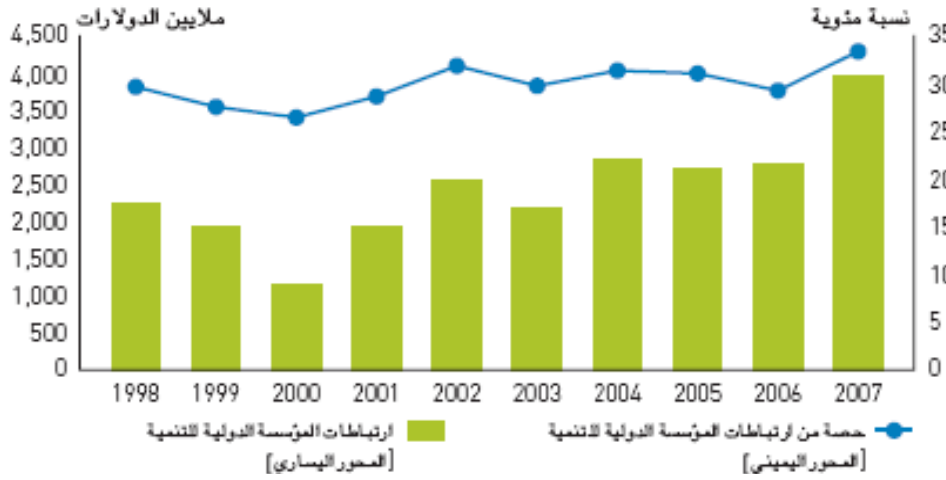
و هو القطاع الذي انخفضت حصته من مجموع تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية خلال السنوات الأخيرة على الرغم من ضخامة الحاجة، و تم أيضا تقديم مساندة كبيرة إلى قطاع الرعاية الصحية و الخدمات الاجتماعية الأخرى (1.9 بليون دولار) و قطاع التعليم (1.6 بليون دولار).

و كانت محاور التركيز التي تلقت أكبر حصة من الموارد التمويلية: التنمية البشرية (2.6 بليون دولار) و إدارة القطاع العام (1.8 بليون دولار) كما جرى إيلاء اهتمام رئيسي لمحاور: التنمية الريفية (1.7 بليون دولار) و تنمية القطاع المالي و القطاع الخاص (1.7 بليون دولار)، و التنمية الحضرية (980 مليون دولار) و التنمية الاجتماعية و المساواة بين الجنسين و الاشتغال (919 مليون دولار) و الحماية الاجتماعية و إدارة المخاطر (896 مليون دولار).

و أصبحت المؤسسة الدولية للتنمية من بين المصادر الرئيسية لتوفير الموارد التمويلية لقطاع البنية الأساسية (أنظر الشكل 08)⁽¹⁾.

(1) التقرير السنوي للبنك الدولي ، سنة 2007 ، ص: 54

الشكل 08: ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية لقطاع البنية الأساسية/السنوات المالية 1998-2007



المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي 2007 ص: 56

الفرع الثالث: إستراتيجية هيئة التنمية الدولية في مجال مكافحة الفقر

إن اهتمام هيئة التنمية الدولية بمشكلة الفقر، جعلها تشترك مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في رسم وتنفيذ إستراتيجية لمكافحة الفقر في العالم. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى:

- مساعدة الفقراء للحصول على خدمات التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتغذية.
- إنشاء شبكات أمان (ضمان اجتماعي) فعالة موجهة بصفة خاصة للفئات عديمة الدخل، والفئات المعرضة للخطر.

لكن هذه لإستراتيجية عرفت بعض العراقيل التي أثرت على تطبيقها، وهي:

- الصراعات المستمرة في بعض البلدان الإفريقية الفقيرة، والأزمة المالية التي عصفت في نهاية القرن العشرين ببلدان جنوب شرق آسيا، والتي تسببت في إفقار ملايين من البشر، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الفقراء في البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال.
 - ومع أن التجربة العملية أثبتت سلامة هذه الإستراتيجية، إلا أن البنك الدولي والهيئة قاما في السنة المالية 1998م بتغيير أسلوبهما في مجال مكافحة الفقر، وذلك بطريقتين:
- 1- من وصف أوضاع الفقر إلى وضع استراتيجيات لتخفيض عدد الفقراء عن طريق وضع استراتيجيات خاصة بكل بلد من البلدان الفقيرة.
 - 2- من حصر المشروعات التي تركز على الفقر إلى تقييم آثارها على الفقراء، ومن التركيز على قياس عدد المشاريع ومبلغ القروض إلى قياس الناتج المحصل عليها في مجال مكافحة الفقر، وهذا بتقييم آثار المشاريع الاستثمارية على مستوى معيشة الأسر الفقيرة⁽¹⁾.

(1) التقرير السنوي للبنك الدولي 1998م، ص، 66.

المطلب الخامس: تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الاستثمار الأجنبي

إن البنك الدولي الذي يعتمد كثيرا على رؤوس أموال القطاع الخاص، عمل جاهدا لإيجاد وسيلة لتبديد مخاوف المستثمرين في الدول الصناعية الذين يرغبون الاستثمار في الدول النامية، كما اجتهد البنك في إيجاد اتفاقية لتسوية النزاعات بين الدول المستقبلة للاستثمارات والمستثمرين من مواطني الدول الصناعية.

وقد كللت هذه الجهود بميلاد هيئتان ساهمت ولا تزال في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن التعرف على هذه الهيئات من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

يختص المركز في تسوية المنازعات القانونية الناشئة مباشرة عن عقود الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والدولة المستقبلة للاستثمار، ولم تحصر الاتفاقية المنشئة للمركز طبيعة المشاريع التي يختص في تسويتها، ولكن يمكن استنتاج ذلك بالرجوع إلى الهدف من الاتفاقية، والمتمثل في تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص والذي يساهم في التنمية الاقتصادية للبلدان المستقبلة للاستثمار ولم تحدد هذه الاتفاقية كذلك نوع الصفقات التي يمكن أن تكون موضوعا للدعوة أمام المركز، ولذلك فيمكن أن تعرض عليه أي من الصفقات الدولية الاقتصادية التي تتضمن عقود تجارة البضائع، القروض، الاستثمارات الأساسية واتفاقيات التنمية الاقتصادية.⁽¹⁾

ويمكن القول بأن اللجوء إلى المركز، إجراء اختياري محض ويقتصر على المنازعات القانونية الناشئة من عقود الاستثمار الدولية، ولا يختص المركز في أي حال من الأحوال في تسوية المنازعات ذات الطابع السياسي.

و يقدر العدد الكلي للقضايا المسجلة 236 قضية ، منها 26 قضية مسجلة في السنة المالية 2007⁽²⁾.

الفرع الثاني: الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار

تعد الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار أحدث المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتعتبر نشاطات الوكالة مكملة لمجهودات البنك الدولي المبذولة من أجل تحضير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في البنك عامة، وفي الدول النامية بصفة خاصة.

تنشط الوكالة في أقاليم الدول الأعضاء للمساهمة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى هذه الدول، هذا عن طريق تأمين المستثمر الأجنبي من مختلف المخاطر غير التجارية (السياسية) التي قد يتعرض لها.

تقدم الوكالة متعددة الأطراف للمستثمرين الأجنبي ضمانات في ميادين مختلفة، إذ يمكن أن تكون ضمانات للمساهمين الأجانب في رأس مال الشركات المحلية، أو ضمانات خاصة بعقود التسيير، أو عقود

(1) عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص،

ص231،232.

(2) التقرير السنوي للبنك الدولي ، السنة 2007 ، ص:64

تأجير العلامات التجارية، إلى غير ذلك من عقود المفتاح في اليد، وعقود نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر.

ويستفيد من هذه الضمانات الدول الأعضاء في الوكالة، أو المؤسسات التي كونت حسب القانون في البلد العضو والتي يوجد مقرها الاجتماعي في البلد العضو.⁽¹⁾

بلغت قيمة الضمانات المصدرة المتجمعة 17.4 بليون دولار ، في حين بلغت قيمتها في السنة المالية 2007 : 1.4 بليون دولار⁽²⁾.

2- أنواع المخاطر التي تغطيها الوكالة

تقوم الوكالة بتغطية أربع أنواع مسماة من المخاطر وهي:

أ- المخاطر المتعلقة بتحويل العملة و الناجمة عن وضع قيود جديدة من جانب الدولة المضيفة على تحويل المستثمر للعملة المحلية إلى عملات أخرى.

ب- مخاطر الخسائر الناجمة عن أي عمل تشريعي أو أي عمل أو امتناع عن عمل من الجهات الإدارية في الدول المضيفة، يترتب عليه حرمان المستثمر من ملكية استثماره أو السيطرة عليه أو من الفوائد الجوهرية له.

ج- مخاطر الصراع المسلح و الاضطرابات المدنية

د- فسخ العقود الإدارية أو مخلفاتها في الحالات التي لا يكون أمام المستثمر وسيلة للتقاضي أو التحكيم أو صادفه تأخير غير معقول على رغم توافر الوسيلة أو عجز بعد صدور الحكم لصالحه عن تنفيذ هذا الحكم على الجهة الإدارية.

3- دور الوكالة في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي

تحل الوكالة محل المستثمر الذي تعوضه في ما كان له من حقوق اتجاه الدولة المضيفة (المادة 81أ) من دون اللجوء إلى التحكيم الدولي (المادة 2/75) الذي يتم وفقا للإجراءات المتبعة نفسها في المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار ما لم يتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك. و تتميز محكمة التحكيم بأنها أول و آخر درج في الوقت نفسه ، و يتم تنفيذ قراراتها طبقا للقوانين التي تحكم تنفيذ الأحكام في الدولة المطلوب التنفيذ فيها، و الحقيقة أن دور الوكالة في تسوية النزاع وديا بين المستثمر و الدولة المضيفة يبدأ من لحظة نشوب النزاع فتعمل على ذلك قبل أن يحتاج منها الأمر دفع تعويض إلى المستثمر و الحلول محله إزاء الدولة المضيفة⁽³⁾.

الفرع الثالث: أثر تدخل مجموعة البنك الدولي في تسيير الإستثمار الأجنبي

لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الهيئات السابقة من أجل زيادة نصيب الدول النامية من

⁽¹⁾ Louis Sabourni, OP.P.P, 171,172

⁽²⁾ التقرير السنوي للبنك الدولي ، سنة 2007 ، ص:64

⁽³⁾ <http://www.azzaman.com/indexq.asp, 05/07/2008>

الاستثمار الأجنبي، إلا أن حصة الأسد تبقى تستحوذ عليها الدول المتقدمة، ولعل الجدول الآتي بين ذلك بوضوح.

الجدول رقم (11) : توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف أنحاء العالم بملايين الدولارات (1991-2001):

2001		2000		1999		1998		1997		1996-1991		السنوات المناطق
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
100	823825	100	1392957	100	1079083	100	686026	100	481911	100	254326	العالم
72	589379	80	1120528	76	824642	69	472265	56	269654	60,8	154641	الدول المتقدمة
2,3	18769	0,6	8489	1	12231	1,3	8928	2,2	10667	2	4606	إفريقيا
10	83725	7	95358	10	108225	12	82040	15,2	73275	10,5	27069	أمريكا اللاتينية والكاريب
12,7	106937	10,4	142209	11	108809	14,7	100316	22,6	109282	23,5	59826	آسيا
3	25015	2	26373	2	25145	3	22479	4	19033	3,2	8183	دول نامية أخرى

Source : Unctad, World investment report, 2003, P249.

من خلال الجدول يتضح أن اتجاه الاستثمار الأجنبي عرف سيطرة الدول المتقدمة على الحصة الكبيرة منه في كل السنوات المدروسة . و نأخذ كمثال سنة 2000 ، حيث كانت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ: 80% ، أما النسبة المتبقية فهي موزعة على بقية الدول النامية، و يرجع ذلك إلى طبيعة المناخ الاستثماري و السياسات المتبعة من طرف الدول لجلب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، لذلك فعلى مؤسسات مجموعة البنك العالمي المكلفة بالاستثمار الأجنبي، أن تكثف من جهودها قصد تحضير مناخ ملائم ومحفز للاستثمار الأجنبي في الدول النامية⁽¹⁾.

(1)البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ، 1999 / 2000 ، ص 72.

المطلب السادس: نمو المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي في خضم أزمة المواد الغذائية⁽²⁾

شهدت السنة المالية 2008 نمو ارتباطات مجموعة البنك الدولي بنسبة 11 في المائة لتصل قيمتها إلى 38.2 مليار دولار، وذلك في ضوء سرعة إنهاء إجراءات الموافقة على تقديم الموارد التمويلية لمساعدة البلدان الفقيرة التي تواجه أزمة المواد الغذائية، ونمو المساندة المقدمة للقطاع الخاص الذي يخلق فرص العمل.

وجرى تقديم تلك الارتباطات في السنة المالية 2008 المنتهية في 30 يونيو/حزيران على هيئة قروض ومنح واستثمارات في أسهم رأس المال و ضمانات لمساعدة الشعوب ومؤسسات الأعمال الخاصة في البلدان الأعضاء، وتلقت منطقة أفريقيا أعلى مستوى من المساندة.

ويجري استخدام هذا التمويل – الذي يزيد بواقع 3.9 مليار دولار على قيمة التمويل المقدم في السنة المالية 2007 – في 670 مشروعاً تستهدف القضاء على الفقر، وزيادة معدلات النمو من خلال خطط تنسجم بالطابع العملي لتعزيز بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ومناخ الاستثمار، وتمكين الفقراء من أسباب القوة الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن استجابة مجموعة البنك الدولي لأزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية تُعد أحد أبرز ملامح السنة المالية 2008، إذ أنشأت برنامج تمويل سريع بمبلغ 1.2 مليار دولار، ووافقت على تقديم أول منح منه في السنة المالية 2008 لصالح جيبوتي (5 ملايين دولار)، وهايتي (10 ملايين دولار)، وليبيريا (10 ملايين دولار). وتم لاحقاً الموافقة على تقديم مزيد من الأموال في السنة المالية الحالية (2008). وجرى توجيه تلك الأموال لصالح جملة مجالات من بينها على سبيل المثال لا الحصر: توسيع برامج التغذية المدرسية، والبرامج الخاصة بصحة الطفولة والأمومة، وزيادة قدرة المزارعين على الحصول على البذور والأسمدة.

واعتمدت مؤسسة التمويل الدولية، إستراتيجية مدفوعة باعتبارات الأسواق في الإطار الاستجابة لأزمة المواد الغذائية، حيث استثمرت، في السنة المالية 2008، مبلغ 1.4 مليار دولار في سلسلة التوريد في الصناعات الزراعية بغرض تعزيز الإنتاج، وزيادة درجة السيولة في سلسلة التوريد، وتحسين التوزيع والدعم اللوجيستي، وزيادة قدرة صغار المزارعين على الحصول على الائتمان.

وبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية 11.2 مليار دولار في السنة المالية 2008، وذلك في ضوء توزيع الجزء المتبقي من أموال التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة (IDA14) الذي انتهت مدته. وسانددت تلك الموارد التمويلية – ومنها 8 مليارات دولار من الاعتمادات، و 3.2 مليار دولار من المنح – 199 عملية في أشدّ بلدان العالم فقراً البالغ عددها 78 بلداً، 39 بلداً منها في أفريقيا. وارتبطت الجهات المانحة بتقديم مبلغ قياسي لصالح التجديد الخامس عشر لموارد المؤسسة في اجتماع برلين في

⁽²⁾ www.albankaldawli.org , 16/09/2008

ديسمبر/كانون الأول – مقداره 41.7 مليار دولار على مدى السنوات المالية 2009-2011 – مما شكل اقتراحاً بالثقة على قيمة المساعدات التي يتيحها البنك إلى أشدّ بلدان العالم فقراً. وبلغ مجموع ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير 13.5 مليار دولار لصالح 99 عملية، وذلك مقابل 12.8 مليار دولار في السنة السابقة. الجدير بالذكر أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير أعاد تنظيم خدماته المالية خلال هذه السنة من خلال خفض أسعار الفائدة على القروض، ومدد آجال الاستحقاق، وإطلاق أدوات إقراض طارئة جديدة.

وكانت مؤسسة التمويل الدولية، وهي أكبر جهة مالية متعددة الأطراف تستثمر في مشروعات القطاع الخاص في بلدان العالم النامية، أبرز مؤسسات مجموعة البنك الدولي هذا العام، وذلك في ضوء أدائها الأكثر قوة. ففي السنة المالية 2008، ازدادت الأموال التي أتاحتها مؤسسة التمويل الدولية لصالح تنمية القطاع الخاص بنسبة 34 في المائة لتصل إلى 16.2 مليار دولار، منها مبلغ 4.8 مليار دولار جرت تعبئته من خلال القروض المشتركة والتمويل المنظم. وكانت السنة المالية 2008 هي الأولى التي تتخطى فيها ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية المقدمة لحسابها الخاص ومن الموارد التمويلية المعبأة من القطاع الخاص، قيمة ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يشكل المؤسسة الأصلية في مجموعة البنك الدولي. وتشكل مشروعاتها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية أكثر من 40 في المائة من إجمالي استثماراتها البالغ عددها 372 استثماراً في السنة المالية 2008. وتتجلى نتائج استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في 1.9 مليون فرصة عمل أتاحتها الشركات المتعاملة معها في السنة المالية 2007، بالإضافة إلى 54.3 مليار دولار من المشتريات المحلية من السلع والخدمات لهذه الشركات. كما قام المتعاملون مع المؤسسة بتوليد طاقة كهربائية لفائدة حوالي 147 مليون مستهلك في البلدان النامية المعنيّة، وبتوزيع المياه لما يبلغ 18 مليون مستهلك.

وشهدت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عاماً استثنائياً مع احتفالها بالذكرى العشرين لإنشائها، حيث أصدرت ضمانات بقيمة 2.1 مليار دولار، وشكل ذلك زيادة بنسبة 50 في المائة عن السنة الماضية. وفي هذا الصدد، قال جيمس بوند، نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول بالإنبابة – الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، "إن مقدرة الوكالة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً، صمدت بقوة في وجه الاحتمالات المالية العالمية المجهولة. كما شهد هذا العام إصدار أدوات اتسمت بالابتكار، مثل تقديم ضمانات لصالح هياكل التمويل الإسلامي، ومشروعات أدت إلى تقليل الآثار الناجمة عن تغير المناخ".

و لعل الجدول الموالي يعطينا حوصلة شاملة عن ارتباطات مجموعة البنك الدولي و تأييدا للتحليل السالف الذكر.

الجدول رقم: (12) نمو المساندة التي قدمتها مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2008 في خضم أزمة المواد الغذائية والأزمة المالية

ارتباطات مجموعة البنك الدولي		
السنتان الماليتان 2007 و 2008 (المنتهيتان في 30 يونيو/حزيران)		
السنة المالية 07*	السنة المالية 08*	مجموعة البنك الدولي
12.8	13.5	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
11.9	11.2	المؤسسة الدولية للتنمية
+8.2	+11.4	مؤسسة التمويل الدولية
1.4	2.1	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
34.3	38.2	المجموع
* بمليارات الدولارات الأمريكية		
+ لحسابها الخاص فقط. مع استثناء مبلغ 4.8 مليار دولار في السنة المالية 2008، ومبلغ 3.9 مليار دولار في السنة المالية 2007، جرت تعبئتها من القروض المشتركة والتمويل المنظم		

المصدر: www.albankaldawli.org

المبحث الثالث: برامج الإصلاح الاقتصادي و آثارها

تبنت الكثير من الدول النامية من حين إلى آخر، برامج لمواجهة الاختلالات التي تعرفها أو لدعم التحولات التي تقوم بها وتكون هذه البرامج ذاتية و أحيانا أخرى موصى بها من قبل بعض المنظمات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

و في أواخر السبعينات عرفت دول العالم إختلالات عميقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي كان لها تأثيرها السلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، وهذا ما قادها إلى وضع سياسات تصحيحية. وأغلب هذه البلدان اعتمدت السياسات المحددة من قبل المنظمات الدولية على أساس رؤى ليبرالية اقتصادية. كما حاولت بعض الدول في بعض المراحل، مثل الأرجنتين و البرازيل اعتماد سياسات تصحيحية تدعى بالسياسات غير الأصولية و تهدف هذه السياسات إلى تقادي الانعكاسات السلبية على المستوى الإجماعي، و التي غالبا ما تخلقها السياسات المعتمدة من قبل الهيئات الدولية.

مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية: فيما تتمثل برامج الإصلاح الاقتصادي المتبعة؟، ما هو دور مؤسسات المالية والنقدية الدولية في تجسيدها؟ وماهية أسبابها و آثارها الاقتصادية والاجتماعية على البلدان النامية؟، و هذا ما سيتم الإجابة عليه من خلال مطالب هذا البحث.

المطلب الأول: ماهية برامج الإصلاح الاقتصادي

يتناول هذا المطلب ثلاث فروع الفرع الأول يعرف بهذه البرامج و يحدد أنواعها، الفرع الثاني يعرف روضة الصندوق أما الفرع الثالث فيحدد لنا أهداف هذه البرامج.

الفرع الأول: تعريف برامج الإصلاح الاقتصادي و أنواعها:

لبرامج الإصلاح الاقتصادي عدة تعريفات و تنقسم إلى قسمين رئيسيين نوجزها في النقاط التالية:

1- تعريف سياسات الإصلاح الاقتصادي:

يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الاقتصادي الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي ، وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا (آلية السوق مثلا) ، و يتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب لركبه أو تناوله بين الضيق و الاتساع تبعا لعمق المشكلات و الاختلافات القائمة.

وتتأثر البرامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية في عمقها و مجالها و مداها و بطبيعة الظروف السياسية و التاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه، ومن ثم فإن الإجراءات المعتمدة قد لا تمس بنفس الكيفية كافة القطاعات ، و يعتبر انسجام الإدارة السياسية في استعابها وتنفيذها للسياسة أمرا ضروريا و يعتمد نجاح برامج الإصلاح الاقتصادية على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة و الإطارات الفنية المتخصصة التي تقود و تتولى عملية تنفيذ السياسات من جهة و على مدى استجابة شرائح المجتمع المختلفة لهذه السياسات.

2- أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي:

تهدف سياسات الإصلاح إلى تحسين أداء النشاط الاقتصادي ، إلا أنها في ذات الوقت قد تفرز آثار غير مرغوب فيها، و لقد كانت بعض السياسات في بعض الدول النامية ذات أثر قاسي على الجوانب الاجتماعية، مما جعل البعض يتحفظ من سياسات صندوق النقد الدولي، و هذا ما أدى إلى بروز إجتهدات أخرى مستلهمة من أفكار المدرسة البنوية و ثم تطبيقها في بعض البلدان ، و هذا ما يقودنا إلى تصنيف سياسات الإصلاح ضمن مجموعتين أساسيتين:

- السياسات الأصولية Orthodoxes وهي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي ، و تجد منطلقاتها الفكرية في الفكر النيوكلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية .

- السياسات غير الأصولية Heterodoxs : وهي تلك السياسات تم اعتمادها على الخصوص في دول أمريكا اللاتينية (البرازيل ، الأرجنتين) بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية معتمدة على أسس نظرية مختلفة عن مقاربات الصندوق و تعتمد تدابير أكثر تدخلية (وجود قوي) للدولة⁽¹⁾

(1) عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005، ص ص 271-270.

إن موضوع الإصلاحات الإقتصادية الأصولية و الذي يعنى تبني إيدولوجية الأسواق الحرة ، كقنلة في الممارسات و الأنشطة الإقتصادية من التخطيط الممرکز (اليد المرئية) نحو آلية السوق (اليد الخفية) ، و المفروض من قبل المؤسسات النقدية و المالية الدولية كبرامج إصلاحات إقتصادية ، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول ، ودخولها في مفاوضات مع كبار الدائنين حول عملية إعادة جدولة ديونها الخارجية ، أي إعادة النظر في تاريخ إستحقاق الديون مع الرفع في معدلات خدماتها .

ومن خلال برنامج التثبيت يقوم الصندوق النقدي الدولي بوصفه يختص في معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات ، و أسعار صرف العملات ، بتقديم برامج التثبيت الهيكلية للدول المعنية بالإصلاحات الإقتصادية ، و ذلك من خلال إعطاء علاقة سببية بين كل من العجز في ميزان المدفوعات و المؤدي إلى تفاقم مشكلة المديونية و الطلب الكلي و الذي يجب العمل على كبحه من خلال التأثير على الكتلة النقدية المتداولة في السوق مع التخفيض في قيمة صرف العملة الوطنية ، فالزيادة في المعروض النقدي عن طريق السياسات المالية التوسعية من شأنه أن يزيد الطلب على السلع و الخدمات و التي لا تتوافق مع جهاز العرض الوطني الهش ، كذلك الشأن بالنسبة لأسعار الفائدة السائدة في السوق (العمل بقانون ساي للأسواق و التخلي عن النظرية الكنزية) ؛ أما بالنسبة لتخفيض قيمة العملة الوطنية فالهدف منه هو الرفع من قيمة الصادرات مع التخفيض من قيمة الواردات وذلك على مستوى الميزان الجاري ، و نفس الشيء بالنسبة لميزان رأس المال . إن الهدف الحقيقي من هذه الإجراءات و الهادفة إلى تراكم الرساميل بالعملات القابلة للتحويل ، هو ضمان سداد الديون بالنسبة للدائنين ، أي السياسة التقشفية التي تتبعها الدول من خلال الضغط على الحاجات العامة و الأساسية للشعوب ، الهدف منها ضمان سداد الديون لكبار الدائنين الدوليين و الخواص ، حتى و إن كان يؤدي الى آثار إجتماعية مأساوية ، ناهيك عن تراجع معدلات التنمية كنتاج لارتفاع أسعار الفائدة السائدة في السوق ، إرتفاع معدلات الضرائب ، تراجع في الإنفاق العمومي (التجهيز في قطاعات الصحة و التربية ...التسيير في أجور الوظيفة العمومية وإلغاء الدعم خصوصا بالنسبة للسلع المستوردة ...) .

أما البنك العالمي ومن خلال برامج التكيف الهيكلية فهو يربط تفاقم مشكلة الديون الخارجية للدول بالعرض الكلي الوطني، وذلك مرده إلى الإيدولوجيات التنموية المتبعة من قبل الدول المعتمدة على التخطيط الإقتصادي كنموذج الصناعات المصنعة على سبيل المثال ، و الذي أدى حسب خبراء البنك العالمي إلى إخفاق في المسيرة التنموية لدى الدول المعنية بالإصلاحات الإقتصادية و لذلك ينبغي القيام بعمليات الخصخصة أي نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص و تحرير الأسعار ؛ ويسلك البنك العالمي نفس سلوك الصندوق النقدي الدولي في المجالات المالية و النقدية ، ويساعد البنك العالمي الدول المعنية بالإصلاحات في الاندماج في الإقتصاد العالمي من خلال تحرير المبادلات التجارية الخارجية ، من خلال تقديم قروض من أجل تطوير ميزات تنافسية على مستوى السوق الدولية ، ناهيك عن تنسيق

السياسات مع كل من الصندوق النقدي الدولي و منظمة التجارة العالمية ، نحو تحرير التجارة العالمية ؛ وإذا كان الصندوق النقدي الدولي يهدف أساسا إلى ضمان سداد التزامات الدول المدينة ، فإن البنك العالمي يهدف أساسا إلى إنقاذ إقتصاديات الدول العظمى من الأزمات الإقتصادية و المالية .

يطلق على الإصلاحات الإقتصادية ، بإصلاحات جانب الطلب وذلك بالنسبة لبرامج التثبيت و المفروضة من قبل الصندوق النقدي الدولي على الدول المعنية بالإصلاحات ، أو كذلك بالإصلاحات القصيرة الأمد ؛ وإصلاحات جانب العرض بالنسبة لبرامج التكيف الهيكلي و المفروضة من قبل البنك العالمي على الدول المعنية بالإصلاحات ، كما يطلق عليها أيضا بالإصلاحات الطويلة الأمد⁽¹⁾.

الفرع الثاني: روثة صندوق النقد و البنك الدوليان

وضع صندوق النقد و البنك الدوليان وصفا اقتصادية عامة (ونسميها روثة)، افترضا صلاحها لجميع الدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية ، بغض النظر عن ظروف كل منها. وتقوم هذه الروثة على العناصر التالية:

1-إطلاق الأسعار: وذلك بالقضاء على كل أنواع السيطرة الحكومية على الأسعار، وإلغاء دعم السلع الشعبية ، و لا يصاحب ذلك إعادة نظر في سياسة الأجور لزيادتها، فيقع العبء كله على موظفي الحكومة وذوي الدخل المنخفضة.

2-تجميد الأجور: ويتم ذلك من خلال وقف قيام الحكومة بتوظيف الداخلين الجدد إلى سوق العمل. كما يتضمن ذلك أيضا الاستغناء عن الآلاف من العاملين، بما يؤدي إلى تضخم أعداد المتبطلين. وفي الواقع فإن تجميد الأجور يعني أن يظل بند الأجور في ميزانية الدولة ثابتا لا يزيد ، بمعنى ألا تقوم الدولة بتعيينات جديدة ، ولا تعطي علاوات لزيادة المرتبات

3-تحرير سعر صرف العملات الأجنبية، وذلك بالتخفيض المستمر لسعر العملة الوطنية أمام العملات العالمية ، فتخفيض الدولة لعملتها يعني زيادة صادرات هذه الدولة، لأن أسعار الصادرات سيكون منخفضا أمام السلع الأجنبية الأخرى. ومن المعلوم أن قيمة الصادرات تساوي سعر هذه الصادرات مضروبا في كميتها، كما أن قيمة الواردات تساوي سعر تلك الواردات مضروبا في كميتها. فإذا كانت الكميتان محددتان ، فقيمة كل من الصادرات والواردات ستتوقف حينئذ على أسعارها. فإذا اتبعت الدولة سياسة التعويم ، فهذا يعني انخفاض سعر صادراتها، في مقابل ارتفاع سعر وارداتها. وهذا يعني ارتفاع قيمة الواردات في مقابل انخفاض قيمة الصادرات.

وبالطبع تعتمد أدبيات الصندوق على أن انخفاض سعر صادرات الدولة سيؤدي إلى تشجيع المنتجين فيها لزيادة كمية الصادرات والحجة في ذلك هي أن تخفيض سعر صرف العملة يشجع الطلب الأجنبي

⁽¹⁾http://www.tadwena.com/post_comment.php?w=boubertakhsalah&e_id=599 , 19/05/2008

على السلع المحلية، فيزداد التصدير وتتمكن الحكومة من تحصيل مزيد من النقد الأجنبي لاستخدامه في سداد ديونها الخارجية ويؤازر هذه الحزمة من السياسات، المطالبة بخصخصة القطاع العام ، وفتح الأبواب على مصاريعها لدخول الشركات متعددة الجنسيات⁽¹⁾

4- تخفيض عجز الموازنة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وخفض الدعم ورفع الضرائب وتخصيص القطاع العام.

5- تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع الحواجز الجمركية .

ونتيجة للآثار الاجتماعية السلبية لتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول الطبقة لها، أضيف لها مجموعة سياسات اجتماعية ، كما تم في مرحلة لاحقة إدخال سياسات خاصة بالبيئة والمناخ والإنفاق العسكري والاعتبارات السياسية العلنية.

ويمكن تصنيف السياسات السابقة في ثلاث مجموعات رئيسة وذلك تبعاً لتأثيرها وطريقة تأثيرها على النشاط الاقتصادي ومستويات المعيشة وهي سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض والسياسات الاجتماعية:

1: سياسات جانب الطلب:

و هي ما يعرف أيضاً بـسياسات التثبيت الاقتصادي التي سبق لنا تعريفها وتستخدم لتقيد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وذلك بهدف تحقيق التوازن المالي والنقدي وكبح جماح التضخم وتقسّم إلى مجموعتين هما السياسات المالية والسياسات النقدية.

1 - السياسات المالية: وتهدف لتحقيق توازن الموازنة من خلال تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الحكومية وهي تشمل جملة من السياسات أهمها:

أ- تخفيض الإنفاق الحكومي: ويشمل تخفيض الإنفاق الحكومي بأنواعه كافةً (استثماري، جاري، عسكري) وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية وخفض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة.

ب- زيادة الإيرادات الحكومية: وذلك من خلال إصلاح الهياكل الضريبية للاتجاه إلى الضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب القيمة المضافة ورفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام وزيادة أسعار الوقود والطاقة والنقل والتأمين والاتصال لتصل إلى مستوى أسعارها الحقيقي.

2 - السياسات النقدية: إن السياسات النقدية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تركز على النظرية النقدية لفريدمان والتي تضع تحقيق الاستقرار النقدي كهدف أساسي لها بدلاً من تحقيق النمو الاقتصادي وترى أن لب المشكلة يتمثل في إفراط البنوك المركزية للدول النامية بالإصدار النقدي، مما تسبب بالتضخم فالحل لديهم يكمن في ضبط معدلات نمو وسائل الدفع المتداولة بما يتناسب مع نمو

(1). http://www.grenc.com/show_article , 21-04 -2008

النتائج المحلي الحقيقي، وذلك بإتباع سياسة نقدية صارمة تتمثل في الهجوم على المصادر الرئيسية للإفراط في عرض النقود وتشمل سياسات الصندوق البنك الدوليين في المجال النقدي ما يلي:

أ- تقييد الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي بالنسبة للدولة والقطاع العام واللجوء بدلا من ذلك إلى اعتماد الدولة على الحصول على مواردها من الأفراد، وذلك لتقليل عرض النقود (مكافحة التضخم) أي أنهم يرفضون لجوء البنوك المركزية للإفراط في إصدار النقود بناء على طلب الحكومة وهو ما يدعى التمويل بالعجز.

ب- تخفيض قيمة العملة الخارجية للدولة حيث ترى برامج التكيف الاقتصادي أن عملات الدول النامية مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، مما يسبب ضغطاً على ميزان المدفوعات، ومن أجل تحسين شروط التجارة الخارجية ينبغي تخفيض قيمة العملة لتصل إلى قيمتها الحقيقية، وذلك لزيادة الصادرات والحد من المستوردات، مما يسهم في تقوية ميزان المدفوعات وتخفيض عجزه.

ج- رفع أسعار الفائدة الحقيقية: إن أغلب الدول النامية تعاني من مشكلة أساسية تتمثل في أن معدلات الفائدة الاسمية غالباً ما تكون أدنى من معدلات التضخم وغالباً ما يسود هذا الوضع لفترة زمنية طويلة نسبياً، ولذلك فالفائدة الحقيقية في هذه المراحل تكون سالبة ويجري تآكل لرؤوس الأموال وللمدخرات الوطنية، ومن هنا تطرح برامج التكيف الاقتصادي رفع سعر الفائدة، وذلك لتحقيق غرضين أساسيين هما: تشجيع الناس على الادخار والحفاظ على المدخرات الوطنية والحد من عرض النقود، وذلك لامتناع التضخم أو منع حدوثه.

د- زيادة احتياطات الدولة من القطع الأجنبي بالشكل الذي يضمن سلامة مركزها المالي وبحيث لا تقل هذه الاحتياطات إلى الدرجة التي تشكل بالملاءة المالية للدولة وينطلقون في سياستهم هذه من أن زيادة الاحتياطات ستؤدي إلى زيادة الملاءة المالية الخارجية للدولة وتشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة كما أنها تحمي الدولة من مخاطر التقلبات التي تتعرض لها على المدى القصير.

هـ- تخفيض عبء الديون الخارجية: يلاحظ أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غالباً ما يرفق اتفاقيات التكيف الاقتصادي التي يعقدها مع الدول النامية بتقديم قروض جديدة واتفاقيات إعادة جدولة للديون الخارجية المستحقة وإلغاء لجزء من الديون وقد تصل إلى إلغاء نصف الدين الخارجي المستحق كما حدث مع مصر سنة 1991 من خلال نادي باريس، كما وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في شهر مايو 1989 على تقديم مساعدة مالية للبلدان الأعضاء لتمويل عمليات تخفيض الديون وخدمة الديون مع البنوك التجارية⁽¹⁾.

(1) محمد العريان، "مجموعة اتفاقيات لتمويل البنوك التجارية في المكسيك"، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول 1990 ص 26.

2: سياسات جانب العرض (1):

وهي تعرف أيضا بسياسات التكيف الهيكلي التي سبق لنا تعريفها وتهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي ورفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ونقل الملكية إلى القطاع الخاص مع إطلاق حريته في ممارسة النشاط الاقتصادي وأهمها:

أ- سياسات إصلاح الأسعار المحلية وتحرير سوق العمل: جوهرها إلغاء الرقابة على السوق بشكل عام وترك الأسعار تتحدد بناءً على العرض والطلب ، وكذلك أجور العاملين تتحدد بالعرض والطلب وإلغاء تدخل الدولة في سوق العمل وممارستها لسياسات التوظيف في القطاع العام أي تحرير كلا من سوق السلع والخدمات وسوق العمل وبشكل خاص أسعار السلع الزراعية والطاقة والنقل والخدمات العامة التي يجب أن تتحدد وفقا لسعرها الحقيقي (إلغاء الدعم).

ب- سياسات تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف: وتشمل هذه السياسات إزالة القيود الكمية على الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الضرائب على الصادرات وإلغاء المعونات المقدمة لها، وكذلك إلغاء الرقابة على النقد الأجنبي والسماح بتداوله وتبني سياسات سعر صرف مرن بدلاً من أنظمة سعر الصرف الثابت والرقابة على الصرف

ج- سياسات إصلاح القطاع العام وتحويل ملكية بعض مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص وسياسات الخصخصة: وذلك عن طريق تحسين إدارة مشاريع القطاع العام ورفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها بحيث تعكس مستوى تكاليف الإنتاج الحقيقية، وتركز القطاع العام في مجالات الإنتاج التي لا تتنافس القطاع الخاص (المجالات التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص) ، وذلك تمهيدا لتقليص دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كون المؤسسات الدولية ترى أنه متضخم بشكل مرضي مع انعدام فاعليته، و لقد تم تبني الخصخصة من قبل برامج التكيف الاقتصادي لما لها من مزايا متعددة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهمها:زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج وتلافي البيروقراطية التي يعاني منها القطاع العام في الدول النامية وتفعيل دور المنافسة الحرة في الاقتصاد وإعادة توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية وفق احتياجاتها الفعلية كما أنها تمثل مؤشراً هاماً لمدى التزام الدولة بسياسات الإصلاح الاقتصادي من منظور الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية.

د - إصلاح القطاع المالي: ويشمل خصخصة البنوك والمصارف وشركات التأمين التابعة للدولة وتحقيق استقلالية المصرف المركزي عن الحكومة وإقامة أسواق لرأس المال وتطويرها كما تشمل أيضا فتح القطاع المصرفي للمنافسة الخارجية والداخلية ورفع أسعار الفائدة الاسمية المدينة والدائنة لتتجاوز

(1) وداي عطية - عبد الحسين، 2001 - الاقتصاديات النامية أزمت وحلول، مكتبة الشروق، عمان الأردن، الطبعة الأولى ص:84.

دوماً معدل التضخم (أي المحافظة على الفائدة الحقيقية موجبة دوماً) لضمان استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية.

3: السياسات الاجتماعية :

لقد أدت بعض سياسات التكيف الاقتصادي التي أوصت بها المؤسسات النقدية و المالية الدولية مثل إنقاص النفقات العامة وزيادة أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام ورفع الدعم وتحرير سوق العمل إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على الفقراء، حيث أدت إلى تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك أصبحت هناك ضرورة لاحتواء الآثار الاجتماعية السلبية أو الضارة و العمل على إزالتها و كان هذا السبب في إنشاء شبكات الحماية الاجتماعية المتمثلة في آلية الصناديق الاجتماعية للتنمية، و التي تم إنشاؤها باتفاق حكومات الدول النامية مع صندوق النقد الدولي و بمساعدة البنك الدولي من خلال هيئة التنمية الدولية⁽¹⁾ و هذه السياسات تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

- الإبقاء على المصروفات على الصحة الأساسية والتعليم الأساسي أو زيادتها مع خفض النفقات العامة الإجمالية في الوقت نفسه، وذلك عن طريق إعادة توجيه المصروفات لخدمة الفقراء أساساً من خلال توجيه الموارد نحو التعليم الابتدائي والصحة الأساسية على حساب مستويات التعليم والصحة الأخرى.

- تحسين كفاءة الإنفاق على القطاع الاجتماعي عن طريق توجيه الدعم المقدم، وذلك بالاستعاضة عن خفض سعر السلعة بشكل عام بخفضه لشريحة من الأفراد بناء على مؤشر الحاجة الحقيقية مثل نظام الوجبات المجانية في المدارس الحكومية وتوزيع الأغذية في الأحياء الفقيرة وتأمين الدواء للأمهات اللواتي يعانين من نقص التغذية.

و قد تم منذ عام 1986 تصميم برامج موجهة لتحقيق أهداف اجتماعية تشمل برامج خاصة للتوظيف وبرامج للتغذية وبرامج لنقل العاملين إلى مجالات أخرى (بما في ذلك مشاريع للتدريب والتأمين) ومشاريع لإعادة توطين العمال الحضريين المنقولين من مواطنهم الأصلية وبرامج متعددة القطاعات وفي حالات قليلة وفرت برامج التكيف الاقتصادي الدعم اللازم لمشاريع سكنية.

1- برامج التوظيف الخاصة: لقد كانت هذه البرامج الوسيلة الفعالة للوصول إلى الفقراء وتوفير شبكة أمان للعاطلين في أوقات الانكماش وهدفها الأساسي توفير فرص العمل والتأمين الاجتماعي الأساسي، علماً أن التجربة بينت أن هذه البرامج تكون أنجح بوجه عام عندما تكون الأجور التي تعرضها أقل من المستوى العام للأجور مما يطرح برأينا قضايا استغلال الفقراء.

(1) كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004،

(2) ريب - هيلينا، كارفالوا - سونيا، التكيف والفقراء، مجلة التمويل والتنمية عدد 1990، ص:16-17

2- برامج التشغيل في أعمال جديدة: حيث وضعت مشروعات لتعويض العمال المفصولين ومنحهم مكافآت نهاية الخدمة وقروض خاصة وتوفير الفرص لإعادة تدريبهم، ولكن ذلك لا يلغي حقيقة عجز هذه البرامج عن استيعاب البطالة الناشئة عن برامج التكيف الاقتصادي ناهيك عن توفير فرص عمل للعمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل.

3- مشاريع إعادة التوطين : حيث حاولت بعض الدول تحويل عمالة المدن التي تعطلت لديها إلى العمل الزراعي.

4- البرامج متعددة القطاعات : والتي تتراوح بين التدخلات قصيرة الأمد لتوفير الإغاثة (مثل برامج الأشغال العامة والتغذية) وبين مجموعة من البرامج الإنمائية (تتراوح بين المرافق الصحية في المدن وتوفير الكتب المدرسية).

يمكن توضيح سياسات الإصلاح الاقتصادي السابقة، التي تمت في بعض دول أوروبا الشرقية، و ذلك من خلال الجدول رقم 13 و الجدول رقم 14 التاليين.

و الشيء الذي يمكن استخلاصه من الجدولين، هو أن هذه الدول بالفعل لها إرادة سياسية و إقتصادية كبيرة للإنتقال من المرحلة القديمة "الإقتصاد الإشتراكي" إلى المرحلة الجديدة "إقتصاد السوق"، قد تختلف درجة السرعة في الإنتقال من دولة لأخرى حسب متطلباتها⁽¹⁾.

الجدول رقم (13): تطور في الإنتقال لبعض دول أوروبا الشرقية السداسي الأول 1998.

الدول	حصة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الإجمالي
المجر	80%
بولونيا	65%
رومانيا	60%
بلغاريا	50%

المصدر: زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا)، 2005 - 2006، ص: 45

(1) زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا)، 2005 - 2006، ص: 42

الجدول رقم 14: الإصلاحات في بعض دول أوروبا الشرقية نهاية 1991

بعض دول أوروبا الشرقية	القطاع الخاص و الخوصصة	الإستثمار الدولي	تحرير الأسعار	الإصلاح المصرفي و السوق المالي	التجارة الخارجية و صرف العملة
المجر	- حرية إنشاء المؤسسات الخاصة إبتداء من 1988. - تطبيق عملية الخوصصة إبتداء من 1990.	حرية الإستثمار	تحرير تدريجي بنسبة 90% في سنة 1991.	- لامركزية البنوك إبتداء من سنة 1987. - إنشاء البورصة في سنة 1990	تحرير التجارة الخارجية بعد ما تم قابلية صرف العملة
بولونيا	- حرية إنشاء المؤسسات الخاصة إبتداء من 1990. - تطبيق الخوصصة إبتداء من 1990.	حرية الإستثمار	تحرير كلي بنسبة 90% في سنة 1991.	- لا مركزية في 1990 - البورصة في 1991	تحرير التجارة الخارجية بعد ما تم قابلية صرف جزئي للعملة
رومانيا	- حرية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إبتداء من سنة 1990. - أخذ قرار بالخوصصة سنة 1991.	حرية الإستثمار	سياسة الأسعار الحقيقية.	- إصلاح مترقب في 1991 - ليست هناك سوق مالية	تحرير جزئي و صرف داخلي محدود
بلغاريا	- الخوصصة في إطار الدراسة. - إنشاء المؤسسات الخاصة إبتداء من 1989.	حرية الإستثمار	تحرير الأسعار بإستثناء المنتجات الإستراتيجية	- إصلاح لم يتم العمل به - ليست هناك سوق مالية	تحرير جزئي و صرف داخلي محدود.

المصدر: زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق-حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا)، 2005 - 2006، ص: 44

الفرع الثالث: أهداف برامج التكيف الاقتصادي:

إن برامج التكيف الاقتصادي حصيلة لتفاعل عدة عوامل محلية ودولية، ولذلك فإن أهدافها الحقيقية تختلف باختلاف المدارس الاقتصادية وباختلاف زاوية النظر إليها سواء من وجهة نظر توعم بريتون وودز أو من وجهة نظر الحكومات التي تتبناها أو تعارضها أو من وجهة نظر الدول المتقدمة أو من وجهة باحثوا العالم الثالث ، وسوف نقوم بإظهار هذه الأهداف وفقاً لوجهة نظر المؤسسات النقدية و المالية الدولية من جهة و وجهة نظر باحثوا العالم الثالث من جهة ثانية.

1: تحقيق النمو الاقتصادي

لقد شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسناً كبيراً في أدائها الاقتصادي تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لارتفاع أسعار بعض المواد الأولية خاصة في مجال الطاقة (الفورة النفطية) ويمكن القول إن هذا العقد شهد أكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع استثناءات قليلة جداً لبعض الدول النامية، وشجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في إنفاقها الحكومي معتقدة أنها بذلك تهدم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة وأنها تقطع المراحل نفسها التي قطعتها الدول المتقدمة في السابق، ونظراً لعدم كفاية مواردها المحلية فقد لجأت هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الائتمانية وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية اقتصادياً للقطاع العام والتوسع في الدعم المقدم للسلع الأساسية وترافق ذلك مع اعتماد أسعار صرف عالية وتشديد قيود التجارة الخارجية، وبنهاية عقد السبعينيات عملت العوامل السابقة على وضع الدول النامية في أزمة مالية واقتصادية كبيرة (باستثناء بعض الدول النفطية التي خفف من أزمته عوائد النفط مع الإشارة إلى تضررها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الثمانينيات).

إن الأزمة المالية التي واجهتها الدول النامية في بداية الثمانينيات بالنسبة لمجموعة منها وفي مرحلة متأخرة من الثمانينيات بالنسبة لمجموعة أخرى منها قد أدت إلى تحول بعضها من نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي وإلى انعدام النمو في بعضها الآخر، وإلى انخفاض معدلات النمو في باقي الدول إلى الدرجة التي دفعت بعض الاقتصاديين إلى انتقاد تسمية الدول النامية من حيث إنها تشير إلى أن هذه الدول تحقق نمواً اقتصادياً ملموساً بينما الواقع يشير إلى أنها تزداد تخلفاً، وقد دفع ذلك تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية للعام 2002 إلى إطلاق تسمية "العقد الضائع" على عقد الثمانينيات⁽¹⁾ بالنسبة للعديد من مناطق العالم النامي .

(1) تقرير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية للعام 2002 ، ص 81 ، www.undp.org

حيث لم تحقق فيه غالبية الدول النامية تطوراً يذكر، وترافق ذلك مع تفجر أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف طرحت المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التكيف الاقتصادي كطريق لاستعادة النمو الاقتصادي واتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعةً بالحاجة إلى مصادر التمويل التي يوفرها وبالدمع الفني من خلال " برامج المساعدات الفنية " المرافقة، حيث أرجعت المؤسسات الدولية تدهور النمو الاقتصادي في الدول النامية إلى جملة من العوامل أهمها: المستويات المرتفعة للاستهلاك الحكومي وتقييد حرية التجارة وأسعار الصرف المبالغ بها... الخ ورأت أن معالجتها ستقود إلى استعادة النمو الاقتصادي.

2: تخفيض التضخم:

إن الحديث عن التضخم في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية؛ هو في الواقع حديث عن التضخم المكبوت و الذي شهدته الاقتصاديات قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية، وهذا راجع للسياسات المالية و النقدية المتبعة من قبل الدول خلال فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية في ظل عدم استقلالية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية للبلاد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى جهاز الأسعار الإداري مع سياسة الدعم النقدي المقدم من قبل الدول لجهاز العرض من أجل تكسير إرتفاع الأسعار و المتأثرة بشروط التبادل الدولية، مما يجعل من التضخم في هذه الحالة تضخم مكبوت لا تظهر سلبياته على مستوى القدرة الشرائية للمواطن لكنها تظهر بوضوح على مستوى ميزان المدفوعات.⁽¹⁾ وترى برامج التكيف الاقتصادي أن الاقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي خاصةً في ظروف الدول النامية التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي إلى التضخم حتماً، بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة، مما يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وقد استندت وجهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية إلى النقاط الآتية:

- إن زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها البلد.
- إن زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الاسمية سوف يؤدي إلى تآكل المدخرات المحلية وتآكل رأس المال.
- إن زيادة التضخم تؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل بما يتفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل.

3: الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات

الملاحظ أن غالبية الدول النامية غير النفطية (و بشكل خاص جميع الدول النامية التي لجأت إلى قروض التكيف الاقتصادي) تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات، وبشكل خاص عجز في

⁽¹⁾<http://boubertakhsalah.tadwena.com> ، 20/05/2008

ميزان التجارة المنظورة يتم تغطيته حسابياً عن طريق الأبواب الأخرى لميزان المدفوعات وتتفاقم المشكلة بالنسبة لبعض الدول النامية التي يترافق فيها عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة للدولة، وكانت الدول النامية تقوم بتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والمعونات والمساعدات إلا أنه في الثمانينيات من القرن العشرين تفاقمت أزمة المديونية وتسببت بانحسار لتدفق الاستثمارات والقروض الأجنبية وازدياد معدل الفائدة، مما ترتب عليه زيادة الضغوط على ميزان مدفوعات الدول النامية بدرجة كبيرة وتعميق الاختلال ، وبما أن الاختلال هيكلي وليس عارضاً فقد طرحت مؤسسات بريتون وودز جملة من الشروط على الدول النامية تتضمن سياسات وإجراءات تهدف لتخفيض عجز ميزان المدفوعات من قبيل سياسات تخفيض سعر الصرف وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام... الخ.

واضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها إلى التمويل وقوة النفوذ المالي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

4: تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية:

لقد واجهت الدول النامية التي طبقت برامج تكيف اقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نقص في الموارد الاقتصادية المحلية خاصة رأس المال بعد أن اختبرت سوء الاستخدام خلال العقود الماضية مع ترافق كل ما سبق بتضخم مرضي للقطاع العام وانخفاض كفاءته الإنتاجية وفشل السياسات التنموية المتبعة في غالبية الدول النامية مع ما رافقها من هدر كبير للموارد الاقتصادية التي أنفقت عليها، وأصبح من المستحيل استمرار الدول النامية بهذه السياسات العقيمة

و ظهرت في هذه المرحلة ندرة مصادر التمويل بالنسبة للدول النامية التي سبق لنا عرض وضعها خاصة مع التراجع الكبير لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها، وأمام هذه الندرة أصبح من المطلوب تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد المتاحة أمام ضغط عاملين هامين هما: الأول داخلي ويتمثل في ضمان استمرار استقرار الدولة الاقتصادي والسياسي، والثاني خارجي يتمثل في ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة⁽¹⁾.

هناك وجهة نظر أخرى (باحثو العالم الثالث على وجه الخصوص) حول أهداف هذه السياسات ترى أن هذه السياسات تهدف إلى:

1. إنقاذ البنوك الغربية الدائنة لتلك الدول التي تبنت سياسات التكيف الهيكلي، والتي كانت مهددة بالإفلاس في حال توقف الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها، بما يهدد "النظام المصرفي الرأسمالي العالمي بكامله"، خصوصاً وأن تلك البنوك كانت قد قدمت قروضاً تزيد عن حجم رأس مالها⁽²⁾.

(1) عبد الحسين وداي عطية، "الاقتصاديات النامية أزمات وحلول"، مكتبة الشروق، عمان الأردن، ص 154، 55

(2) رمزي زكي، "تحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي

(الجزء الثاني) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص146.

وتملك وجهة النظر هذه، في رأينا، الكثير من الوجهة في ضوء أسباب نشأة سياسات التكيف الهيكلي من حيث ارتباطها بتفجر أزمة المديونية العالمية، وتبني الصندوق والبنك لمبدأ التزام الدول المدينة بالوفاء بالتزاماتها كاملة تجاه الدائنين.

2. فتح أسواق البلدان المدينة أمام منتجات البلدان الرأسمالية من خلال تحرير التجارة كأحد شروط أو إجراءات سياسات التكيف الهيكلي، مع إبقاء الدول الرأسمالية لسياساتها الحمائية لمنتجاتها⁽¹⁾ التي تعتبر أحد أسباب تفاقم مديونية البلدان النامية، وإدماج الأخيرة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بهدف استثمار رؤوس الأموال الغربية فيها وزيادة أرباحها⁽²⁾

، بكل ما يعنيه ذلك في المحصلة من نتائج إيجابية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الغربية.

3. إن سياسات التكيف الهيكلي، التي تعبر عن الرؤية الرأسمالية في التنمية، تقف ومن منطلق أيديولوجي، ضد القطاع العام⁽³⁾

المطلب الثاني: آثار برامج التكيف الاقتصادي

على الرغم من أن سياسات التكيف الهيكلي إنما وضعت أساساً لمعالجة مشكلة اقتصادية، وبالتالي فهي تستهدف، من الناحية المجردة ، جوانب اقتصادية بحتة ، فإن آثار هذه السياسات قد امتدت لتشمل جوانب اجتماعية وسياسية داخل الدولة المنفذة لها. ومن ثم فإن الحديث عن نتائج وآثار سياسات التكيف الهيكلي يستدعي التمييز بين الجوانب السابقة اقتصادية و اجتماعية نوردتها في النقاط التالية.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية

يستدعي الوقوف على حقيقة هذه النتائج، تحديد منهج دقيق لقياسها، ويمكن التمييز هنا بين منهجين إثنين⁽⁴⁾:

1. قياس آثار سياسات التكيف الهيكلي بالفرق بين مستوى المتغيرات المستهدفة (Target Variables) قبل وبعد تنفيذ تلك السياسات .

(1) مصطفى مهدي حسين، "مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكيف الاقتصادي للبلدان النامية (عرض وتحليل وتقويم)"، آفاق اقتصادية، مج 18، العدد 69، أبو ظبي، 1997، ص 133.

(2) رمزي زكي، "نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي (الجزء الثاني)"، م. س. د، ص 151.

(3) مصطفى مهدي حسين، م. س. د، ص 123.

(4) رياض دهال و عماد الإمام، "قضايا السياسات التصحيحية: المفهوم والتطبيق وتقييم الآثار"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص 10.

2. قياس آثار سياسات التكيف الهيكلي بمقارنة أداء المتغيرات المستهدفة عند تطبيق السياسات وأدائها بدونها.

وعلى أساس ما سبقت الإشارة إليه من وجود تناقض في إجراءات سياسات التكيف الهيكلي، يذهب البعض إلى أن هذه السياسات إنما تسهم في⁽¹⁾:

1. خلق ركود اقتصادي.

2. تغذية التضخم.

ويبدو أن هذه الاستنتاجات النظرية تجد الكثير من التأييد من نتائج التطبيق على أرض الواقع، ومن ذات واضعي هذه السياسات.

ففي دراسة لصندوق النقد الدولي عام 1995، بعنوان: "IMF Conditionality Review: Experience Under Stand - By and Extended Arrangements"

تناولت سياسات الإصلاح، المرتبطة باتفاقات مع الصندوق خلال الفترة من منتصف 1988 وحتى منتصف 1991، في ست وثلاثين دولة متوسطة الدخل، أظهرت الدراسة أن الانجاز الاقتصادي الايجابي كان أساساً في الحسابات الخارجية، بينما لم تظهر ذات النتيجة على صعيد الأهداف الداخلية من تضخم واستثمار وتنمية. وبشيء من التفصيل، فإن التحسن في أداء الاقتصاد الكلي، الذي انتهت إليه الدراسة، قد حدث، في أغلب تلك الدول، أثناء فترة تنفيذ سياسات الإصلاح تحديداً، بحيث لم تحتفظ جميعها بهذا التحسن في الفترة اللاحقة.

بل إنه وحتى على مستوى الديون الخارجية، التي تدرج ضمن القطاع الخارجي الذي ترى الدراسة أن الإنجاز قد تم فيه، فإن العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ووسط أوروبا لم تستطع الوفاء بالتزاماتها الخارجية لعدم تدفق رؤوس الأموال بالقدر الكافي، والتي تشكل أحد الأدوات الرئيسية في نجاح سياسات التكيف الهيكلي، وتراجع نمو الصادرات مقارنة بما كان عليه مع بداية سياسات الإصلاح.

أما فيما يتعلق بالأهداف على المستوى الداخلي، فتبدو النتائج أكثر مدعاة للتشاؤم، ففي مقابل انخفاض معدلات التضخم في عدد قليل من البلدان، موضع الدراسة، فإن بقية هذا البلدان قد شهدت تصاعداً في معدلات التضخم، أو على الأقل، استمرار معدلات التضخم المرتفعة التي كانت تعاني منها. وعلى صعيد النمو والاستثمار، وبرغم حصول زيادة في النمو ومعدلات الادخار، فإن أياً من تلك البلدان

(1) ماري فرانس ليرتو، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1993،

لم يشهد نمواً سريعاً ، بل إن مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي لم تشهد زيادة إلا في عدد قليل منها⁽¹⁾.

ويعزز النتائج السابقة ما توصلت إليه الكاتبة الرائدة في أمور التنمية فرنسيس ستيوارت في دراسة أثر سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي على الفقر والمديونية ، فتبين لها أن نسبة مصاريف خدمة الدين ارتفعت بنحو 55.26% (من 48.31% إلى 85.39%) في الدول التي طبقت برامج الصندوق والبنك المشروطة بتعديلات (SAPS)، أما الدول التي لم تطبق تلك البرامج فإن نسبة خدمة ديونها على مجمل المصاريف لم تتغير بل في الحقيقة نقصت بنسبة 92.5% .

ستيوارت في دراستها هذه أشارت إلى مشكلة مهمة تعاني منها معظم الدول المدينة وهي أن خدمة الدين تأخذ الحصة الأكبر من موازنة الدولة (نحو 40%) على حساب مصاريف الدولة الأخرى في مجالات كاللتنمية ، التعليم والصحة ، فبدلاً من أن يساهم قرض الصندوق أو البنك الدوليين في ازدياد النمو في الدولة المدينة ، أصبح يشكل عبئاً تسعى الدولة جاهدة للتخلص منه ، ومما يزيد الطين بلّة هو أن كثير من الدول ، لسد الدين وخدمته ، لجأت إلى الاقتراض من جديد مما أوقعها في حلقة مفرغة تعجز عن الخروج منها في المدى القريب وحتى المتوسط⁽²⁾.

وعلى الرغم من النتائج السابقة، فإن الصندوق والبنك يصران على سلامة سياسات التكيف الهيكلي من الناحية الفكرية النظرية⁽³⁾ ، ويرجعان فشل هذه السياسات، في جوانب منها، إلى عدم التزام الدول المتبينة لهذه السياسات، بتطبيقها بصورة تضمن فعاليتها، إضافة إلى عوامل خارجية كالجفاف وشروط التبادل التجاري⁽⁴⁾.

(1) سوزان شادلر، "إلى أي مدى نجحت برامج التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي"، التمويل والتنمية، مج 33، العدد 2، واشنطن، 1996، ص15.

(2) بشارة الخوري ، " صندوق النقد والبنك الدوليان التنظيم وآلية العمل وأثر سياستهما الإقتصادية على الدول النامية"، مجلة الجيش ، العدد: 201 ، بيروت ، لبنان ، مارس 2002، ص:23.

(3) سوزان شادلر، م. س. د، ص15

(4) صالح نصولي، "التكيف الهيكلي في افريقيا جنوب الصحراء: القضايا السياسية والتحديات في التسعينات"، التمويل والتنمية، مج 26، العدد 3، واشنطن، 1989، ص 31.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية

يمكن التمييز داخل سياسات التكيف الهيكلي، وفيما يتعلق بالآثار الاجتماعية لهذه السياسات، بين ثلاث مجموعات هي: (1)

1. المجموعة الأولى، سياسة خفض الإنفاق الكلي:

وتهدف إلى خفض الطلب على السلع المستوردة وعلى السلع المنتجة محلياً بغرض الحد من التضخم والعجز الخارجي. و تنصب هذه السياسة أساساً على الأجور من خلال تخفيض قيمتها الحقيقية، وكذلك السياسات المالية التي تعمل على تخفيض، إن لم يكن إلغاء، الدعم والإعانات في الموازنة العامة.

و يضاف إلى تلك السياسات، ولغايات تخفيض العجز الداخلي، إلغاء الدعم الضمني لبعض السلع والناجم عن استهداف سعر صرف مغالى فيه، أو زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة.

ومن ثم يظهر الأثر السلبي لهذه السياسات من الناحية الاجتماعية بحكم كونها سياسات انكماشية.

2. المجموعة الثانية:

و تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وذلك بتحويلها من القطاعات المنتجة للسلع غير القابلة للتصدير إلى تلك المنتجة للسلع القابلة للتصدير، وكذلك من الاستهلاك إلى الاستثمار. و تشمل هذه المجموعة كلاً من سياسات التشغيل وسياسات التجارة الخارجية (تحرير سعر الصرف، تشجيع الصادرات، تقييد الواردات، وإعادة النظر في هيكل الأسعار النسبية ومستواها).
إزاء ذلك، وطالما أن هذه السياسات هي سياسات توسعية، فإنه يفترض أن تؤدي إلى آثار اجتماعية إيجابية.

3. المجموعة الثالثة :

هي تلك السياسات التي تهدف إلى تحقيق زيادة في الكفاءة والنمو في الأجل الطويل ، من خلال إصلاحات هيكلية، كتحرير التجارة، والحد من دور الدولة، وإصلاح هيكل الأسعار، وتهدف في النهاية إلى الدخول في اقتصاد السوق.

(1) هبة أحمد نصار، "بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية ، تحرير، جودة عبد الخالق وهناء خير الدين، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص102.

أما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية لهذه المجموعة من السياسات، فإنها لم تحدد بعد، طالما أن أغلب البرامج، إن لم يكن جميعها، لم تصل إلى إنجاز هذه المرحلة، وإضافة إلى اختلاف طبيعة الأثر الاجتماعي المترتب على كل مجموعة من المجموعات الثلاث السابقة (سليبي أم إيجابي)، فإن الاختلاف الآخر يتمثل في الفترة الزمنية التي يظهر خلالها تأثير كل مجموعة. وتتمثل الآثار الاجتماعية الأساسية التي تتناولها الدراسة، والناجمة بشكل مباشر عن سياسات التكيف الهيكلي، في : الفقر، وسوء توزيع الدخل ، والبطالة.

أ- الفقر:

نتيجة للسياسات الانكماشية التي تتضمنها سياسات التكيف الهيكلي، والمتمثلة في تخفيض القيمة الحقيقية للأجور، وتخفيض أو إلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية، وفرض أو زيادة الرسوم على هذه الخدمات، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة، بما يستتبع ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة أو المشتمة على مدخلات مستوردة، وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة، تسهم سياسات التكيف الهيكلي بصورة مباشرة في زيادة الفقر⁽¹⁾.

و من وجهة نظر الصندوق والبنك ، فإنه يجب التمييز بشأن "ازدياد نسبة الفقر"، كأحدى نتائج سياسات التكيف الهيكلي، بين الحضر والريف. إذ يفترض في حالة فقراء الريف أن تحمل سياسات التكيف الهيكلي، من خلال تحرير الأسعار، أثراً إيجابياً على متوسط دخل الفقراء وزيادة الكفاءة، فيما ينصب الأثر السلبي لسياسات التكيف الهيكلي (زيادة نسبة الفقراء) على سكان المناطق الحضرية أساساً⁽²⁾.

ويبدو أن وجهة النظر هذه لا تتسجم مع الواقع، إنطلاقاً من حقيقة أن خفض قيمة العملة قد أدى إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، مثل السماد وقطع غيار المعدات والآلات الزراعية وأجور النقل... إلخ، ومن ثم فإن المستفيد المتوقع من سياسات التكيف الهيكلي ينحصر في كبار، ولربما متوسطي، ملاك الأراضي الزراعية، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسية دون صغار الملاك، على اعتبار أن هؤلاء المستفيدين المتوقعين قادرون على تحمل الارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج⁽³⁾.

(1) حميد وش علي ، الفقر وآليات محاربهه ، مداخلة ضمن : الملتقى الدولي حول الفقر وطرق محاربهه ، 29- 30 أكتوبر 2001 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، البلدة ، الجزائر ، ص:6-7.

(2) يوكول هوانج وبيترنيكولاس، "التكاليف الاجتماعية للتكيف"، التمويل والتنمية، مج 24، العدد 2، واشنطن، 1987، ص23.

(3) دارام جاي وكينيثيا هيويت دي ألكانتارا ، "أزمة الثمانينات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي: نظرة عامة"، في صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، تحرير، دارام جاي، ترجمة مبارك علي عثمان ، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة ، 1993 ، ص: 56 - 57.

وبصورة عامة يمكن القول إن سياسات التكيف الهيكلي تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر عموماً⁽¹⁾، ومن ثم فقد سعى واضعو هذه البرامج إلى تخفيض حدة الآثار السلبية تلك من خلال "شبكات الامان الاجتماعي" لحماية الفئات الأكثر تعرضاً لتلك الآثار السلبية⁽²⁾.

إن ازدياد نسبة الفقر تفضي غالباً إلى آثار إجتماعية أخرى قد تكون شديدة الخطورة كالهجرة إلى الخارج بما تعنيه من إهدار للكفاءات والموارد البشرية، وانتشار الجريمة، وانتشار عمالة الأطفال والنساء، في محاولة لمواجهة ارتفاع الأسعار و تعويض الدخل المفقود، والتي لا بد وأن تنعكس سلباً فيما يتعلق بانتشار البطالة بين الذكور البالغين. هذا عدا عن إمكانية إنتشار الممارسات الاجتماعية غير الأخلاقية⁽³⁾.

ب - سوء (التفاوت في) توزيع الدخل:

يبدو سوء (التفاوت في) توزيع الدخل، كأحد آثار الأخذ بسياسات التكيف الهيكلي، وثيق الصلة بازدياد نسبة الفقر، فإضافة إلى ما ذكر سابقاً عن دور تلك السياسات في تعميق الفقر وزيادة نسبته، فإنها (أي سياسات التكيف الهيكلي) تعمل، من جهة أخرى، على تعزيز وضع فئات أخرى، هي الفئات العليا في المجتمع غالباً، من خلال عدد من إجراءاتها التي تنعكس بشكل إيجابي على وضع تلك الفئات. وتتمثل هذه العوامل أو الإجراءات أساساً في تخفيض قيمة العملة الوطنية ورفع أسعار الفائدة محلياً، إضافة إلى عملية الخصخصة⁽⁴⁾.

ويظهر الأثر الإيجابي لتخفيض قيمة العملة الوطنية على الفئات العليا، على اعتبار أن هذه الفئات غالباً ما تحتفظ بجزء لا يستهان به من مدخراتها بالعملة الأجنبية (وفي الخارج غالباً). أما في حالة المدخرات بالعملة الوطنية، فإن هذه الفئات تستفيد بشكل واضح وكبير من خلال الزيادة الشديدة في أسعار الفائدة المحلية. و من ثم يمكن لهذه الفئات تعويض خسائرها من تخفيض قيمة العملة من خلال الفوائد التي تجنيها على مدخراتها، باعتبار أن هذه الفئة هي من كبار المدخرين.

⁽¹⁾ بوريس بيرنشتين وجيمس بوتون، "التصحيح من أجل التنمية: صندوق النقد الدولي والفقراء"، التمويل والتنمية، مج 32، العدد 3، واشنطن، 1994، ص 43.

⁽²⁾ Taebbara, Bayan- "Considering the Social Dimensions of Structural Adjustment Programmers in the ESCWA Countries"- Economic Horizons (Afaq Iqtisadiyyat), Vol. 17, No. 4,- Abu Dhabi, 1996,-P[12 – 13]

⁽³⁾ دارام جاي وكينيثا هيويت دي الكانتارا، م. س. د، ص 59.

⁽⁴⁾ رمزي زكي، الليبرالية المستبعدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسات التكيف في الدول النامية، دار سيناء، القاهرة، 1993، ص : 117-99.

إن مثل هذه النتيجة قد تفسر وإلى حد كبير ارتفاع استهلاك هذه الفئات خلال فترة الأزمة الاقتصادية وبالتالي ازدهار الأسواق الجديدة للسلع الكمالية والخدمات⁽¹⁾.

وتزداد الصورة قتامة، من خلال تعميق الفجوة بين الفئات العليا في المجتمع وبين غيرها من الفئات، من خلال عملية "الخصخصة" (التحول إلى القطاع الخاص) التي تهدف إلى بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومن البديهي أن القدرة على شراء مثل هذه المؤسسات إنما تتوافر لأبناء تلك الفئات من المجتمع، وبالتالي فإن سياسات التكيف الهيكلي التي تعمل على تقليص القيمة الحقيقية للأجور، تعمل في المقابل على زيادة الدخل المتمثلة بالأرباح⁽²⁾، ومن ثم يظهر الأثر السلبي لعملية "الخصخصة" من خلال تعميقها للتفاوت في توزيع الدخل، بين أولئك الذين يجنون الأرباح (الفئات العليا) وبين الذين يحصلون على أجور ورواتب (وهؤلاء يشملون الجزء الأكبر من أبناء الطبقة الوسطى وأبناء الطبقة الدنيا).

و يبدو أن الأثر الإيجابي لسياسات التكيف الهيكلي فيما يتصل بتوزيع الدخل ينحصر في تضيق الفجوة بين فقراء الريف وفقراء الحضر من خلال إفقار الأخيرين بصورة أكبر مما هو الحال في حالة فقراء الريف⁽³⁾.

ج - البطالة:

يمثل الارتفاع في نسبة البطالة، أحد النتائج المباشرة للأخذ بسياسات التكيف الهيكلي. ويبدو أن مؤسستي بيريتون وودز لا تتفیان مثل هذا الأثر، وإنما تصران على أن هذا الأثر، كما هو الحال في الفقر، سيكون في المدى القصير، حيث ستؤدي هذه السياسات إلى تعزيز فرص العمل (وكذلك تخفيض نسبة الفقر) على المدى الطويل بعد أن يأخذ الاقتصاد مسار النمو المطرد⁽⁴⁾. ويظهر الأثر السلبي لسياسات التكيف الهيكلي على البطالة، من عدة نواح، يمكن تفصيلها على النحو التالي: فمن ناحية، وفي سبيل خفض الانفاق العام، كأحد أهم الأهداف التي تسعى هذه السياسات إلى تحقيقها، يتم اللجوء إلى إحدى وسيلتين أو كلتيهما: إبطاء أو إيقاف التعيينات في القطاع العام؛ و/ أو تسريح جزء من العمالة الموجودة⁽⁵⁾.

(1) دارام جاي وكنيثيا هيويت دي الكانتارا، م. س. ذ، ص 48.

(2) ماري فرانس ليريتو، م. س. ذ، ص 223.

(3) دارام جاي وكنيثيا هويت دي الكانتارا، م. س. ذ، ص 58.

(4) باتريشيا ألونسو جامو ومحمد العريان، الإصلاح الاقتصادي، والنمو، والعمالة والقطاعات الاجتماعية في الاقتصادات العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 8-18 كانون الثاني/يناير 1996، ص 23.

(5) هبة أحمد نصار، "بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، م. س. ذ، ص 109 و 110.

وفي ذات السياق، وكنتيجة لإيقاف الدعم عن عدد من مؤسسات القطاع العام، وتصفية بعضها، فإن ذلك لابد وأن يسهم في فقدان عدد ، قد يكون كبيراً، من الموظفين لوظائفهم وبالتالي الدخول في عداد البطالة⁽¹⁾.

أما من ناحية أخرى، فتؤثر سياسة رفع أسعار الفائدة سلباً، ليس على قدرة القطاع العام فحسب، على التوسع في التشغيل ، إنما أيضاً على قدرة القطاع الخاص على توفير وظائف تسهم في التخفيف من حدة البطالة، خصوصاً وأنه، وإضافة إلى أسعار الفائدة، فإن هذا القطاع يتعرض لضغط المنافسة في الخارج عند التصدير، والمنافسة في الداخل كنتيجة لتحرير التجارة بحسب سياسات التكيف الهيكلي. بحيث يبدو من المتوقع، لخفض كلفة الإنتاج، تقليص عدد العمالة والاعتماد بصورة أكبر على عنصر كثافة رأس المال⁽²⁾.

برغم ذلك، يبدو أن الإجراء الأكثر إرتباطاً بالبطالة من حيث زيادة نسبتها، والذي تثار بشأنه أكثر التساؤلات هو عملية "الخصخصة" أو بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص. والتي تتضمن في الغالب الإستغناء على جزء من عمالة المؤسسة بعد بيعها⁽³⁾.

د - آثار إجتماعية أخرى:

ينعكس التخفيض الحكومي للنفقات، وضمنها إلغاء الدعم عن بعض السلع، وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، وخصوصاً، الصحة والتعليم؛ إضافة إلى فرض الرسوم على بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة؛ وتحرير الأسعار؛ وفرض ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب قائمة، ينعكس كل ذلك بصورة سلبية على المواطنين من عدة نواح كالمستوى الصحي والمستوى التعليمي على وجه الخصوص⁽⁴⁾.

(1) فارس جرادي وعدي قصيور، شبكات الحماية الاجتماعية، تجارب بعض الدول العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية لتصحيح

الاقتصادي في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 17-18 كانون الثاني 1996، ص2.

(2) هبة أحمد نصار، "بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، م. س. ذ، ص111

(3) فارس بن جرادي وعدي قصيور، م. س. ذ، ص3.

(4) حميد وش علي ، الفقر وآليات محاربتة ، مداخلة ضمن : الملتقى الدولي حول الفقر وطرق محاربتة ، 29- 30 أكتوبر 2001 ، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير ، البليدة ، الجزائر ، ص: 8.

خلاصة الفصل الثاني:

يعد صندوق النقد و البنك الدولي المؤسسات النقدية و المالية الدولية المركزية، حيث تتنوع أشكال تدخلاتها، ففي مجال التمويل يمد صندوق النقد الدولي أعضائه بوسائل الدفع الدولية، سواء كان ذلك في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية لمواجهة الاختلال الطارئ في موازين المدفوعات على المدى القصير. أما في مجال تمويل التنمية يقدم البنك الدولي للإنشاء و التعمير للدول الأعضاء قروضا متوسطة و طويلة الأجل لتمويل مشاريع البنية الأساسية، الفلاحة، الصناعة... الخ.

منذ بداية الثمانينات، أصبح تدخل صندوق النقد و البنك الدولي في الاقتصاد واضح للعيان وذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي حيث اختص صندوق النقد الدولي بالبرامج قصيرة الأجل متمثلة في برامج التثبيت التي تخص جانب الطلب الكلي، أما البنك الدولي للإنشاء و التعمير فاهتم بمعالجة جانب العرض و ذلك من خلال برامج التعديل الهيكلي، هذه البرامج نتج عنها تحسن في أداء الاقتصاد الكلي في أغلب الدول أثناء فترة تنفيذ سياسات الإصلاح لكنها لم تحتفظ بذلك في فترة بعد تطبيق برامج الإصلاح، أما على المستوى الاجتماعي فتبدو النتائج أكثر مدعاة للتشاؤم مثل البطالة، تفاوت في توزيع الدخل، الفقر.

وعلى الرغم من الآثار السلبية السابقة، فإن الصندوق و البنك يصران على سلامة برامج الإصلاح الاقتصادي من الناحية الفكرية النظرية، ويرجعان فشل هذه السياسات، في جوانب منها، إلى عدم التزام الدول المنبئية لهذه السياسات، بتطبيقها بصورة تضمن فعاليتها.

تتمثل مهمة الشركة المالية الدولية في تمويل المشاريع الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص، أما هيئة التنمية الدولية يكون تدخلها من خلال تقديم قروض جد ميسرة لتمويل مشاريع اقتصادية في الدول الأكثر فقرا في العالم.

يتدخل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في فض النزاعات التي تقع بين المستثمر الأجنبي و الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي، أما الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار الأجنبي فيتمثل دورها في ضمان المستثمر الأجنبي من المخاطر غير التجارية.

لم تفعل المؤسسات النقدية و المالية الدولية الشيء الكثير أمام أزمة المديونية العالمية، حيث كانت النتائج مخيبة للأمل متمثلة في ارتفاع مديونية الكثير من الدول التي اتبعت أسلوب إعادة الجدولة.

لم تفعل المؤسسات النقدية و المالية الدولية أي شيء أمام الإعصار المالي الذي اجتاح الأسواق المالية العالمية متمثلا في الأزمة المالية العالمية، كما أنها لم تحرك ساكنا أمام تدخل الدول الرأسمالية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في دعم اقتصاداتها ضاربة عرض الحائط مبدأ "دعه يعمل أتركه يمر" لأبو الرأسمالية آدم سميث، هذا المبدأ الذي يعتبر من أهم الأدبيات التي تقوم عليها هذه المؤسسات.

الفصل الثالث

**أشكال ونتائج تدخل
المؤسسات النقدية والمالية
الدولية في الجزائر**

تمهيد

لقد ترك المستعمر الفرنسي الجزائر في حالة اقتصادية واجتماعية متدهورة، وبالتالي شرعت الدولة في رسم استراتيجيات تنمية كفيلة بمعالجة مشاكلها الاقتصادية و الاجتماعية.

إن تطبيق هذه الاستراتيجيات التنموية، تطلب موارد مالية معتبرة لم تكن في حوزة الجزائر في ذلك الوقت، ولذلك لجأت الجزائر إلى المؤسسات النقدية و المالية الدولية، وعلى رأسها مجموعة البنك العالمي و صندوق النقد الدولي للحصول على موارد مالية لتمويل هذه المشاريع التنموية في مرحلة أولى، ولتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أفرزتها تجارب التنمية في مرحلة ثانية.

إذن فقد كان تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد الجزائري لغرضين أساسيين يتمثل الغرض الأول في تمويل التنمية، أما الغرض الثاني فيتمثل في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي كل هذا سوف نتطرق إليه بشيء من التفصيل من خلال مباحث و مطالب هذا الفصل.

المبحث الأول: تدخل صندوق النقد الدولي في دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في 26 سبتمبر 1963 وكانت حصتها تقدر بقيمة 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لترتفع إلى 941.4 مليون وحدة في أوت 1994، وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في هذه الفترة للحصول على قروض خاصة مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و ذلك وفق شروط يضعها الصندوق في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي⁽¹⁾.

إن أهم ما ميز مرحلة ما قبل برنامج التصحيح الهيكلي، تدهور الحسابات الخارجية، تآكل الاحتياطات الأجنبية، بطئ النمو، ضعف معدلات الادخار و تصاعد معدلات التضخم⁽²⁾ لذلك فقد فرضت المؤسسات النقدية و المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي على

الجزائر مجموعة من الإجراءات قصد معالجة هذه الإختلالات كشرط للحصول على المساعدات لقد استخدمت الجزائر القسط الاحتياطي بالصندوق (Tranche de reserve) في نهاية 1988، وذلك لكون هذه السنة عرفت أحداثا أثرت تأثيرا بالغا في بنى الاقتصاد الجزائري، ومن ثم استغلت الجزائر أقساط القرض والمقسمة إلى أربعة (04) أقساط بحيث كل قسط يمثل 25% من حصة الدولة أما الأقساط الكبيرة على حجم حصة الدولة العضو فإن الصندوق يقوم بالموافقة على تقديمها في إطار شرطية الصندوق وهذا ما يطلق عليه بالاتفاق الإستعدادي الائتماني⁽³⁾، ولقد عقدت الجزائر أربعة اتفاقات من هذا النوع مع الصندوق هي:

المطلب الأول : الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989⁽⁴⁾.

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشرية واحدة في 30 ماي 1989.

كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية. كان محتوى الاتفاق - اتفاق التثبيت - يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي⁽⁵⁾:

1. - إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا

2. - تقليص العجز الميزاني

⁽¹⁾ <http://www.9alam.com/forums/newreply.php>, 01/01/2009

⁽²⁾ الهادي خالدي، " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، (الجزائر، دار هومة، 1996)، ص. 34، 36.

⁽³⁾ الهادي خالدي، مرجع سابق، ص: 193، 194.

⁽⁴⁾ قدي عبد المجيد، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1988-1995"، (

جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1995)، ص. 259.

⁽⁵⁾ الهادي خالدي، مرجع سابق، ص. 111.

3. - تعديل سعر الصرف

4. - إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

تنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الاتفاق.

كما تم إصدار القانون 90-10 والمتعلق بالقرض والنقد، لإحداث تحويلات في الجهاز المصرفي. أيضا قيام السلطات العمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هاته الأخيرة، تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق.

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بـ: 10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية.

تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، تخفيضا قدره 70% من بينها 52% دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج.

المطلب الثاني : الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991.

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني، بين صندوق النقد الدولي والجزائر، بتاريخ 3 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أبريل 1991⁽¹⁾.

تم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

• - الشريحة الأولى في جوان 1991 .

• - الشريحة الثانية في سبتمبر 1991 .

• - الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991 .

• - الشريحة الرابعة في مارس 1992 .

ولقد سحبت الجزائر الثلاث أقساط الأولى إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها⁽²⁾، إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي⁽³⁾.

⁽¹⁾Ben Bitour Ahmed, "L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités", (Alger, Edition marinoor, 1998), p : 77,78.

⁽²⁾ الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 195.

⁽³⁾ كريم النشاشيبي وآخرون، " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998)، ص: 22، 31

يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني إلى (1):

– التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة .

– تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار .

– ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع، والخدمات و كذلك أسعار الصرف و تكلفة النقود.

وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى:

1. تحرير 40 % من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة الحياة، ولم يبقى بتاريخ التوقيع على الاتفاق سوى 50 سعرا يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف و22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر .

2. ابتداء من 1 أكتوبر 1991، بدأ تقليص دعم مواد المحروقات والكهرباء.

3. تطهير المؤسسات العمومية، تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصصت لها المبالغ المالية التالية (2):

*16.9 مليار دج سنة 1991.

*42.50 مليار دج سنة 1992.

*83.5 مليار دج سنة 1993

4. حق حيازة وتصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة.

5. كما عملت السلطات المالية على تخفيض قيمة الدينار الجزائري للوصول إلى فارق قيمته 25 % بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.

6. العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 يجعلها في حدود 41 مليار دج.

7. تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11,5%، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدل 15%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17% (3).

(1) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 116.

(2) Ben Bitour Ahmed ' OP.CIT, p.90.

(3) جليس رفيع ، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري ص : 3 www.majalisna.com, 11/10/2008

المطلب الثالث : الاتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أبريل 1994.

يمتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية إلى مرحلتين : مرحلة التثبيت الاقتصادي قصير الأجل لمدة سنة من أبريل 1994-ماي 1995 و مرحلة التعديل الهيكلي متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات من 1995-1998⁽¹⁾

عرفت أهم المؤشرات خلال السداسي الأول من سنة 1994 تسجيل ما يلي⁽²⁾:

— توصل انخفاض أسعار البترول، مما جعل القيمة الحقيقية لموارد صادرات المحروقات تنخفض بنسبة 21 %.

— ارتفاع معدل خدمة الدين، ونقص حاد في الأصول الخارجية الصافية.

— ارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك نهاية مارس 1994 بـ 10.7 %، مقارنة بنهاية سنة 1993 صاحبها ارتفاع التضخم النقدي بـ 7.7 %.

نتيجة لهذه العراقيل والقيود التي وقفت أمام التوازن الداخلي والخارجي لجأت حكومة "رضا مالك" إلى الصندوق النقد الدولي لإبرام برنامج تكيفي معه لمدة سنة تغطي الفترة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995

هكذا تم إبرام اتفاق التثبيت وبموجبه قامت السلطات الجزائرية بتحرير رسالة القصد (النية) التي حولت إلى واشنطن أين يوجد مقر الصندوق الدولي للنقد لدراستها والمصادقة عليها.

وقد جاء هذا الاتفاق بعدما أخذت حكومة رضا مالك مكان حكومة بلعيد عبد السلام، هذا الأخير الذي أوقف التعامل مع صندوق النقد الدولي⁽³⁾.

يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1994 إلى⁽⁴⁾:

- — استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل نمو بين 3 % و 6 %.
- — تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14 %.
- — مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها.
- — تعديل قيمة الدينار.
- — دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي.
- — الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية و المؤسسات.

(1) www.freewebtown.com, 25/12/2008

(2) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص: 36.

(3) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص: 202، 204.

(4) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص: 220.

- – تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف.
- – في مجال الجباية، يهدف الإتفاق إلى تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.
- – رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك.
- – أما أهم النتائج التي تم التوصل إليها، بعد تطبيق هاته الإجراءات⁽¹⁾ :
 - بلغت نسبة الأسعار المحررة 85 % من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك وتم رفع أسعار النقل و الخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30%.
 - تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل 3 أشهر.
 - كبح معدل التضخم في حدود 29.05 % .
 - تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7 % من الناتج الداخلي الخام.
 - تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23.4 دج للدولار الواحد إلى 35.1 دج ، وهو ما يعادل تخفيضا قدره 50.2 % .
 - تحرير سعر الصرف، الذي أصبح يتحدد سعره في إطار جلسات التسعير.
 - إلغاء سقف 20 % المطبق على أسعار الفائدة المدينة للبنوك، ويهدف هذا الإجراء إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة.
 - ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية 1994، مما جعل المخزون الكلي يصل إلى 2.6 مليار دولار.
 - الإعلان عن إقامة سوق الصرف – ما بين البنوك – في ديسمبر 1995⁽²⁾
 - كما تمكنت الحكومة من تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور
- كما عرفت المواد الغذائية ارتفاعا في الأسعار قدره 40 % بينما المحروقات عرفت أسعارها ارتفاعا قدره 15 % و هذا يترجم تقليص الدعم المفروض من طرف الصندوق ، و الغاية من وراء ذلك تخفيض العجز و بالفعل تم خفض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار و هذا ما أدى إلى تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4 % مقابل 5.7 % المقدر

⁽¹⁾ Ben Bitour Ahmed · OP.CIT, p.95.

⁽²⁾ جليس رفيع، مرجع سابق ، ص:3

في البرنامج الحكومي و لقد تم تمويل هذا العجز من الموارد المكتسبة من إعادة جدولة الديون الخارجية⁽¹⁾.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشرا إيجابيا للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الرسمية المقدرة بـ : 14.5 مليار دولار في إطار نادي باريس، لتتمكن الجزائر بعد ذلك من إبرام اتفاقيات ثنائية⁽²⁾.

كما قدم الصندوق مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وفترة سدادها 5 سنوات وقد ساعدت إعادة الجدولة هذه على خفض قسط خدمة الدين سنة 1994 إلى 4.25 مليار دولار أي إنخفض بنسبة 35.5% بدلا من 96%⁽³⁾.

من جانب آخر عرف القطاع البنكي صدور الأمر رقم 94/74 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994، والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك، والمؤسسات المالية، وكذا التعليمات رقم 94/73 لـ 28 نوفمبر 1994 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري⁽⁴⁾.

المطلب الرابع : اتفاق القرض الموسع ماي 1995 – ماي 1998

وافق الصندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998)، وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ 1.169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127,9% من حصة الجزائر⁽⁵⁾.

لقد وافق الصندوق على تقديم هذا القرض و ذلك بعد أن أقدمت الحكومة الجزائرية- كما جرت عليه العادة - عل إرسال خطاب النوايا الذي يتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي تنفيذه خلال السنوات الثلاثة القادمة و الهدف من وراء ذلك يكمن في إعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني و تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق⁽⁶⁾ وتبعاً لمصادقة مجلس إدارة الصندوق النقدي الدولي على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس إعادة جدولة مستحققاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق.

وبمجرد الموافقة على هذا الاتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره 325.28 مليون وحدة سحب خاصة على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون وحدة على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998، ومن أهم ما نتج عن إعادة الجدولة هذه انخفاض قسط خدمة الدين إلى

(1) الهادي خالدي مرجع سابق ص : 202

(2) Ammar Belhimer, " La dette extérieure de l'Algérie ", (Alger, Marinoor, 1998), p: 112 -114 .

(3) <http://www.arab-api.org/course32/pdf/p5629-1-2.pdf>, 21/12/2008

(4) Op, Cit, p. 116 .

(5) جليس رفيع، مرجع سابق، ص: 4

(6) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص: 202

4.244 مليار دولار أمريكي سنة 1995 وبلغ معدل خدمة الدين 38% و انخفض إلى 33% سنة 1996، واستمرت هذه النسبة في الانخفاض لتصل إلى 30% سنة 1997 و 19.8% سنة 2000 وزيادة على ذلك فقد بلغت المديونية الخارجية أدنى مستوياتها منذ 10 سنوات حيث بلغت 25.26 مليار دولار أمريكي واستمرت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في الانخفاض حيث بلغت 18% سنة 2004، كما تراجع معدل التضخم إلى 6% بعدما وصل إلى 93% سنة 1994⁽¹⁾.

وتمثلت المحاور الكبرى في هذا البرنامج في⁽²⁾:

1. إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و إنشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996
 2. تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.
 3. تحرير الأسعار و إعادة إصلاح دعم أسعار الفلاحة.
 4. ترشيد تسيير النفقات و تقليص الأجور و الحد من الزيادة في العملة.
 5. إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب وذلك بالتعاون مع الصندوق و البنك الدولي و وضع نظام التأمين و البطالة لا سيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال و التقاعد المبكر و معدلات البطالة المتزايدة.
 6. تحرير الأسعار و رفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب و الحليب و إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.
 7. تحرير التجارة الخارجية.
- على هذا النحو سطرت الحكومة مجموعة من الإجراءات متناسقة في شقيها الاقتصادي الكلي و الهيكلي للتأثير على العرض و بعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط هذه الإجراءات هي:

1- الإجراءات ذات طابع الاستقرار:

تتمثل هذه الإجراءات أساسا في الآتي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع و الخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة و منح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في التقديم القروض
- تحرير أسعار الصرف الآجل و العاجل لتتحدد وفق قوى السوق

⁽¹⁾<http://www.9alam.com/forums/newreply.php>, 01/01/2009

⁽²⁾ مخلوفي عبد السلام، « أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي»، www.sarambite.imfo/exp209.rar، بشار، 2005، ص: 16.

- القضاء على عجز الميزانية و تنمية الادخار العمومي و ذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي ، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية ...الخ) و زيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.
- التحكم في التضخم و جعله في مستوى مقبول.
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول .

2 - الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:

- تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي و يمكن تحديدها فيما يلي:
- فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحليين .
 - العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات .
 - إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخصخصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
 - تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات (Les Holdings) لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية و تنمية هذه القطاعات.
 - إصلاح النظام المالي و المصرفي و تهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة و الخصخصة ، مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة⁽¹⁾ حيث شهد النظام المصرفي توسعا إذ وصل إلى 28 بنكا و مؤسسة مالية خاصة في نهاية سنة 2002 و من ضمنها شركتين للاعتماد الإيجاري ، و تجدر الإشارة إلى أن مصارف القطاع العام تتوفر على شبكة هامة من الفروع.
 - طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ، و بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة و الوصول إلى إنشاء منظمة للتبادل الحر⁽²⁾.

المبحث الثاني: تدخل مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية و دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لجأت الجزائر إلى مجموعة البنك العالمي منذ السنوات الأولى من استقلالها للحصول على موارد مالية، و استخدمت هذه الموارد لغرضين أساسيين:

(1) رفيق بودربالة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية -دراسة حالة الجزائر(1970-1999)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007/2006، ص:88، 87

(2) رفيق بودربالة، مرجع سبق ذكره، ص:88

يتمثل الغرض الأول في تمويل التنمية، بحيث مولت المجموعة عدة مشاريع تنموية، أما الغرض الثاني الذي استخدمت فيه قروض مجموعة البنك العالمي، فيتمثل في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي **المطلب الأول: المشاريع التي مولتها المجموعة في الجزائر**

مولت مجموعة البنك الدولي مشاريع عديدة ومتنوعة في الجزائر، إذ شملت قروضها تقريبا كل القطاعات (زراعة، صناعة، نقل، تربية... الخ).

ففي 12 يونيو/حزيران 2003، قام مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي بمناقشة إستراتيجية المساعدة القطرية الخاصة بالجزائر، وجرى في 9 أغسطس/آب 2005 توزيع تقرير عن التقدم المحرز في تلك الإستراتيجية على أعضاء المجلس.

واستهدفت مساعدات مجموعة البنك الدولي إلى الجزائر خلال فترة السنوات 2004-2006 ما يلي:

1. تدعيم استقرار المالية العامة وإيرادات الهيدروكربونات من أجل بناء الأساس اللازم لاستمرارية النمو.
2. إلغاء القيود المعيقة للنمو الذي يتصدّره القطاع الخاص، ولاسيما تلك التي تؤثر في: بيئة الأعمال التجارية، ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والقطاع المالي، وتنمية مرافق البنية الأساسية؛
3. مساندة جهود الحكومة لوضع وتنفيذ إستراتيجية تستهدف تحسين تقديم الخدمات، ولاسيما: إمدادات المياه، والنقل، والإسكان، والخدمات البيئية، والتنمية البشرية، وذلك بهدف الوفاء باحتياجات السكان الحاسمة الأهمية.

تهتدي المساندة التي تقدّمها مجموعة البنك الدولي للجزائر بثلاثة مبادئ:

- (1) الانتقائية من خلال الانخراط في عدد محدود من المجالات والاستخدام الانتقائي لأدوات البنك الدولي.
- (2) النهج المستند إلى البرامج والذي يركّز على نقل المعرفة وبناء القدرات.
- (3) الشراكات والتواصل وتبادل المعارف.

وفي عام 2005، قررت السلطات الجزائرية إجراء خفض كبير في ديونها الخارجية، وعدم الاعتماد على كافة صور التمويل الخارجي (بما في ذلك التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية) للمشاريع الجديدة.

يُذكر أنه لم تتم الموافقة على أية قروض جديدة من البنك الدولي منذ السنة المالية 2003 حين تمت الموافقة على المشروع الثاني للعمل (الشغل) في المناطق الريفية (95 مليون دولار (والمشروع المعني بمعالجة ضعف المناطق الحضرية أمام الأخطار الطبيعية (88.45 مليون دولار). وحتى مارس 2008، لم يكن هناك سوى مشروع واحد قيد التنفيذ – وهو مشروع تحديث نظام الموازنة بصافي ارتباط يبلغ 18.4 مليون دولار ، ومن المقرر إغلاقه في فبراير/شباط 2009.

وفي ضوء ارتفاع عائدات النفط الجزائرية والقرار بتخفيض الاقتراض الخارجي، طلبت الحكومة من البنك الدولي أن يقصر مسانده إلى الجزائر بشكل أساسي على الأنشطة التحليلية والاستشارية والمساعدة الفنية التي تسترد تكاليفها – التي أصبحت بالفعل الجزء الأكبر من أنشطة البنك في الجزائر⁽¹⁾.

أما عن أهم القطاعات التي مولتها المجموعة إلى غاية 2001 فهي:

الفرع الأول: المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تتمثل القطاعات التي مولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى غاية 2001م في:⁽²⁾

أ/ القطاع الزراعي: يعتبر القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، كما يعد ذو كثافة في استخدام اليد العاملة. لذلك يحظى هذا القطاع بأولوية كبيرة في العمليات الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولقد مول هذا الأخير ثلاثة عشر (13) مشروعاً في القطاع الزراعي، بمبلغ إجمالي قدره 647 مليون دولار أمريكي، وكان أول مشروع موله البنك في هذا القطاع هو مشروع المساعدة التقنية للتنمية الريفية، والذي صودق عليه في 26 جوان 1975م بقرض مبلغه 8 مليون دولار. أما آخر مشروع، فصودق عليه بتاريخ 25 مارس 1997/، إذ خصص له قرضاً قدره 89 مليون دولار، ووجه هذا القرض لخلق مناصب شغل في القطاع الزراعي.

[http:// www.worldbank.org/INTALGERIAINARABIC/Resources/ALGERIA-BRIEF-2008](http://www.worldbank.org/INTALGERIAINARABIC/Resources/ALGERIA-BRIEF-2008) , 05/01/2009

⁽¹⁾World Bank Group, « page consultée le 15//01/2009 », projets jen lignel, adresse : Eri, [http:// www.Wordbank.Org](http://www.Wordbank.Org), p-p, 1-4.

ب/ **القطاع الصناعي:** يعد القطاع الصناعي بدوره ذو أهمية بالغة وأساس كل تنمية اقتصادية، وتطور اقتصادي، ولم يحظ هذا القطاع بتمويلات كبيرة إذا ما قورنت بتلك التي خصصت للقطاع الزراعي، بحيث لم يمول البنك في القطاع الصناعي سوى ثلاثة مشاريع، وهي:

- مشروع لإنتاج الغاز المميع، صودق عليه بتاريخ 14 ماي 1964م، وقدر مبلغ القرض بـ 20.50 مليون دولار.

- مشروع لتوسيع المؤسسة الوطنية لمواد البناء، صودق عليه 16 سبتمبر 1975م، وحدد مبلغ القرض بـ 46 مليون دولار.
- مشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي، صودق عليه بتاريخ 31 ماي 1990م بقرض قدره 99.50 مليون دولار

ج/قطاع النقل:

حظي قطاع النقل بدوره بأهمية كبيرة في البرامج الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بحيث قدم هذا الأخير قروضا عديدة لقطاع النقل بفروعه المختلفة (إنجاز الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ... الخ).

إن أغلب القروض التي قدمها البنك لتمويل قطاع النقل، استخدمت لتمويل مشاريع لإنجاز الطرقات، بحيث مول البنك ستة مشاريع لإنجاز الطرقات بمبلغ إجمالي قدره 546 مليون دولار.

كما مول البنك ثلاثة مشاريع لإنجاز الموانئ، وهي:

- مشروع إنجاز ميناء "بطيوة"، صودق عليه بتاريخ 30 ماي 1974م، وبلغت قيمة القرض 70 مليون دولار أمريكي.

- مشروع لإنجاز ميناء جيجل، صودق عليه في 19 ماي 1977م، وخصص لهذا المشروع قرض بقيمة 80 مليون دولار.

- المشروع الثالث لإنجاز ميناء، صودق عليه في 29 جوان 1989، وخصص لهذا المشروع قرض بقيمة 63 مليون دولار.

وفي مجال السكك الحديدية مول البنك مشروعين:

- المشروع الأول صودق عليه بتاريخ 30 ماي 1974، بقرض قدره 49 مليون دولار.

- المشروع الثاني صودق عليه في 24 جوان 1988م، وخصص له مبلغ 143 مليون دولار.

أما آخر مشروع موله البنك الدولي للإنشاء والتعمير في قطاع النقل، فهو خاص بتقديم المساعدة التقنية للقطاع، وصادق مجلس إدارة البنك على هذا المشروع في 23 أوت 2001م، وحدد مبلغ القرض بـ 8.72 مليون دولار.

وبالإضافة إلى هذه القطاعات التي استفادت من النسبة الكبيرة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هناك قطاعات أخرى أقل أهمية مثل قطاع المناجم، المواصلات السلكية واللاسلكية، التنمية الحضرية،... الخ. كل ما سبق يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (15): القروض التي قدمها البنك الدولي لإنشاء والتعمير للجزائر إلى غاية 23 أوت 2001

رقم المشروع	إسم المشروع	مبلغ القرض	القطاع	تاريخ المصادقة على المشروع
01	مشروع لإنجاز الغاز السائل	20.50	الصناعة	14-05-1964
02	مشروع خاص بالتربية	6.00	التربية	14-06-1973
03	مشروع لإنجاز طريق وطني	18.50	النقل	14-06-1973
04	مشروع لإنجاز الطاقة	38.50	الطاقة الكهربائية ومصادر الطاقة الأخرى	30-05-1974
05	مشروع لإنجاز ميناء "بطيوة"	70.00	النقل	30-05-1974
06	مشروع لإنجاز سكة حديدية	49.00	النقل	30-05-1974
07	مشروع المساعدة التقنية للتنمية الريفية	08.00	الزراعة	26-06-1975
08	مشروع قرض صناعي	40.00	المالية	26-06-1975
09	مشروع لتوسيع المؤسسة الوطنية لمواد البناء	46.00	الصناعة	16-12-1975
10	مشروع مشروع خاص بالتربية	47.00	التربية	10-02-1976
11	مشروع لإنتاج الطاقة	57.50	الطاقة الكهربائية ومصادر الطاقة الأخرى	22-06-1976
12	مشروع خاص بالتربية	48.50	التربية	15-03-1977
13	مشروع لإنجاز طريق وطني	41.50	النقل	21-04-1977
14	مشروع لإنجاز ميناء جيجل	80.00	النقل	19-05-1977
15	مشروع للصرف الصحي في مدينة الجزائر	82.00	إمدادات المياه والصرف الصحي	04-04-1978
16	مشروع خاص بالتربية	90.00	التربية	15-06-1978
17	مشروع لإنجاز طريق وطني	126.00	النقل	10-04-1979
18	مشروع لإنتاج أغذية الأنعام	42.00	الفلحة	21-06-1971

1979-11-13	الصناعة	20.00	مشروع لإنتاج المعادن	19
1980-01-15	إمدادات المياه والصرف الصحي	05.00	مشروع للتموين بالمياه	20
1980-02-26	الزراعة	08.00	مشروع للري في ولاية الشلف	21
1980-03-11	التربية	87.00	مشروع خاص بالتربية	22
1980-07-08	النقل	110.00	مشروع لإنجاز طريق وطني	23
1983-12-20	الإتصالات السلكية والمعلوماتية	128.00	مشروع مشروع للإتصالات السلكية	24
1984-06-28	إمدادات المياه والصرف الصحي	290.00	مشروع لتزويد ولاية "الجزائر" بالمياه الصالحة للشرب	25
1985-06-20	إمدادات المياه والصرف الصحي	262.00	مشروع وطني للتموين بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي	26
1987-05-12	النقل	120.00	مشروع مشروع لإنجاز طريق وطني	27
1987-05-12	الزراعة	94.00	مشروع للري في ولاية الشلف	28
1987-05-26	إمدادات المياه والصرف الصحي	250.00	المشروع الوطني الثاني للتزويد بالمياه والصرف الصحي	29
1988-01-28	إمدادات المياه والصرف الصحي	20.00	المشروع الوطني الثالث للتموين بالمياه والصرف الصحي	30
1988-06-24	النقل	143.00	مشروع خاص بالسكك الحديدية	31
1988-06-24	التربية	54.00	مشروع خاص بالتكوين المهني	32
1988-06-24	الزراعة	14.00	مشروع خاص بالري	33
1988-06-29	الطاقة الكهربائية ومصادر الطاقة الأخرى	160.00	مشروع لإنتاج الطاقة	34
1988-12-13	الفلحة	110.00	مشروع القرض الفلاحي	35
1989-01-31	الزراعة	58.00	مشروع لمكافحة الجراد في الصحراء	36
1989-05-30	الزراعة	110.00	مشروع مشروع ري سهل متيجة الغربي	37
1989-06-29	النقل	63.00	مشروع مشروع لإنجاز ميناء	38
1989-08-31	قطاعات متعددة	300.00	مشروع لدعم الإصلاحات الإقتصادية	39

1990-03-06	إدارة القطاع العام	26.00	مشروع للمساعدة التقنية	40
1990-05-31	الصناعة	99.50	مشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي	41
1990-06-05	الزراعة	32.00	مشروع مشروع للبحث والإرشاد الفلاحي	42
1990-11-06	التعليم العالي	65.00	مشروع لتطوير جامعة العلوم والتكنولوجيا	43
1991-05-03	الصحة	16.00	مشروع لتسيير قطاع الصحة العمومية	44
1991-06-21	الصناعة والقطاع المالي	350.00	مشروع لإعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع المؤسسات	45
1991-07-30	البتترول والغاز	100.00	مشروع لإنتاج البترول	46
1991-09-24	الزراعة	57.00	مشروع تنمية المناطق الصحراوية	47
1992-06-11	الزراعة	25.00	مشروع لتنمية الغابات وتهيئة الأحواض	48
1992-06-11	التنمية الحضرية	33.00	مشروع مسح الأراضي	49
1993-03-04	التنمية الحضرية	200.00	مشروع للتهيئة العمرانية	50
1993-03-16	التربية والتعليم	40.00	مشروع لدعم التعليم الأساسي والثانوي	51
1993-12-23	الزراعة	30.00	مشروع لتنمية المناطق الصحراوية	52
1994-06-02	إمدادات المياه والصرف الصحي	110.00	مشروع للتأمين بالمياه والصرف الصحي	53
1994-12-01	التنمية الحضرية	51.00	مشروع استعجالي لإعادة البناء في مدينة معسكر	54
1994-01-12	السياسة الاقتصادية	150.00	مشروع لدعم عملية إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي	55
1995-01-31	النقل	130.00	مشروع لإنجاز طريق وطني	56
1996-04-25	الحماية الإجتماعية	50.00	مشروع لإصلاح نظم الضمان الإجتماعي	57
1996-04-25	السياسة الاقتصادية	300.00	مشروع قرض للتكيف الهيكلي	58
1996-06-11	البيئة	78.00	مشروع لمراقبة التلوث الصناعي	59
1997-03-25	الزراعة	89.00	مشروع لتمويل برامج التشغيل في الريف	60
1998-06-25	التنمية الحضرية	150.00	مشروع لإسكان محدودي الدخل	61
2000-06-22	قطاعات متعددة	83.46	مشروع استعجالي لإعادة بناء ما خربه زلزال "عين تيموشنت"	62

2000-06-26	القطاع الخاص	05.00	مشروع لدعم مسار الخوصصة	63
2000-06-27	البريد و المواصلات	09.00	مشروع لإصلاح قطاع البريد و المواصلات	64
2001-02-06	إدارة القطاع العام	23.70	مشروع لعصرنة أنظمة الميزانية	65
2001-02-27	الطاقة و المناجم	18.00	مشروع للمساعدة التقنية في قطاع الطاقة و المناجم	66
2001-07-26	المالية	16.50	مشروع لتطوير الهياكل القاعدية الخاصة بالنظام المالي	67
2001-08-23	النقل	08.72	مشروع للمساعدة التقنية في قطاع النقل	68

المصدر : Erl, [http:// www. Wordbank. Org](http://www.wordbank.org), p-p, 1-4.

الفرع الثاني: المشاريع الممولة من طرف مؤسسة التمويل الدولية

ركزت الشركة المالية الدولية في تمويلها للمشاريع على قطاع المحروقات و قطاع البنوك، بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية التي يكتسبها القطاع الأول، ولأهمية القطاع الثاني في اقتصاد يسير وفق آليات السوق.

أول مشروع ساهمت الشركة في تمويله في الجزائر كان في سنة 1992م، بحيث قدمت الشركة مبلغ 10 مليون دولار للمساهمة في إنشاء مؤسسة لإنتاج غاز الهليوم (HELIEUM) الموجه للتصدير.⁽¹⁾ كما ساهمت الشركة في تمويل بعض المشاريع في قطاع البنوك، نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): مساهمات الشركة المالية الدولية في تمويل بعض المشاريع في الجزائر في قطاع البنوك إلى غاية جانفي 2002م

الوحدة: مليون دولار أمريكي

مساهمات لمستثمرين أجانب بضمان من الشركة	نسبة المساهمة %	مساهمة الشركة المالية الدولية	التكلفة الإجمالية للمشروع	تاريخ المصادقة على المشروع	البيان المشروع
-	15	1.5	10	1998/06/30	- إنشاء فرع لبنك "سوسيتي جينرال" Société général

(1) : Ammar Belhimer, O p, Cit, P, 190.

-	10	2	20	1999/06/17	- الشركة العربية للبنك
-	20	0.3	1.5	2000/04/25	- إنشاء مؤسسة مالية
20	-	-	40	2000/12/03	- إنشاء بنك لتمويل التجارة الخارجية
4	0.035	0.7	20	2000/12/12	- الشركة العربية للقرض الإيجاري

International Finance Corporation, 22/01/2009, rodjects, (en ligne), adresse :ERL

[http //www.IFC.org,p,1](http://www.IFC.org,p,1)

نستنتج من خلال الجدول رقم (16)، أن المشاريع التي ساهمت الشركة المالية في تمويلها -سواء تعلق الأمر بعدد هذه المشاريع، أو بالمبالغ المخصصة لها- قليلة بالمقارنة مع احتياجات تمويل القطاع الخاص.

المطلب الثاني: دور مجموعة البنك العالمي في دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
سنحاول في هذه النقطة إبراز دور البنك الدولي للإنشاء والتعمير في دعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وهذا بدراسة برنامج التعديل الهيكلي المدعم من البنك، فضلا عن اتفاق القرض بين الحكومة الجزائرية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الخاص بتعجيل عملية خوصصة المؤسسات العمومية.

الفرع الأول: اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي لسنة 1996

طبقت الجزائر العديد من برامج التثبيت الهيكلي المدعمة من صندوق النقد الدولي، وعززت هذه البرامج بعقد اتفاق آخر (خاص بالتعديل الهيكلي) مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في سنة 1996م، لدعم واستكمال مسار التصحيح الهيكلي. فما هو إذن محتوى هذا الإنفاق؟
سمحت الاتفاقيات التي عقدها الجزائر مع صندوق النقد الدولي باسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، وتحقيق الشروط الضرورية لاستعادة النمو الاقتصادي، ومن أجل دعم وتقوية هذه التوازنات وافق مجلس إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في شهر فيفري 1996م على وضع إستراتيجية تعاون مع الحكومة الجزائرية لاستكمال جهود التصحيح الهيكلي، والتحول الاقتصادي.

وتجسيدا لهذه الإستراتيجية، وافق البنك في 25 أفريل 1996م على تقديم قرض للحكومة الجزائرية بمبلغ 300 مليون دولار لتمويل برنامج التعديل الهيكلي، الذي حدد تاريخ نهايته في 30 أفريل 1998م⁽¹⁾

1. أهداف برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1996م

تتلخص أهداف البرنامج فيما يلي:

- دعم جهود التصحيح الهيكلي والتحول الاقتصادي الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ نهاية الثمانينات.
- ترقية القطاع الخاص ومحاولة إعطائه دورا نشيطا في عملية التنمية الاقتصادية.
- دعم الإصلاحات الهيكلية، وخاصة قطاعي الفلاحة والمالية، فضلا عن ترقية القطاعات ذات الأولوية، مثل قطاع السكن، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الجوانب الاقتصادية للبرنامج

قدم البنك الدولي من خلال البرنامج، قرضا لتلبية احتياجات ظرفية في مجال التمويل الخارجي، نظرا لإمكانية حشد القرض واستخدامه في عملية إنعاش نشاط المؤسسات الإنتاجية التي تعاني من مشكل تموين، نتج عن عدم قدرتها على استيراد المواد الأولية الوسيطة الضرورية للسير العادي لعملية الإنتاج. و بذلك استخدم جزءا من القرض لاستيراد هذه المواد، ويمكن أن تتم عملية الاستيراد من أي بلد عضو في البنك الدولي.

كما يمكن استيراد كل المواد والمنتجات، ما عدا بعض المنتجات الخاصة، مثل المشروبات الكحولية، والتبغ، والمفاعلات النووية، كما يستثنى البرنامج استيراد المنتجات الكمالية كالذهب، والأحجار الكريمة... الخ.

3. الجوانب المالية للبرنامج

حدد مبلغ القرض بـ 300 مليون دولار أمريكي، كما حددت مدته بـ 17 سنة، مع فترة تأجيل مدتها 5 سنوات، أما سعر الفائدة المطبق فحدده البنك بـ 7.5 %، ويمكن لهذا الأخير مراجعته كل ستة أشهر، كما يحتسب البنك عمولة على المبالغ التي لم تصرف من القرض، نسبتها 0.75 % سنويا، وقد تم تخفيضها بالنسبة لسنة الحصول على القرض إلى نسبة 0.25 %.

وكان بإمكان البنك المركزي الجزائري حشد مجمل المبلغ للحصة الأولى (150 مليون دولار) بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ولقد تم فتح خمسة حسابات إيداع لدى بنك الجزائر معنونة بعملات مختلفة (دولار أمريكي، جنيه إسترليني، فرنك فرنسي، ين ياباني ومارك ألماني). إلا أن حشد الحصة الثانية، توقف على مشروطية وهي إثبات لكل النفقات الخاصة بالحصة الأولى.

⁽¹⁾ دحماني رشيد، دور البنك الدولي في التمويل والتنمية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص:160.

4. الجوانب النقدية للبرنامج

عنون القرض بعملات مختلفة مساوية لـ 300 مليون دولار أمريكي، مع العلم انه يمكن سحب الأموال بالعملات الخمس المحددة بطلب من بنك الجزائر، وهذا حسب أصل المنتجات المستوردة في إطار إنجاز البرنامج. وتعتبر الدولة الجزائرية بمثابة الطرف المقترض، وبذلك تتكفل الخزينة العامة بعملية تسديد القرض.

5. الجوانب السياسية للبرنامج

اقتصر دور البنك الدولي في الجزائر حتى سنة 1989م على تمويل المشاريع، واعتبارا من هذه السنة أصبح البنك يهتم بالتحويلات الاقتصادية الجارية في الجزائر، بحيث قدم قرضا لدعم هذه الإصلاحات الاقتصادية.

ويعتبر برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1996م، تكملة للإستراتيجية التي رسمها البنك منذ سنة 1989م والمتعلقة بدعم مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، ولقد وفر هذا البرنامج موارد مالية وجهت لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، ولجلب دعم الممولين الآخرين، إضافة إلى كل هذا يهدف البرنامج إلى إنعاش الجهاز الإنتاجي، وبالتالي إمتصاص البطالة، وهي كلها عوامل إيجابية تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: اتفاقية القرض لدعم مسار الخصخصة

تمت المصادقة في 22 جويلية 1995 على قانون الخصخصة للمؤسسات العمومية من طرف الحكومة عن طريق المجلس الانتقالي آنذاك، وصدر القانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لتحديد إطار الخصخصة⁽²⁾.

و في شهر أبريل سنة 2000م سطرت الخطوط العريضة لمشروع التعاون فيما بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والحكومة الجزائرية، في مجال خصخصة المؤسسات العمومية، وفي 26 جوان من نفس السنة صادق مجلس إدارة البنك الدولي على قرض بقيمة 05 مليون دولار لتمويل مشروع متعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، وقدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بـ 5.5 مليون دولار، ويتمثل الهدف من هذا المشروع في مساعدة الحكومة الجزائرية على إدارة التأخر الذي عرفته عملية الخصخصة، وذلك بإيجاد آليات فعالة لتسريع هذه العملية، لاسيما عن طريق:

(1) : دحماني رشيد، مرجع سابق، ص، 160.

(2) جريدة الخبر: العدد 2751 - الاثنين 3 جانفي 2000، ص: 02.

مساعدة وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات على اكتساب الخبرات اللازمة في مجال الخصوصية، وهذا بتمويل دراسات يقوم بإعدادها خبراء ومتخصصون لخصوصية المؤسسات العمومية. تقدم الدعم اللازم للمجلس الوطني للخصوصية من أجل الحصول على المشورة، والاستفادة من خبرات التي سبق وأن نجحت في عملية الخصوصية، وهذا بالتعاون مع مكاتب دراسات أجنبية، وحوالي عشرين (20) بنك أعمال.⁽¹⁾

ونفهم من هذا كله أن برنامج الخصوصية الذي سيطبق بالتعاون مع البنك الدولي، يهدف إلى التخلص نهائيا من القطاع العام (علما أن هذا القطاع لا يزال ينشط حتى في البلدان ذات الاقتصاديات الليبرالية).

إن تعميم عملية الخصوصية، بالرغم من وجود مؤسسات عمومية حققت ولا زالت تحقق نتائج مرضية، يدل على أن الهدف من الخصوصية لا يتمثل في تحسين أداء المؤسسات العمومية التي عرفت تعثرا في أدائها فحسب، وإنما هناك أهداف إيديولوجية بحثة كثيرا ما سعى البنك لتحقيقها، وهي تكريس الليبرالية في العالم، وسيطرة الرأسمال الخاص.

المبحث الثالث: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

خلفت برامج الإصلاح الاقتصادي آثارا إيجابية و أخرى سلبية على المستويين الاقتصادي و الإجتماعي نوردتها فيما يلي:
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

لقد تم تحقيق آثار اقتصادية لا يمكن إنكارها على عدة مستويات حيث تم تحقيق نتائج مالية و تجارية إيجابية، و انطلاقا من هذا سندرج آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على المجمعات الاقتصادية الكلية التالية:

الفرع الأول: القطاع الحقيقي

ليكن الجدولين التاليين المتعلقين بمعدلات النمو الكلية و القطاعية في الجزائر:

(1) World Bank Group, 03/01/09, privatisation assistance project, jen lignel, Adresse : ERL
<http://www.worldbank.org>, P,1.

الجدول رقم (17): معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بين سنتي 1994 و 2004.

الوحدة : %

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النمو الاقتصادي	- 0,9	3,9	4,1	1,1	5,1	3,2	2,5	2,1	4,1	7,2	5,2

المصدر: زروخي فيروز، إستراتيجية تخفيض العمالة (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية))، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ملحقة الخروبة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 41

من خلال الجدول (17) نلاحظ أن النمو الاقتصادي: سالب أو ضعيف جدا منذ بداية التسعينات، بدأ يتحسن مع 1995 يقدر بـ 3,9% بعد ما كان سنة 1993 (-2,21) وسنة 1994 يقدر بـ (-0,90) وهذا حسب تقدير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعطيات المستمدة من (ONS) لينخفض من جديد سنة 1997 إلى 1,1% نتيجة انخفاض محسوس في المنتجات الزراعية بالخصوص، ليعود ويرتفع من جديد سنة 1998، ليقدر سنة 2003 بـ 7,2%.

ورغم هذا إلا أن هذه المعدلات لا تزال دون المستوى المطلوب خاصة في ظل الزيادة السكانية وفي نفس الوقت محدودة الطاقة الإنتاجية⁽¹⁾.

إن معدلات النمو الاقتصادي هذه هي على مستوى الاقتصاد الكلي، أما إذا أخذناها على مستوى كل قطاع اقتصادي فالأمر مختلف، و هو ما نلاحظه في الجدول رقم (18) .

إن الوضع في مجال الاقتصاد الحقيقي يختلف تماما لما عليه في المجال المالي والمحاسبي، فجميع المعطيات لهذا المجال تبين نمو سلبيا، حيث شهدت قطاعات هامة نموا سلبيا في بعض السنوات، ففي سنة 1993 عرفت قطاعات البناء و الأشغال العمومية ، المحروقات ، الصناعة و الفلاحة تراجعاً يقدر بـ: 4 % - ، 0.8 % - ، 1.3 % - ، 3.7 % على الترتيب.

⁽¹⁾ زروخي فيروز، إستراتيجية تخفيض العمالة (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية))، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ملحقة الخروبة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 40

الجدول رقم (18): معدلات النمو القطاعية في الجزائر بين سنتي 1993 و 1998.

الوحدة : %

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	- 1.3	- 4.4	- 1.4	- 7.9	- 3.9	4.6
الزراعة	- 3.7	- 9.0	15.0	19.5	- 14.0	11.4
البناء و الأشغال العمومية	- 4.0	0.9	2.7	4.5	2.0	2.4
المحروقات	- 0.8	- 2.5	1.0	7.0	5.2	3.5

المصدر : البنك الدولي، تقرير حول الجزائر.

حيث عرف الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي (80% من القيمة المضافة للقطاع ككل) انخفاضا مخيفا، إذ تبين أرقام الجدول السابق الانخفاض الكبير والمتواصل لمؤشرات الإنتاج الصناعي في الجزائر، حيث تكون سنة 1996 بؤرة الأزمة إذ ينخفض المؤشر العام بنسبة -7.9 %، هذا الانخفاض يتعمق أكثر إذا ما استثنينا قطاع المحروقات، إذ يسجل مؤشر الإنتاج خارج المحروقات، خلال نفس الفترة انخفاضا ب -11.2 %،

إذا ما تناولنا هذا المؤشر حسب قطاعات الإنتاج الصناعي نهاية سنة 1996، فإن الصناعات الأكثر تضررا هي قطاع النسيج وصناعة الجلود ب -27.4 %، ثم قطاع الصناعات الحديدية والميكانيكية والإلكترونية ب -20 %، ثم يليه قطاع صناعة الخشب والورق ب -19.3 %، وأخيرا قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية ب -13%⁽¹⁾.

إن هذا الانخفاض في الإنتاج الصناعي يعود أساسا إلى انكماش الطلب على السلع الاستهلاكية، والسلع الاستثمارية سواء في القطاع العمومي أو الخاص، كما أنه ناتج كذلك من جهة عن التدهور الكبير للقدرة الشرائية للمواطنين إثر الارتفاع الكبير في الأسعار وتجميد الأجور، ومن جهة أخرى فهو ناتج عن نقص تموين المؤسسات بالمواد الأولية والوسيطه و مواد التجهيز، خاصة المستوردة منها، وهذا نظرا لارتفاع أسعار هذه المواد بعد التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار، ونظرا كذلك للصعوبات الكبيرة التي تتلقاها المؤسسات في الحصول على الموارد المالية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المصرفية، الأمر الذي لا يشجع على الاستثمار والمبادرة.

(1) أمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل

هذا التراجع في الإنتاج الصناعي هو ناتج كذلك عن المنافسة التي تعاني منها المؤسسات من طرف بعض المنتجات الأجنبية إثر تحرير التجارة الخارجية، فغياب الحماية على المنتج المحلي جعل الكثير من المؤسسات العمومية والخاصة تتوقف عن الإنتاج لأن منتوجها أصبح لا يجد منفذا سواء في السوق الوطنية أو الأجنبية.

إن هذا الوضع الذي يعيشه قطاع الإنتاج الصناعي لا يعكس إطلاقا القدرات الهائلة التي تتمتع بها الصناعة الجزائرية، فالجهاز الصناعي الجزائري الذي وضع في فترة السبعينيات يمكن أن يشكل أرضية للانطلاقة الاقتصادية، إذا جددت تجهيزاته وأحدثت التحسينات التكنولوجية و التسييرية الضرورية للرفع من طاقات إنتاجه التي تسيير بأقل من 48%⁽¹⁾.

بالنسبة للقطاع الفلاحي تشكل الفلاحة قطاعا جوهريا في الاقتصاد الوطني و يشغل هذا القطاع قرابة 25% من إجمالي عدد العمال و يشارك بنسبة 12% في الناتج الداخلي الخام و حقق 12.8% سنة 1998 من القيمة الإجمالية المضافة بعدما كان في سنة 1987 بنسبة 8.7% أي ما يقابل 147 مليون دينار سنة 1993

الملاحظ أنه في سنة 1997 عرف القطاع الفلاحي تراجعا بنسبة نمو سالبة تقدر بـ -14,0% مقارنة مع سنة 96 وهذا نتيجة عوامل خارجية مثل الجفاف إضافة إلى قلة المساحات المستعملة و المستغلة في هذه السنة ، إلا أنه في بداية 1998 بدأ الانتعاش في هذا القطاع حيث بلغت نسبة النمو 11.4% و يعود هذا بالدرجة الأولى إلى الزيادة المسجلة في نسبة الحبوب في ذلك الموسم حيث قدرت بـ 24.5% مقارنة بموسم سنة 1997 حيث قدرت بـ 36% مقارنة بمعدل الإنتاج في السنوات العشر الماضية.

إن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع لم تعطي ثمارها المرجوة و بقيت الجزائر على حالها فيما يخص وارداتها الغذائية و رغم سياسة جدولة الديون الخارجية إلا أن الواردات من المواد الغذائية بلغت 30% سنة 1995 بعدما كانت تمثل في سنة 1985 25.5% و وصلت في سنة 1997 إلى 29.3% و خلال السداسي الأول من سنة 1998 بلغت 28% حيث أن نسبة الواردات من الحليب و مشتقاته بلغت 60% من مجموع الواردات الغذائية مما يوحي بأن القطاع الفلاحي لا يلبي إلا 33% من الحبوب و 40% من الحليب و مشتقاته و 11% من الحبوب الجافة و 74% من اللحوم الحمراء 65% من الفواكه.

(1) أمين شفير، مرجع سبق ذكره، ص: 201

فيما يخص قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري : BTPH نلاحظ أن معدل النمو في هذا القطاع كان مشجعا بحيث نجد أن المستثمرين الخواص قد ساهموا فيه بقدر كبير و هذا نتيجة انتهاء الدولة السياسة العامة للإسكان و ذلك من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة ضمن برنامج الحكومة أي حوالي مليون سكن اجتماعي ووصل نمو هذا القطاع إلى 4.5 % سنة 1996⁽¹⁾.

الفرع الثاني: ميزان المدفوعات

يسجل ميزان المدفوعات المعاملات التجارية ما بين المقيمين في الجزائر، وباقي العالم، ويحدد وضعيتها إزائهم، كما يعكس مدى صحة الاقتصاد الوطني مثل ما يعكس هشاشته.

الجدول رقم(19): تطور وضعية ميزان المدفوعات في الفترة 1992-1998

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	11.43	10.16	8.89	10.27	13.18	14.14	10.14
صادرات المحروقات	10.90	9.76	8.61	9.73	12.64	13.64	9.8
الصادرات خارج المحروقات	0.460	0.450	0.293	0.490	0.600	0.500	0.370
الواردات	8.58	8.20	9.15	10.40	8.94	8.53	9.07
الميزان التجاري	0.940	1.96	- 0.26	00.54	4.12	5.15	1.07
الحساب الجاري	1.02	0.360	- 1.82	- 1.85	1.72	3.21	- 0.820
حساب رأس المال	- 1.07	- 0.060	1.94	0.960	- 3.150	- 2.01	- 2.03
رصيد ميزان المدفوعات	0.067	0.302	0.120	- 1.137	- 1.89	1.50	- 1.67

SOURCE : Ben Bitour Ahmed, op.cit. p. 145.

⁽¹⁾<http://etudiantdz.com/vb/member.php?u=1422>, 12/12/2008, مذني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج، و آثار، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة بن خلدون، تيارت

سجل ميزان المدفوعات نتائج متذبذبة من 1992 إلى 1994، ثم حقق فائضا طفيفا كان أعلاه سنة 1993 بـ: 302 مليون دولار ، ثم عرف عجزا بعد ذلك، ما عدا سنة 1997 أين حقق فائضا بـ: 1.5 مليار دولار.

على كل يعود هذا الأمر، لتأثير حساب رأس المال الذي لم يعرف فائضا سوى سنتي 1994 و 1995 ، بسبب إعادة جدولة الديون، وارتفاع حجم الواردات نظرا للحاجة الكبيرة للاقتصاد الوطني للمدخلات الإنتاجية، مقابل الانخفاض في الحالات الأخرى للصادرات مثلما حدث سنة 1998 . هذه السنة 1998، تعتبر السنة الأخيرة في برنامج التصحيح الهيكلي، لذلك فالانخفاض الحاد في حجم الصادرات أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض فائض الميزان التجاري الذي حقق أعلى مستوى له سنة 1997 بـ: 4.15 مليار دولار إلى 1.07 مليار دولار سنة 1998.

الفرع الثالث: الميزانية

لقد تمكنت الجزائر من خلال برامج التعديل الهيكلي من تحويل الرصيد السلبي للموازنة العامة إلى رصيد ايجابي. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(20): وضعية الموازنة العامة في الفترة 1993-1996م

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1993م	1994م	1995م	1996م
الإيرادات العامة	320	434	600	824
النفقات العامة منها:	389	461	588	729
-نفقات التشغيل	288	344	444	554
-نفقات التجهيز	101	117	144	175
رصيد الموازنة العامة	-96	-27	12	95

المصدر: Hocine Benissad , L'justemennt Structurel,l'épérience du Maghred,éd.OPU 1999,P.66

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الموازنة العامة قد سجل فائضا في السنتين 1995م و 1996م، ويرجع هذا إلى الضغط الكبير الذي مورس على نفقات التجهيز، وتزايد الجباية البترولية.

لكن هذا الفائض في الموازنة العامة سرعان ما تحول إلى عجز، إذ بلغ هذا الأخير في سنة 1998م 108 مليار دج. ونتج هذا العجز عن الانخفاض المحسوس الذي عرفته أسعار البترول،^(*) خلال نفس السنة.⁽¹⁾

إلا أن ارتفاع هذه الأسعار سنة 1999م.^(**) سمح بتقليص العجز إلى 16.5 مليار دج.⁽¹⁾

الفرع الرابع: الوضعية النقدية

يقابل الجانب الحقيقي لكل اقتصاد جانبه النقدي، وتعتبر السياسة النقدية في صميم الإصلاحات لبرامج صندوق النقد الدولي.

و الجدول الموالي يشرح الوضعية النقدية للجزائر بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي

الجدول رقم (21): تطور المؤشرات النقدية.

السنوات	الوحدة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الكتلة النقدية	مليار دج	523.18	627.4	732.5	798.46	915.1	1085.8	1303
	%	25.9	21.6	16.75	09.00	14.6	18.6	20.0
الودائع الجارية	مليار دج	140.84	235.6	252.8	269.3	298.2	345.5	304.75
الودائع لأجل	مليار دج	146.18	180.5	247.7	280.5	326.0	380.3	452.36
الاعتمادات الداخلية	مليار دج	636.07	748.0	747.7	967.1	1054.3	1114.5	1226.99
	%	30	17.5	00.0	29.3	9.0	05.7	10.00
اعتماد الدولة	مليار دج	300.5	527.8	468.5	401.5	282.2	346.3	569.68
اعتماد للاقتصاد	مليار دج	335.5	220.2	305.8	565.6	772.1	768.2	757.31
السيولة	%	53.9	57.3	48.8	40.8	35.6	39.3	46.7

SOURCE : OUFRIHA.F.Z, Ajustement structurel. Stabilisation et politique monétaire en Algérie, les cahiers du CREAD, N 46/47, 4^{ème} trimestre 1998 et 1^{ère} trimestre 1999, Alger, p. 117.

(*) : انخفاض في سعر النفط في الأسواق الدولية إلى 11,90 دولار للبرميل في سنة 1998م.

(1) عبد الوهاب كرماني، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، تدخل محافظ بنك الجزائر، (السيد عبد الوهاب كرماني) أمام المجلس الشعبي الوطني، في 06 نوفمبر 2000م، ص 06.

(**) : تحسن في أسعار النفط في بورصات النفط إلى مستوى 23 دولارا للبرميل سنة 1999.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، 1999م، ص 82.

لقد عرفت قيمة الكتلة النقدية تصاعدا من سنة 1992 بـ 523.18 مليار دينار إلى أن وصلت إلى 1303 مليار دينار سنة 1998 ، أما إذا أخذناها من الناحية النسبية فالأمر يختلف تماما، حيث عرف معدل نمو الكتلة النقدية انخفاضا متتاليا من سنة 1992 حتى سنة 1995، أي من 25.9 % إلى 09.00 %، ثم اتجاها معاكسا فيما بعد، دون أن يتجاوز حدود 20 % ، وذلك سنة 1998، وهو معدل مرتفع في حقيقة الأمر.

يعود السبب في نمو الكتلة النقدية إلى النمو المتزايد للاعتمادات الداخلية، وذلك في ظل تبادل الأدوار بين الاعتمادات الموجهة للدولة و الاعتمادات الموجهة للاقتصاد هذا التداول في لعب الأدوار، سمح بالحفاظ على نمو معدل الاعتمادات الداخلية.

لقد أدى رفع أسعار الفائدة طبقا لبرنامج التعديل الهيكلي إلى انقلاب في تركيبة الكتلة النقدية ، بسيادة الودائع لأجل على حساب الودائع الجارية ابتداء من سنة 1995.

من خلال الجدول نلاحظ تخلي الدولة عن القيام بدور الممول الرئيسي بـ: 70.5% سنة 1993 مقابل 29.4% للبنوك، بحيث انخفضت مساهمة الدولة إلى 46.4% سنة 1998 مقابل حصيلة التمويل البنكي بـ 53.5 % لنفس السنة.

أما سيولة الاقتصاد فقد عرفت تذبذبا حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1993 قدرت بـ 57.3 % و أدنى نسبة سنة 1996 بـ 35.6 %.

الفرع الخامس: التضخم

لجأت الجزائر إلى تحرير أغلب أسعار السلع والخدمات، كما حررت عمليات التسويق والتوزيع، وعملت على تقليص دعم الأسعار، وحسن توجيه ما تبقى منه. كما لجأت الحكومة إلى إحداث زيادات ملموسة في أسعار خدمات المرافق العامة للوصول بها إلى حدود التكلفة الفعلية.

كما عرفت أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع معدلات ارتفاع جد سريعة. وهذا ما يبينه الجدول

التالي:

الجدول رقم (22): تطور أسعار بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع في الفترة 1990م-1997م

الوحدة: دينار جزائري

السنة	السلعة	الوحدة	1990م	1991م	1995م	1997م
	الخبز	وحدة واحدة	1	1.50	6	8.50
	السميد	1 كلغ	2.05	4.50	20	36
	الزيت	1 لتر	4	16	50	55

الحليب	1 لتر	1.50	4	10	20
البقول الجافة	1 كلغ	7	15	30	40

المصدر: Hocine Benissad, l'Ajustement structurel, l'expérience du Maghreb, éd. OPU Alger, 1999, p, 71

ونتيجة لعملية تحرير الأسعار ألغت الحكومة الجزائرية الدعم على كل السلع تقريبا، كما رفعت أسعار الكهرباء والغاز.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاعات مستمرة في أسعار هذه المواد و هذا ما يفسر تصاعد معدل التضخم من سنة إلى أخرى كما يفسره الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): تطور معدلات التضخم.

السنوات	الوحدة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم المتوسط	%	31.69	20.54	29.05	29.78	18.96	05.73	05

المصدر: زهية بركان، " التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية والتطبيق "، (الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، ماجستير ، 1998)، ص. 189.

لقد بلغ التضخم أعلى معدل له سنة 1992 بـ: 31.69 % ، وبعد الانخفاض سنة 1993 عاود الارتفاع خلال السنتين التاليتين، لتبدأ بعد ذلك عملية التحكم الفعلي في التضخم فبعد المعدل المرتفع سنة 1996، والمقدر بـ: 18.96 % ينخفض هذا المعدل، وهذا منذ مدة طويلة من الرقمين إلى التضخم برقم واحد 5.73 % سنة 1997، و 5 % سنة 1998.

هذه النتيجة كانت مبهرة بالخصوص سنة 1997، فتقديرات اتفاق التمويل الموسع سطرت 9.5 %، أي جاءت النتائج أحسن مما كان مقدرًا وهو ما يعني أن الطلب قد تعرض لتخفيض شديد، لكن رغم ذلك تبقى النتائج المحققة على جانب من المعدلات التي يشهدها شركاء الجزائر 3 % سنويا لكن أيضا هذا لا يلغي الملاحظة المتعلقة بتحقيق الاقتصاد الوطني معدل تضخم أقل من 5 % بين نهاية 1998 ونهاية 1997.

الفرع السادس : احتياطي الصرف

سمحت عمليات إعادة الجدولة, وجهود التصحيح الهيكلي بارتفاع الاحتياطيات النقدية بالعملة الصعبة, وهذا ما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (24) احتياطيات الصرف (1993م-2000م)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
البيان								
احتياطيات الصرف	2.20	1.10	2.30	4.50	8.05	6.84	4.41	11.50

المصدر: Hocine Benissad, L'ajustement, l'expérience du Maghreb, éd. OPU 1999, p.69.

يبين لنا الجدول رقم (24) بأن الاحتياطيات النقدية بالعملة الصعبة بدأت في الارتفاع منذ سنة 1995م، لتصل إلى ما يزيد عن 8 مليار دولار في سنة 1997م، وهذا الارتفاع لا يرجع إلى تحسن في أسعار البترول لأن متوسط سعر البرميل كان يقدر بـ 18.70 دولار في الفترة الممتدة من سنة 1994م إلى سنة 1997م، وهو ما يقارب متوسط سعر البرميل في الفترة (1986م-1993م) والذي قدر بـ 18.80 دولار.

ويمكن إرجاع هذا النمو في الاحتياطيات إلى جهود التصحيح الهيكلي، لاسيما عمليات إعادة الجدولة التي سمحت بتراكم هذه الاحتياطيات، و كذلك تقليص النفقات العمومية إلا أن تدهور أسعار البترول في سنة 1998م خفض من هذه الاحتياطيات إلى أقل من 7 مليار دولار، لتعاود الارتفاع بعد انتعاش سوق البترولية، حيث بلغت 11.50 مليار دولار سنة 2000م⁽¹⁾. و تعتبر هذه الارتفاعات في مستوى الاحتياطيات النقدية أحد أهم الأدبيات التي تسعى المؤسسات النقدية و المالية الدولية إلى فرضها على البلدان التي تطلب تمويلا من هذه المؤسسات الدولية و ذلك لأن تكوين احتياطيات بالعملة الصعبة في الدولة التي تجرى فيها الإصلاحات هو ضمان لهذه المؤسسات حتى تستطيع هذه الدول تسديد ديونها لهذه المؤسسات.

(1) عبد الوهاب كرماني، "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، تدخل محافظ بنك الجزائر، أمام المجلس الشعبي الوطني في 06 نوفمبر 2000

الفرع السابع : المديونية

كانت سنة 1994 حاسمة بالنسبة لملف المديونية، فلقد بلغت 100 % خلال السداسي الأول، ولم تعد موارد الصادرات قادرة على تسديد مستحقات خدمة الدين، ولم يعد أمام الجزائر إلا أن تقبل بإعادة جدولة ديونها، وأن تطلبها وسنحاول مراقبة تطور المديونية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: «25»: تطور المديونية الخارجية في الجزائر (1990-2006)

الوحدة(مليار دولار)

السنوات	إجمالي الدين
1990	28.37
1991	27.87
1992	26.67
1993	25.72
1994	29.48
1995	31.57
1996	33.65
1997	31.22
1998	30.47
1999	28.31
2000	25.26
2001	22.57
2002	22.64
2003	23.35
2004	21.82
2005	16.4
2006	15.5

المصدر: بنك الجزائر

من خلال الجدول التالي يتبين لنا ما يلي :

مرت المديونية الخارجية للجزائر منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2006 بثلاث مراحل مهمة تتلخص

فيما يلي:⁽¹⁾

⁽¹⁾<http://www.9alam.com/forums/newreply>, 21/12/2008

1-المرحلة الأولى: (1990-1993)

في هذه الفترة انخفض إجمالي الدين بوتيرة منخفضة إذ انتقل من 28.37 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 25.72 مليار دولار أمريكي سنة 1993، أي ما يعادل نسبة 9.34% إذ تميزت هذه المرحلة بانخفاض أسعار البترول مما نتج عنه تراجع معدل النمو الاقتصادي وتزايد وتيرة التضخم حيث ارتفع إلى 20% سنة 1993 كما انخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة وتجاوزت خدمات المديونية الخارجية 80% من إيراداتها الخارجية، كل هذه التطورات أدت بالجزائر للجوء لصندوق النقد الدولي بغرض الاقتراض حيث حصلت منه على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في جوان 1991 مما أدى إلى خفض قدرة الجزائر على تسديد ديونها.

2- المرحلة الثانية: (1994-1999)

مع بداية سنة 1994 أخذت الجزائر على عاتقها مجهودات كبيرة من أجل التصحيح الهيكلي للاقتصاد، فلجأت لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي فقدم لها قرض متوسط الأجل بلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات مما أدى إلى ارتفاع الديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 13.18% من سنة 1994 إلى سنة 1996، كما أن اتفاق إعادة الجدولة الذي أبرمته الجزائر مع نادي باريس في ماي 1994 ساهم من جهة في خفض معدل خدمة الدين ليلعب نسبة 30.9% سنة 1996 بعدما بلغ 47.1% سنة 1994 أي انخفض بنسبة 34.39%، وساهم من جهة أخرى في خفض ديون الجزائر المقومة بالدولار و الين بنسبة مرتفعة بلغت 51.96% وذلك بين سنتي 1994 و 1996. ومثلت سنة 1997 نقطة تحول في وضع المديونية الخارجية للجزائر حيث سجل الدين المتوسط والطويل الأجل اتجاها تنازليا لتبلغ 28.14 مليار دولار سنة 1999 أي انخفض بنسبة 15.31% منذ سنة 1996 مما أدى إلى انخفاض إجمالي الدين بنسبة 15.86%، إلا أن معدل خدمة الدين عرف ارتفاعا ملحوظا سنة 1998 حيث بلغ 47.5% وهذا يرجع من جهة إلى إبرام اتفاق القرض الموسع الذي امتد من سنة 1995 إلى سنة 1998، ومن جهة أخرى إلى ارتفاع ديون الجزائر المقومة بالين وباقي العملات بين سنتي 1997 و 1998 بنسبة 14.17% و 13.3% على التوالي مقابل انخفاض ديونها بالدولار بنسبة 6.02% فقط، ومع ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 حيث بلغت قيمة البرميل الواحد 17.9% دولار أمريكي انخفضت نسبة خدمة الدين لتصل إلى 39.1%.

لقد كان لتزايد المديونية الخارجية وخدماتها أعباء ثقيلة على صادرات الجزائر، ويمكن التعرف على هذه الأعباء من خلال المؤشرين المواليين:

1-نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الصادرات

عرفت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا منذ بداية التسعينات حيث ارتفعت من 211% سنة 1990 إلى 243 % سنة 1996، وذلك نتيجة ارتفاع مديونيتها الخارجية بعد الاستدانة المتكررة من صندوق النقد

الدولي بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول ومن ثم انخفاض إيراداتها من صادرات المحروقات، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض لتصل إلى 39.05% و 19.8% لسنتي 1999 و 2000 على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض إلى تسديد الجزائر قدرا معتبرا من ديونها خلال هذه الفترة وكذا إلى ارتفاع أسعار البترول حيث بلغت 28.5 دولار للبرميل الواحد وإلى ارتفاع احتياطاتها من العملة الصعبة.

2-نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات

إن تفاقم المديونية الخارجية للجزائر ترتب عنه ارتفاع معدلات خدمة ديونها الخارجية إلى إجمالي الصادرات، حيث اتجه هذا المعدل إلى التسارع بشكل كبير حيث قفز من 66.4% سنة 1990 إلى 82.2% سنة 1993 وبديل هذا الارتفاع على أن خدمة الديون الخارجية قد التهمت جزءا كبيرا من حصيلة الصادرات، ثم أخذ هذا المعدل في التراجع منذ سنة 1994 حيث بلغ 47.1% واستمر في الانخفاض ليصل إلى 19.8% سنة 2000 و 17.7% سنة 2003، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد 28.5 دولار سنة 2000 وبالتالي ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات لتبلغ 21.7 مليار دولار أمريكي لنفس السنة، وقد سجلت هذه النسبة أدنى مستوياتها سنة 2003 حيث بلغت 17.7% .

الفرع الثامن: الخصوصية

من نتائج الخصوصية في الجزائر، تمثلت في تقليص عدد العمال في المؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 60% من المجموع، وتأتي بعدها المؤسسات العمومية المحلية بنسبة 39%، ثم تأتي المؤسسات الخاصة بنسبة ضئيلة 1% وذلك في الفترة بين 1994 و 1998. وفي نفس الفترة تم حل 815 مؤسسة، وبصورة أساسية المؤسسات العمومية المحلية بـ (38%)، وكذلك نسبة لا يستهان بها من المؤسسات العمومية الاقتصادية بـ (16%). أنظر الجدول التالي:

الجدول رقم (26): توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى 30 جوان 1998)

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاعات
25	2	18	5	الزراعة
443	-	383	60	الصناعة
249	-	195	54	البناء والأشغال العمومية والسكن
98	-	83	15	الخدمات
815	2	679	134	المجموع

المصدر: المفتشية العامة للعمل - الجزائر .

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي غلقت أبوابها هو قطاع الصناعة بـ 54 % من عمليات حل المؤسسات، منها 86 % مؤسسات عمومية محلية. و يليه قطاع البناء والسكن بـ 30 % من مجموع المؤسسات، منها 78 % من المؤسسات العمومية المحلية.

وهكذا يتجلى سواء من حيث تخفيض عدد العمال، أو من حيث عدد المؤسسات المنحلة، أن قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن هو الذي تضرر أكثر من غيره من عمليات التصحيح. كما أن القطاع الصناعي تضرر بصورة ملحوظة من حل المؤسسات، الذي شمل عددا كبيرا من المؤسسات العمومية المحلية، بالإضافة إلى حوالي 60 مؤسسة عمومية اقتصادية. وعلى العكس من ذلك فإن القطاع الخاص نجا من هذا الاتجاه العام، حيث لم تحل سوى مؤسستان تنتمي للقطاع الفلاحي.

لكن التطهير المالي الذي ضم 249 مؤسسة، التي كلفت الجزائر من عام 1994 إلى عام 1999 أكثر من 1000 مليار دج حسب عبد الكريم حرشاوي وزير المالية السابق⁽¹⁾. والتي أدت إلى تسريح 500 ألف عامل، تعتبر عملية لا جدوى منها، لأنه لم يتم اختيار مؤسسات مؤهلة للخصوصية، أي مؤسسات قادرة على العمل في ظل المنافسة، ولها قدرات وإمكانيات مالية، وهو النموذج الأفضل لتقديم هذه المؤسسات للخصوصية، والواقع فقد تم عرض المؤسسات العاجزة وهو الأمر الذي أدى إلى نفور المشتري منها

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية:

لقد خلفت برامج الإصلاح الاقتصادي أثارا بالغة على المستوى الاجتماعي سواء من حيث التشغيل و البطالة أو المداخيل و الاستهلاك أو من حيث التربية و الصحة و الإسكان.

الفرع الأول: من حيث التشغيل و البطالة:

بعد أربع سنوات من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي آل الأوضاع الخاصة بالتشغيل إلى التدهور نتيجة غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء عمومية أو خاصة، إلى جانب الطرد المكثف للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة و حل المؤسسات⁽²⁾.

و الجدول الموالي يعطينا صورة واضحة عن واقع التشغيل و مستويات البطالة خلال الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 2002.

(1) - جريدة الخبر: العدد 2751، يوم 3 جانفي 2000، ص: 02.

(2) مخلوفي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

الجدول رقم (27) تطور عرض العمل ، التوظيف، البطالة في الجزائر منذ 1994 حتى 2002

الوحدة: ألف فرد

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
9303	9074	8850	8583	8326	8072	7811	7561	6814	القوة العاملة
5435	5198	4977	4898	4858	4719	4641	4505	4325	التوظيف
1455	1398	1253	1175	1135	1096	984	931	829	العاملين لحسابهم
58.42	57.28	56.23	57.06	58.34	58.46	59.41	59.58	63.47	معدل التوظيف للاجراء
74.06	72.69	70.50	70.75	71.97	72.03	72.01	71.9	75.63	معدل التوظيف الكلي
25.93	27.30	29.49	29.24	28.02	27.96	27.98	28.1	24.36	معدل البطالة

المصدر: عاشور فلة، "آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005/2004 ، ص: 113

منذ بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أخذت معدلات البطالة بالتزايد لدرجة توصف بانفجار الأزمة، و العاطل عن العمل هو القادر و الراغب عن العمل و لا يجده، إذن معدل البطالة تم حسابه بالشكل التالي:

(إجمالي القوة العاملة – التوظيف – العاملین لحسابهم الخاص)/إجمالي القوة العاملة X 100
و الملاحظ أن أعداد العاملين لحسابهم الخاص في تزايد مستمر و شكل نسبة هامة في تخفيض معدل البطالة.

بين 1993 و 1995 فقط تزايد معدل البطالة بحوالي 5 نقاط مئوية و هذا راجع للتزايد الهام في القوى العاملة في فترة كانت تعرف فيها المؤسسات إعادة الهيكلة مع أسس اقتصاد وطني بديلة و جديدة، و قدر عدد العاطلين في ذلك الوقت بحوالي 2 مليون عاطل مقارنة بنصف مليون عاطل عام 1994 ، و يتزايد المعدل عام 2000 إلى 29.5% ، أي ما يقدر بـ 2.6 مليون عاطل عن العمل و آخر معدل تم تسجيله هو 25.9% خلال 2002 شملت البطالة 2.4 مليون عاطل عن العمل .

و هناك عدة عوامل ساهمت في حدوث هذه الارتفاعات و التغيرات في المعدل، و هذه العوامل في حد ذاتها كانت خاضعة لتأثير عوامل أخرى أوسع نطاقا:

1. معدل النمو السكاني و نمو القوى العاملة و العوامل المؤثرة عليها. (قدر الحجم المتوسط للزيادات في القوى العاملة بـ 350 ألف فرد سنويا).
 2. نمو التوظيف البطئ (129 ألف منصب سنويا في المتوسط).
 3. نمو الأفراد العاملين لحسابهم الخاص (76 ألف فرد سنويا في المتوسط).
- إن التقارير التي نستطيع الحكم من خلالها على هيكل البطالة لا تغطي كامل الفترة محل الدراسة و هي بيانات متقطعة يقدم كل منها وصفا لبيان معين: و أهم هذه المواصفات .
- أن أكثر من 80% من العاطلين لا يتجاوز عمرهم 30 سنة .
 - 70% ممن تتراوح أعمارهم بين 16-19 سنة هم عاطلون .
 - 50.5% ممن تتراوح أعمارهم بين 20 و 24 سنة هم عاطلون .
 - 35.1% ممن تتراوح أعمارهم 25 و 29 سنة عاطلون .
 - ثلثي العاطلين قبل 2000 داخلون جدد لسوق العمل أي أنهم بدون خبرة مهنية .
 - و قدرت بطالة النساء بحوالي 38 % من إجمالي النساء الداخلات سوق العمل .
 - هذا و امتدت بطالة الجامعيين إلى جميع الفروع بشكل كاسح ، و سيطرت على العموم على فروع التكنولوجيا و العلوم الإنسانية و الاجتماعية التي بلغت على التوالي 26 % 30 % من الطلبات المسجلة لدى ANEM⁽¹⁾.

الفرع الثاني: من حيث المداخيل و الاستهلاك

لقد تم تفسير بحجج محاسبية و مالية ضرورة تقلص نفقات الميزانية للتخفيف من اختلالات توازن المالية العمومية و يعتبر هذا تناقض مع مسعى الدولة من أجل الأمن لكل مواطن من الناحية المالية و المعنوية إلى جانب هذا فقد تمخض عن تطبيق برنامج الاستقرار و التصحيح ظاهرتان فمن جهة ارتفاع الأسعار و من جهة أخرى زيادة أقل سرعة في المداخيل⁽²⁾.

إن الزيادة الأقل سرعة في مداخيل الأسر خاصة منها الأجور هذه الزيادة لم تكن متلائمة مع زيادات الأسعار مما أدى إلى ثبات نسبي و أحيانا تراجع في القيم الحقيقية للأجور في قدرتها الشرائية، و

(1) عاشور فلة، "آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005/2004، ص:114.

(2) مخلوفي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص:18.

للإشارة فإن الزيادة المسجلة في دخل الأسر ليست موحدة فيما يخص المستقلين و الأجراء، فقد كانت الزيادة أكثر سرعة مقارنة بالأجراء و المتقاعدين الذين انخفضت حصتهم من إجمالي الدخل للأسر⁽³⁾. فالقطاع الصناعي عرفت القدرة الشرائية لأجره انخفاضا حادا بـ: -11.4% سنة 1996، ثم ارتفاعا بـ: 12.9% سنة 1997، ثم انخفاضا بـ: -1.4% سنة 1998، مما يجعل القدرة الشرائية تفقد -2.6% بين 1998 و 1995.

أما الاستهلاك فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (28): تطور مؤشرات استهلاك الأسر. الوحدة: %

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
م. إ. أ	100.0	93.9	94.4	96.11	99.4	99.1	102.7

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "المشروع التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي"، (الجزائر، نوفمبر 1998)، ص. 111.

نلاحظ من خلال الجدول أن استهلاك الأسر عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة الأساس 1992 حيث انخفض بـ -6.1% سنة 1993، -5.6% سنة 1994، -3.89% سنة 1995، -0.6% سنة 1996، -0.9% سنة 1997 و أخيرا ارتفاعا بقيمة 2.7% سنة 1998، رغم أن عدد الأسر في حالة زيادة من سنة لأخرى و ليس في حالة تناقص.

يمكن تفسير ذلك من خلال انخفاض عدد مرات استهلاك الأغذية من طرف الأسر و كذلك تغير النمط الاستهلاكي للأسر من خلال تخليها عن شراء بعض المواد الغذائية الخاصة بسبب انهيار القدرة الشرائية لها.

الفرع الثالث: من حيث التربية و الصحة و السكان

الجدول رقم (29): تطور مؤشر الحصص المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للدولة وحدة: %

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التربية الوطنية	100	132.3	123.19	97.87	101.15	99.9	106.5
التعليم العالي	100	--	105.0	93.3	91.1	84.2	102.13
الصحة	100	113.0	93.3	85.4	98.6	91.7	91.3

المصدر: زكرياء دمدوم، "الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000"، دراسة تحليلية، مذكرة

ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2001/2002، ص: 47

⁽³⁾ زروخي فيروز، "استراتيجيات تخفيض العمالة" دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة السيارات الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ملحقة الخروبة، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص: 39

تم استقاء إحصائيات الجدول 29 بناء على قوانين المالية للسنوات : 1992 – 1993 – 1994 – 1995 – 1996 – 1997 – 1998 .

رغم أن نفقات الدولة المخصصة للتربية الوطنية والتعليم العالي، قد عرفتا ارتفاعا بين سنتي 1992 و1998 بـ: 6.5 % و 2.3 % على التوالي إلا أنه عرف تذبذبا أكثر حدة في قطاع التعليم العالي خلالهما، كما أن نسبتهما إلى الناتج المحلي عرفت انخفاضا بين السنتين المذكورتين من 4.53 % إلى 4.4 % ومن 0.9 % إلى 0.8 % على التوالي.

و ما يزيد في سلبية هذه الأرقام المتواضعة بالخصوص لقطاع التربية هو الارتفاع المتزايد من سنة لأخرى لعدد المتدربين، دون تجاوب مع الإمكانيات المتاحة، مما يجعل التقليل من أعداد المتسربين مدرسيا مهمة صعبة، ولعله سبب أصاب منحدر ارتفاع تكاليف التمدرس، وهو ما يساعد على تقليص مجال إقبال الأطفال على التمدرس بالخصوص في العائلات المحدودة الدخل.

أما باب نفقات الصحة فقد سجل تراجعا معتبرا بين 1992 و1998 بلغ - 8.7 % بالقيمة الحقيقية، أما حسب النفقات لكل فرد فالتدهور أكبر من ذلك فقد حصل انخفاضا قدر بـ : 18.1 % أي أن حصة الفرد الواحد انتقلت من 281 دج في السنة الأولى الى 120 دج في السنة الأخيرة.

ويرى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أن برنامج التصحيح كان مرفوقا بتدهور عام في ظروف حصول المواطنين على العلاج، وأن الزيادة المطردة في أسعار خدمات العلاج و الأدوية.. تتولد عنها منظومة علاج على صنفين :

– علاج لطبقة الأغنياء ؛

– علاج لطبقة الفقراء .

تسمح هذه الظاهرة بعودة أمراض الفقر إلى الواجهة⁽¹⁾.

الجدول رقم (30): تطور الاستثمارات في مجال السكن.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	الوحدة	
32.0	12.4	12.8	07.9	10.0	08.7	02.0	مليار دج	القيمة الجارية
07.26	02.95	03.22	02.36	03.78	04.35	01.2	مليار دج	القيمة الثابتة
605.2	246.2	268.6	196.7	213.1	362.8	100.00	/	المؤشر

المصدر: زكرياء دمدوم، "الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000"، دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص: 48

(1) زكرياء دمدوم، "الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000"، دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص: 48

بناء على قوانين المالية للسنوات : 1992 – 1993 – 1994 – 1995 – 1996 – 1997 – 1998 تم إعداد الجدول أعلاه

يشير الجدول رقم 30 إلى الاهتمام الكبير للدولة بقطاع السكن فالاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار عرفت ارتفاعا كبيرا بين سنتي 1992 و 1998، بلغت 6 أضعاف القيمة الحقيقية، مع ملاحظة شبه استقرار خلال مدة البرنامج بين 1995 و 1997 .

على أية حال، الأرقام توضح ودون مجال للشك أن الاستثمارات العمومية في هذا المجال تسجل ميولا نحو الارتفاع حيث بلغت الاستثمارات المخصصة في سنة 1999 مبلغ 63.7 مليار دج، أي ارتفاع بـ: 89.6% عن سنة 1998، وهذا عكس ما أثبتته المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقريره عن برنامج التصحيح الهيكلي.

ولكننا نتفق معه أن الجهد المبذول يبقى غير كاف، يذكر هذا التقرير أيضا أنه في سنة 1998 يوجد 800 ألف مسكن لا تتوفر فيه الشروط الصحية، أي قرابة مليوني شخص يعيشون في الأكواخ و 40.8% من المساكن تشغلها أسر يتراوح عدد أفرادها بين 7 و 10 أشخاص.

كما أن 8.5% من المساكن، تشغلها أسر بأكثر من 11 شخصا، وهو ما يعني أن نسبة المساكن التي لها نسبة شغل الغرفة تستجيب للمقاييس هي 10% في حين أن 30% من المساكن تتسم بالاحتفاظ الحرج و 28% مكتظة بشكل لا يطاق، ورغم حدة أزمة السكن يوجد 920 ألف سكن شاغر حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات⁽¹⁾.

(1) زكرياء دموم، "الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000"، دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001/2002، ص: 49.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها، وجدت نفسها في حالة اقتصادية واجتماعية متدهورة، و بالتالي شرعت في رسم إستراتيجية تنموية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية.

يتطلب تجسيد هذه الإستراتيجية التنموية، موارد مالية ضخمة، لم تكن في حوزة الجزائر لذلك لجأت إلى المؤسسات النقدية و المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد و البنك الدوليين لتمويل مشاريعها التنموية من جهة و تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أفرزتها تجارب التنمية من جهة أخرى.

لقد كان تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد الجزائري لغرضين أساسيين يتمثل الغرض الأول في تمويل التنمية، حيث مولت مجموعة البنك الدولي عدة مشاريع تنموية، كما ساهمت مؤسسة التمويل الدولية في تمويل المشاريع الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص، إلا أنها قليلة سواء من حيث عدد المشاريع، أو من حيث حجم التمويل.

أما الغرض الثاني لتدخل هذه المؤسسات فيتمثل في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي و في هذا الصدد مول صندوق النقد الدولي برامج التثبيت و التعديل الهيكلي من خلال الاتفاقيات التي عقدها مع الحكومة الجزائرية تتمثل في :

- الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989 بمبلغ يقدر بـ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة
- الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991 بمبلغ يقدر بـ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة
- الاتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أبريل 1994 حيث قدم صندوق 260 مليون دولار.
- اتفاق القرض الموسع ماي 1995 بمبلغ يقدر بـ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

و من أجل استكمال الإصلاحات التي تضمنتها برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي مول البنك الدولي سنة 1996 برنامجا للتصحيح الهيكلي بقيمة 300 مليون دولار في 25 أبريل 1996.

خلفت برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من طرف المؤسسات النقدية و المالية الدولية آثارا إيجابية على مستوى المجمعات الاقتصادية الكلية من خلال تخفيض معدل التضخم و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي تظهر في تقليص من عجز الميزانية، و ميزان المدفوعات، بل و إحداث فائض في بعض السنوات، إلا أن تحقيق هذه التوازنات الكلية كان على حساب القطاع الحقيقي حيث أن الجهاز الإنتاجي الوطني عرف انكماشاً خاصة القطاع الصناعي.

أما بالنسبة للنتائج الاجتماعية فكانت بمثابة الفاتورة الباهظة لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية فقد كانت آثارا سلبية بالغة تتمثل في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع معدل البطالة و الفقر، انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، و ارتفاع في الأسعار، وكذلك تزايد الهوة بين طبقات المجتمع إلى غير ذلك من الآثار الاجتماعية السلبية الأخرى.

الختامة

الخاتمة:

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول أشكال و آثار تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد ، أخذين الجزائر كنموذج للدول النامية لدراسة آثار و أشكال هذا التدخل.

تتألف هذه الخاتمة من خمس جزئيات هي: الملخص العام، نتائج اختبار الفرضيات، نتائج الدراسة، التوصيات و أخيرا آفاق الموضوع.

1- الملخص العام:

تتمثل القيادة المركزية للنظام النقدي و المالي الدوليين في ركيزتين أساسيتين: صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك العالمي، حيث يعتبر صندوق النقد الدولي القلب النابض المحرك للنظام النقدي الدولي، أما مجموعة البنك الدولي فتأتي على رأس النظام المالي الدولي.

أوكلت لصندوق النقد الدولي مهمة أن يكون آلية التمويل الدولي قصير الأجل من خلال خلق وسائل الدفع الدولية لمواجهة الاختلالات في موازين المدفوعات، أما مجموعة البنك الدولي فهي بمثابة آلية التمويل الدولي المتوسط و طويل الأجل من خلال تمويل التنمية.

منذ بداية الثمانينات، أصبح تدخل صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك العالمي واضح من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، بحيث اختص صندوق النقد الدولي بالبرامج قصيرة الأجل متمثلة في برامج التثبيت التي تختص بجانب الطلب الكلي، أما البنك الدولي فاهتم بمعالجة جانب العرض و ذلك من خلال برامج التعديل الهيكلي، ولكن في الواقع لم تحترم هذه التخصصات، إلا أنهما يشتركان في المشروعية.

خلفت هذه البرامج آثار إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية كتحقيق التوازنات المالية الكبرى من خلال تقليل العجز في موازين المدفوعات و الميزانيات العامة كذلك تحقيق زيادات في معدلات النمو الاقتصادي و تخفيض في معدلات التضخم لعدد قليل من الدول، حدث هذا في فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، لكنها لم تحتفظ بذلك بعد في فترة لاحقة.

أما على المستوى الاجتماعي فتبدو النتائج أكثر مدعاة للتشاؤم حيث خلفت هذه البرامج آثارا بالغة هي بمثابة الفاتورة الباهظة مقابل تحقيق التوازنات المالية الكبرى نذكر من أهم هذه الآثار الاجتماعية: البطالة، الفقر، تفاوت في توزيع الدخل، تقليص في ميزانيات التربية و التعليم و الصحة.

لقد كان تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية هذه في الجزائر لغرضين أساسيين يتمثل الغرض الأول في تمويل التنمية، حيث مولت مجموعة البنك الدولي عدة مشاريع تنموية منذ الاستقلال.

أما الغرض الثاني فيتمثل في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، وفي هذا الصدد عقدت الجزائر عدة اتفاقات للتمويل مع صندوق النقد الدولي كان آخرها و أهمها اتفاق القرض الموسع ماي 1995 بمبلغ يقدر

بـ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة هو الأكبر على الإطلاق، في حين مول البنك الدولي سنة 1996 برنامجاً للتصحيح الهيكلي بقيمة 300 مليون دولار.

خلف تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي تحسناً على مستوى المجمعات الاقتصادية الكلية ممثلاً في استعادة التوازنات الكلية و كذلك ارتفاع في معدل النمو و تخفيض في معدل التضخم .

أما بالنسبة للآثار على المستوى الاجتماعي فكانت بمثابة الفاتورة الباهظة لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية تتمثل في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع في معدل البطالة و الفقر، كذلك تزايد الهوة بين طبقات المجتمع إلى غير ذلك من الآثار السلبية الأخرى.

2- نتائج اختبار الفرضيات:

إن الدراسة التي أجريناها من خلال هذا البحث قادتنا إلى النتائج التالية:

إن الفرضيات الأولى و الثانية و الثالثة:

• يكون تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية لتمويل عنصرين أساسيين: التنمية و برامج الإصلاح الاقتصادي.

• لقد كان تدخل المؤسسات في اقتصاديات الدول النامية إيجابياً من ناحية المجمعات الاقتصادية الكلية لكن تحقيق ذلك كان على حساب تدهور الجهاز الإنتاجي و المستوى المعيشي لغالبية فئات المجتمع.

• برامج الإصلاح الاقتصادي هي وصفة واحدة لأي دولة تلجأ لهيئتي برييتين وودز دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد .
هي الفرضيات التي تم تأكيدها من خلال البحث .

أما الفرضية الرابعة " تهدف برامج التصحيح الهيكلي إلى تحقيق النمو الاقتصادي " هي الفرضية الوحيدة التي توصلنا إلى عدم تأكيدها، فمن خلال الدراسة استخلصنا أن المؤسسات النقدية و المالية الدولية لا تهدف إلى تحقيق النمو في البلدان التي تلجأ إليها طلباً في المساعدة.

إن الهدف الحقيقي من خلال تدخل هذه المؤسسات في فرض إصلاحات اقتصادية كشرط لتقديم التمويل أو لتقديم شهادة حسن سيرة هو من أجل تحقيق التوازنات المالية الكبرى كتوازن ميزان المدفوعات، و ذلك حتى تصبح الدولة التي تطلب المساعدة قادرة على سداد خدمة الدين حين يأتي موعد السداد .

إن فهدف هذه المؤسسات ليس تحقيق النمو الاقتصادي بقدر ما هو ضمان استعادة أموالها أقرضتها لهذه الدول .

3- النتائج العامة للدراسة:

بعدها حاولنا الإجابة على أهم التساؤلات المطروحة في بحثنا هذا، تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

1. لا زالت إدارة كل من البنك و صندوق النقد الدوليين تتأثر بنفوذ الدول الخمس الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، و بالتالي فإن جميع قراراتها لا تخرج عن مصالح هذه الدول.

2. أسفرت تجارب التنمية في البلدان النامية التي مولتها مجموعة البنك العالمي عن نتائج سلبية، أهمها ارتفاع في مديونيتها الخارجية، و اختلالات في مؤشرات الاقتصادية الكلية و بهدف تجاوز ذلك شرعت هذه الدول في تطبيق إصلاحات هيكلية بدعم من صندوق النقد و البنك الدوليين.

3. الجزائر كغيرها من الدول النامية لجأت إلى طلب الدعم من هذه المؤسسات منذ السنوات الأولى من استقلالها، ففي مجال تمويل المشاريع قدم البنك الدولي قروض عديدة للجزائر، إلا أن دور، الشركة المالية الدولية و باقي فروع البنك الدولي كان هامشيا، أما في مجال الإصلاح الهيكلي فكان تدخل هذه المؤسسات واضح من خلال الاتفاقات التي عقدت مع الحكومة الجزائرية.

4. سمحت برامج الإصلاح الاقتصادي لكل من صندوق النقد و البنك الدوليين بتحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، من خلال استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن تحقيق ذلك كان على حساب الجهاز الإنتاجي، بالنظر إلى الانكماش الذي أصب أغلب القطاعات الإنتاجية و على رأسها القطاع الصناعي الذي عرف تراجعا هائلا من خلال تحقيقه لمعدلات نمو سلبية.

5. لم تحرك هذه المؤسسات ساكنا أمام تدخل الدول الرأسمالية الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في دعم مؤسساتها المالية المتعثرة بفعل الأزمة المالية العالمية من خلال ضخ السيولة فيها من طرف الخزينة العمومية في شكل من أشكال التأميم الذي يأخذ به الاقتصاد الموجه(الاشتراكي)، ضاربة بذلك عرض الحائط مبدأ آدم سميث "دعه يعمل أتركه يمر".

6. إن المشروعية القاسية لصندوق النقد و البنك الدوليان لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لكل الدولة حيث أن برامج الإصلاح الاقتصادي هي بمثابة وصفة واحدة معدة لكل دولة تطلب المساعدة من توماس بريتن وودز.

7. إن عملية إعادة جدولة الديون الخارجية لم تكن حلاً ناجحاً بل كانت عبارة عن تأجيل لسداد الديون لأنها قائمة على نظرة خاطئة للمشكلة، بحيث كانت تنظر للمشكلة على أنها مشكلة سيولة نقدية، في حين أن المشكلة هي مشكلة هيكلية، لأن الهياكل الاقتصادية للدول النامية غير قادرة على توفير السيولة اللازمة لسداد خدمة الديون، وهذا ما لم تأخذه المؤسسات النقدية والمالية الدولية بعين الاعتبار.

4- التوصيات:

1. إعادة النظر في الاتفاقيات المنظمة لعمل هذه المؤسسات النقدية و المالية الدولية حتى تكون أكثر تمثيلاً للدول النامية و القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى، و ذلك من خلال وضع نظام تصويت أكثر عدالة يضمن التوازن بين مصالح الدول المتقدمة من جهة و الدول النامية و الدول الأخرى ذات الوزن الاقتصادي الكبير مثل الصين و الهند و البرازيل.

2. إجراء إصلاحات جذرية على هذه المؤسسات من خلال تشديد الرقابة على النظامين النقدي و المالي الدوليين، و ذلك بعد وقوف هذه المؤسسات عاجزة في وجه الأزمة المالية العالمية، أو إيجاد بديل عنها يأخذ بعين الاعتبار الأفكار التي يقوم عليها اقتصاد المساهمة (الاقتصاد الإسلامي).

3. في مجال الإصلاحات الاقتصادية ينبغي على صندوق النقد و البنك الدولي أن يأخذا بعين الاعتبار خصوصية كل بلد بحيث يجب أن تكون برامج الإصلاح الاقتصادي ملائمة لظروف البلد الذي يلجأ إلى طلب المساعدة و ذلك بإجراء تعديلات في هذه البرامج حتى تكون أكثر إنسانية.

4. ينبغي على صندوق النقد البنك الدولي أن إيجاد حل نهائي لمشكلة المديونية التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال محو ديون جميع الدول النامية.

بالموازاة مع الوفرة المالية التي بحوزة الجزائر بسبب ارتفاع في أسعار النفط، فإننا نوصي ببعض التدابير التي يمكن أن تأخذ بها الجزائر، و ذلك حتى لا تجد نفسها مرة أخرى في تجربة مريرة مع هذه المؤسسات، و هي:

5. عدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل و هو المحرقات و ذلك بتشجيع القطاعات الأخرى مثل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، القطاع الفلاحي، السياحي... الخ

6. خلق مناخ ملائم و مغري للمستثمرين الأجانب، و ذلك من خلال فرض امتيازات ضريبية، وتسهيلات إدارية، و تطوير الجهاز المصرفي.

3- آفاق الموضوع:

حاولنا في بحثنا هذا إبراز أهم أشكال و آثار تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في اقتصاديات الدول النامية، و لكننا لم نبحث في البديل لهذه المؤسسات بسبب وقوفها عاجزة في وجه الإعصار المالي العالمي الذي ضرب أركان النظامين المالي والنقدي الدوليين في الأساس .

يمكن أن تكون الإشكالية مجالا واسعا للإثراء و البحث، و ذلك من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: هل الأزمة المالية العالمية ستؤسس لنظم مالي دولي جديد و بالتالي مؤسسات مالية دولية مركزية تشرف عليه، أم أن الأزمة المالية العالمية ستعجل لإحداث إصلاحات عميقة خاصة من ناحية التشديد على الرقابة و كذلك إعادة النظر في حق التصويت حتى يكون أكثر عدلا ؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية:

I: الكتب

1. أمين رشيد كنوننة ، الاقتصاد الدولي ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1980.
2. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003.
3. عبد الحميد عبد المطلب ، النظام العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2002 .
4. زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 1999.
5. كريمة محمد الزكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 2004.
6. قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003.
7. نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001.
8. حمدي عبد العظيم ، "الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة" ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1998.
9. عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999.
10. الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة ، الجزائر ، بوزريعة ، 1996
11. مروان عطوان ، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية ، دار الهدى ، عين مليلة.
12. ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ، دون سنة نشر .
13. ماهر كنج شكري ، مروان عطوان ، المالية الدولية ، العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2004.
14. ضياء مجيد الموسوي ، الخصوصية و التصحيحات الهيكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2001.

15. سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي - دراسة تحليلية تقييمية - مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2000 .
16. بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2004.
17. جاك.ج.بولاك ، البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2001.
18. عادل أحمد حشيش ، أساسيات الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية، بيروت ، 1998.
19. يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة ، الطبعة 2 ، الدار الجامعية ، بدون سنة نشر ، لبنان.
20. بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003.
21. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، جوانب الإقتصاد الدولي المعاصر ، العلاقات الإقتصادية الدولية العربية ، الدار الجامعية ، بيروت ، بدون سنة نشر .
22. زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، القاهرة، 2003.
23. يسرى أحمد عبد الرحمان، مقدمة في الإقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
24. الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، 1992 .
25. ماري فرانس ليريتو، صندوق النقد الدولي و بلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، 1993.
26. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت 1991م.
27. عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإيشاء و التعمير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.
28. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005.
29. عبد الحسين وداي عطية، "الاقتصاديات النامية أزمت و حلول " ، مكتبة الشروق ، عمان، الأردن، 2001.
30. رمزي زكي، "تحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الإقتصاد الرأسمالي الدولي (الجزء الثاني) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1989.

31. هبة أحمد نصار، "بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، تحرير، جودة عبد الخالق وهناء خير الدين، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.

32. رمزي زكي، الليبرالية المستبدية: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسات التكيف في الدول النامية، دار سينا، القاهرة، 1993.

33. شريل بيار، البنك الدولي، دراسة نقدية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، سينا للنشر، القاهرة، 1994

34. مفتاح صالح، المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، 2005

II-المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أبو دراز سفيان "العولمة المالية،(الأسباب، الأثر، العلاج)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004 .

2. أممين شفير، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

3. كمال ديب، "النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

4. نبيلة بودي، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في إطار العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، مارس 2001

5. زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 - 2006.

6. رفيق بودربالة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية -دراسة حالة لجزائر (1970-1999)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006/2007

7. دحماني رشيد، دور البنك الدولي في التمويل التنموية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

8. زروخي فيروز، إستراتيجية تخفيض العمالة (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

9. عاشور فلة، "آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2004/2005

10. زكرياء دمدوم، "الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000"، دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2001/2002 .

III المجلات والدوريات:

1. بوريس بيرنشتين وجيمس بوتون، "التصحيح من أجل التنمية: صندوق النقد الدولي والفقراء"، التمويل والتنمية، مج 32، العدد 3، واشنطن، 1994.
2. بشارة الخوري، "صندوق النقد والبنك الدوليان التنظيم وآلية العمل وأثر سياستهما الإقتصادية على الدول النامية"، مجلة الجيش، العدد: 201، بيروت، لبنان، مارس 2002
3. مازن حمود، صندوق النقد الدولي: هوية جديدة أم هوية بدل عن ضائع، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 311، بيروت، لبنان، أكتوبر 2006...
4. غي فيفرمان، "تسيير الاستثمار الأجنبي، توصيات وتحذيرات"، في: مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 1992،
5. صالح صالح، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي" مجلة دراسات اقتصادية العدد الأول مركز البحوث و الدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999..
6. محمد العريان، "مجموعة اتفاقيات لتمويل البنوك التجارية في المكسيك"، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول 1990 سوزان شادلر، "إلى أي مدى نجحت برامج التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي"، التمويل والتنمية، مج 33، العدد 2، واشنطن، 1996
7. صالح نصولي، "التكليف الهيكلي في افريقيا جنوب الصحراء: القضايا السياسية والتحديات في التسعينات"، التمويل والتنمية، مج 26، العدد 3، واشنطن، 1989.
8. يوكول هوانج وبيترنيكولاس، "التكاليف الاجتماعية للتكليف"، التمويل والتنمية، مج 24، العدد 2، واشنطن، 1987
9. جريدة الخبر: العدد 2751- الاثنين 3 جانفي 2000

IV الملتقيات:

1. باتريشيا ألونسو جامو ومحمد العريان، الإصلاح الاقتصادي، والنمو، والعمالة والقطاعات الاجتماعية في الاقتصادات العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 8-18 كانون الثاني/يناير 1996.
2. حميد وش علي، الفقر وآليات محاربتة، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي حول الفقر وطرق محاربتة، 29-30 أكتوبر 2001، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البلدة، الجزائر.
3. فارس جرادي وعدي قصيور، شبكات الحماية الاجتماعية، تجارب بعض الدول العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية لتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 17-18 كانون الثاني 1996.

4. عبد الحق بو عتروس "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، الإنجازات و التحديات" ، مداخلة ضمن : الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ، 29- 30 أكتوبر 2001 ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير - سطيف - ، الجزائر

V التقارير:

1. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2008 م .
2. البنك الدولي ،التقرير السنوي ، 1999م،
3. البنك الدولي ،التقرير السنوي ، 2007 ، ص20،
4. البنك الدولي ،التقرير السنوي، 1998م، ص
5. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ، 1999 / 2000
6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، 1999م

VI المواقع على الإنترنت:

1. جبرمي كليفت ، "ما هو صندوق النقد الدولي ؟ " ، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الإنترنت للصندوق الموقع: www.imf.org, 2008/02/01 من
2. المنصور جعفر ، تأثيلات ، من الموقع: <http://www.d-a.org.uk/opinion/almansour> ، 2008/01/22
3. جوزيف عبد الله ، عولمة ماذا ؟ كيف ؟ لماذا ؟ ، من الموقع: <http://www.un.org/arabic/av/radio/news> ، 2008/01/22
4. نادر فرجاني ، "آثار إعادة الهيكلة الرأس مالية على البشر في البلدان العربية"، من الموقع: www.freewebtown.com، خلال فيفري 2008
5. مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج و آثار، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة بن خلدون، تيارت من الموقع: <http://etudiantdz.com> 12/12/2008 ,
6. جليس رفيع ، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري من الموقع: www.majalisna.com 11/10/2008
7. <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME>, 28/01/2008
8. <http://www.alzawraa.net/home/index10/03/200>
9. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/> , 04/10/2008
10. <http://www.france24.com/ar/20081009> , 10/10/2008
11. <http://www.azzaman.com/indexq.asp>, 05/07/2008
12. <http://www.tadwena.com/post> , 19/05/2008
13. http://www.grenc.com/show_article , 21/04/2008

I:الكتب

1. Patrick lenain . **le F.M.I collection , approches** , paris , la découverte , 1996 , alger , casbah , 1998
2. Michel bélanger , **institution economic , international** , 5é ed , economica , paris , 1992 .
3. Michel Bélanger "**Institutions économiques internationales :la mondialisation économique et ses limite**" : 6 éditor.economica.paris,1997.
4. Roland Sérioussi, « **GATT ?FMI et Banque mondiale,les nouveaux gendarmes du monde** » édition dunod,paris, 1994
5. Ammar Belhimer, **La dette Extérieure de l'Algérie**. Edition CASBAH. Alger ,1998
6. Louis Sabouri, **Organismes économiques Internationaux**, éd La documentation Francaise, Parix, 1994
7. Ben Bitour Ahmed, "**L'Algé rie au troisième millénaire défis et potentialités** " Edition marinoor, Alger, 1998

II:التقارير

1. Rapport annuel de la Société Financière Internationale, année, 2000